

20
25

التقرير السنوي

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى



جدول المحتويات

4	الرؤية، الرسالة، القيم
7	تقرير مجلس الإدارة
9	تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
11	تقرير الأعمال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التصنيفات الائتمانية الجوائز التي حصلها المصرف
17	تقرير الحوكمة
51	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
53	البيانات المالية

رؤيتنا

مصرف إسلامي عالمي رائد وشامل، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة، ويحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي، ويشترك في تنمية الاقتصاد الوطني والعالم، ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع القطري.

رسالتنا

- . تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- . تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء.
- . احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز.

قيمنا

- . النزاهة
- . الشفافية
- . العدل
- . روح التعاون والعمل الجماعي
- . الولاء والالتزام
- . التميز

مجلس الإدارة



السيد / محمد بن عيسى المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد / عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة



الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة



السيد / عبد الله بن سعيد العيده
عضو مجلس الإدارة



السيد / منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو مجلس الإدارة



السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني
عضو مجلس الإدارة



الشيخ / جاسم فيصل قاسم ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة



الشيخ / خليفة ثاني عبد الله ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة



السيد / ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة



السيد / ناصر عبد الله سعد آل محمود الشريف
عضو مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / محمد أحمد أمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالعزيز خليفة القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية



السيد / دوري أناند
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للأفراد



السيد / طارق يوسف فوزي
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للشركات



السيد / باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة



السيد / راکش سانجافي
المدير العام ، مجموعة المضاطر



السيد / خليفة المسلم
رئيس مجموعة الموارد البشرية



السيد / كونستانتينوس كونستانتينيديس
المدير العام
مجموعة الاستراتيجية والرقمية



السيد / سليم الحق
المدير العام لمجموعة العمليات
وتكنولوجيا المعلومات



السيد / جورانج هيماني
المدير العام، المجموعة المالية

تقرير مجلس الإدارة

كما في إلى إجتماع الجمعية العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

مع نهاية عام 2025، وبالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أستعرض أداء المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025،

وما شهده العام من إنجازات مهمة شكّلت مرحلة جديدة في مسيرة المصرف، تميّزت بتحقيق نمو مستدام، وتقوّد استراتيجي، والتزام راسخ بمبادئ الصيرفة الإسلامية، وذلك في ظل بيئة اقتصادية عالمية وإقليمية متغيّرة.

وفي سياق يتسم باستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي، وتقلّبات الأوضاع النقدية، وتسارع وتيرة التحوّل التكنولوجي في قطاع الخدمات المالية، واصل المصرف إظهار قدرته على التكيّف والمرونة. وبدعم من استراتيجيتنا طويلة الأمد، وارتكازاً على نهج متحفّظ في إدارة المخاطر، حافظ المصرف على مكانته القوية في السوق، مع الاستمرار في تحقيق قيمة مستدامة لمساهميننا وعملائنا والمجتمع بشكل عام.



وخلال عام 2025، واصل المصرف دعمه لاستراتيجية مصرف قطر المركزي الوطنية للمدفوعات الرقمية، من خلال تطبيق عدد من حلول الدفع الرقمية الرئيسية. وقد أسهم اعتماد هذه المنصات في تعزيز سرعة وكفاءة وأمن المدفوعات المحلية، وتحسين تجربة العملاء، ودعم التحوّل نحو اقتصاد أقل اعتماداً على النقد.

ويواصل المصرف التزامه الراسخ بممارسات الصيرفة المسؤولة، والاستدامة، وأعلى معايير الحوكمة. ويستمر المصرف في دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، والعمليات التشغيلية، وتطوير المنتجات. ويولي مجلس الإدارة أهمية قصوى للتميز في الحوكمة، والامتثال التنظيمي، والإشراف الشرعي، بما يضمن أن يعمل المصرف دائماً وفق أعلى مستويات النزاهة والمساءلة والشفافية.

ولا يقل أهمية عن ذلك استمرار استثمارنا في كوادرننا البشرية، حيث شارك موظفو المصرف في برامج تدريب وتطوير شاملة، مدعومة بخطط تطوير فردية منظمة. كما واصلنا تعزيز القدرات المؤسسية من خلال برامج إدارة المواهب والتقطير، مع توفير مسارات واضحة للتطور الوظيفي، بما يعكس التزامنا تجاه موظفينا.

كما شهد هذا العام محطة بارزة في تاريخ المصرف مع انتقال المقر الرئيسي إلى أبراج المصرف في منطقة الخليج الغربي. ويجسّد مقرنا الجديد رؤية المصرف للمستقبل، حيث يعزّز التعاون والعمل الجماعي بين الموظفين، ويدعم التزامنا بتقديم مستويات استثنائية من الخدمة والابتكار.

وبالنظر إلى السنة المالية 2025، يعكس أداء المصرف خلال عام 2025 قوة نموذج أعماله المتنوّع، والانضباط في إدارة الميزانية العمومية، والكفاءة التشغيلية، والتركيز على العملاء. فقد حقق المصرف تقدّماً إيجابياً، مما عزّز مكانته كأحد أكبر البنوك الإسلامية على مستوى العالم. وبلغ إجمالي موجودات المصرف 221.1 مليار ريال قطري، مما يمثل نمواً بنسبة 10.1% مقارنة بعام 2024، فيما ارتفعت ودائع العملاء إلى 142.7 مليار ريال قطري، وبلغت الأنشطة التمويلية 138.5 مليار ريال قطري. ويواصل المصرف اتباع سياسته المتحفّظة، حيث بلغت نسبة تغطية موجودات التمويل المتعثرة 95% بنهاية عام 2025. وفي ضوء هذه النتائج المميّزة، حقق المصرف أرباحاً صافية عائدة لحقوق المساهمين بقيمة 4,835 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 5% مقارنة بعام 2024. وعليه، نوصي جمعيتكم الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية إضافية بنسبة 50% من رأس المال المدفوع، أي بواقع 0.50 ريال قطري لكل سهم، ليصل إجمالي الأرباح النقدية خلال العام إلى 90% من رأس المال المدفوع، أي 0.90 ريال قطري للسهم الواحد.

لقد واصل المصرف التركيز على الابتكار كأحد الركائز الأساسية لاستراتيجيته، حيث حقق خلال العام إنجازات هامة في تطوير منظومته الرقمية وتوسيع نطاق الوصول إلى الحلول المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومن أبرز هذه الإنجازات إطلاق تطبيق QIB Junior، وهو منصة رقمية متكاملة صمّمت خصيصاً لتعزيز الثقافة المالية وترسيخ مفاهيم الإدارة المسؤولة للأموال لدى جيل المستقبل. وفي السياق ذاته، عزّز المصرف شراكاته ضمن منظومة التكنولوجيا المالية من خلال تعاونه مع Paylater، بما يتيح للعملاء الاستفادة من حلول دفع مرنة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تقرير مجلس الإدارة كما في إلى إجتماع الجمعية العامة

والشكر موصول لكافة المسؤولين في الجهات المعنية بالعمل المصرفي في الدولة، وأخص بالذكر مصرف قطر المركزي، على دعمهم المستمر لكافة عناصر النشاط المصرفي والاقتصادي. كما أود أن أشكر عملائنا والمستثمرين والمساهمين على ثقتهم وولائهم، وهيئة الرقابة الشرعية على دورهم المتميز. وأختتم كلمتي بالإشادة والتقدير لجهود الرئيس التنفيذي للمجموعة وفريق العمل، الذين حققوا نتائج متميزة ساعدت المصرف على تعزيز ريادته.

وفقنا الله وإياكم لكل ما فيه الخير والسداد للجميع.

الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

ومع تطلعنا إلى المستقبل، نثق بقدره المصرف على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص في بيئة تتسم بالتنافسية والديناميكية المتزايدة. وتبقى أولوياتنا واضحة، وتشمل تعزيز الابتكار، والارتقاء بتجربة العملاء، ودعم التنمية الاقتصادية عبر جميع شرائح العملاء، وتعزيز مرونة العمليات، وتحقيق عوائد مستدامة وطويلة الأجل لمساهميننا، مع الالتزام بقيمنا الإسلامية.

وفي الختام، وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، وإلى صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، لدعمهما وتشجيعهما المتواصل للقطاع المصرفي في دولة قطر.



مع اختتام عام 2025، يواصل مصرف قطر الإسلامي (المصرف) ترسيخ مكانته القوية، في انعكاس لعام تميّز بأداء مالي متين، وتقدّم استراتيجي، ومرونة مستمرة. وفي ظل التغييرات الاقتصادية، والتطورات الجيوسياسية، والتسارع في التحول التكنولوجي في القطاع المالي، أظهر المصرف قدرة عالية على التكيف والاستجابة، مستنداً إلى استراتيجية واضحة طويلة الأمد ونهج منضبط في التنفيذ. وانسجاماً مع أولوياتنا الاستراتيجية، الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي التي أطلقها مصرف قطر المركزي ورؤية قطر الوطنية 2030، واصلنا دفع مسيرة النمو، وتعزيز قدراتنا الرقمية، والاستجابة للاحتياجات المتغيرة لعملائنا، مع الحفاظ على تركيزنا على تحقيق قيمة طويلة الأمد لعملائنا ومساهميننا والمجتمع.

"يعكس أداءنا في عام 2025 قوة استراتيجية المصرف، ومرونة نموذج أعمالنا، والتزام كوادرننا. ومن خلال اتباع نهج منضبط، واقتربنا أكثر من عملائنا، والمواءمة مع الأولويات الوطنية، واصلنا تعزيز مكانة المصرف وبناء قاعدة متينة للنمو المستدام."

كما يواصل أداء المصرف المالي حصص التقدير من وكالات التصنيف الائتماني العالمية، بما يعزز الثقة في مرونته، وكفاءة إدارة ميزانيته العمومية، وأفاقه المستقبلية طويلة الأجل.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية الرقمية، واصل المصرف تعزيز منظومته الرقمية بما يرفع مستويات الوصول وتسهيل العمليات والكفاءة للعملاء، وشهد التفاعل عبر القنوات الرقمية نمواً ملحوظاً خلال العام، حيث ارتفع عدد مستخدمي الخدمات المصرفية عبر تطبيق جوال المصرف بنسبة 12%، وزادت المعاملات المالية الرقمية بنسبة 39%، والمعاملات غير المالية بنسبة 20% مقارنة بعام 2024.

وخلال العام، أطلق المصرف عدداً من التحديثات الرئيسية ضمن منظومته الرقمية، من بينها إطلاق تطبيق QIB Junior، أول تجربة مصرفية رقمية مخصصة لجيل المستقبل في قطر، إلى جانب مواصلة تطوير تطبيقات الجوال للأفراد والشركات. كما واصل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز تجربة العملاء، من خلال تحليل سلوكهم وأنماطهم المالية، وتقديم توصيات مخصصة، بما يساهم في توفير تجربة مصرفية أكثر سلاسة وملاءمة لاحتياجاتهم. وتعكس هذه المبادرات التزام المصرف بتقديم خدمات رقمية متكاملة تتمحور حول العملاء عبر مختلف القطاعات.

وقد واصلت أعمال الخدمات المصرفية للشركات تحقيق تقدم مستقر، مدفوعة بطول مصممة خصيصاً ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعزيز التفاعل مع العملاء، والتحسين المستمر في مستويات الخدمة. وعبر جميع القطاعات، بقي المصرف ملتزماً بدعم الأفراد والشركات من خلال علاقات قوية، وتنفيذ منضبط، وفهم واضح للاحتياجات المتغيرة للسوق.

في عام 2025، واصل المصرف تحقيق نتائج مالية قوية، حيث ارتفع صافي الأرباح العائدة إلى حقوق المساهمين بنسبة 5% على أساس سنوي ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 4,835 مليون ريال قطري. كما ارتفع إجمالي الموجودات إلى 221.1 مليار ريال قطري، مدفوعاً بالتوسع المستمر في الأنشطة التمويلية التي بلغت 138.5 مليار ريال قطري. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 29.6 مليار ريال قطري، فيما وصلت الاستثمارات المالية إلى 60.2 مليار ريال قطري.

واستمر مستوى ثقة العملاء بالمصرف في الارتفاع، حيث نمت ودائع العملاء بنسبة 14.2% لتصل إلى 142.7 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025، مع الحفاظ على نسبة تمويل إلى ودائع بلغت 90%، مما يعكس قوة مركز السيولة والإدارة المتحفظة للميزانية العمومية. كما بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 16.3%، وهي الأفضل في السوق المحلي، ما يؤكد كفاءة إدارة التكاليف واستخدام الكفاءة التشغيلية. وواصل المصرف تحقيق مستويات قوية من جودة الموجودات، حيث انخفضت نسبة الموجودات التمويلية المتعثرة إلى 1.65%، مع الحفاظ على نسبة تغطية بلغت 95%.

وتبقى الإدارة الحكيمة للمخاطر ركيزة أساسية في أعمال المصرف، حيث يركز إطار إدارة المخاطر الشامل على جميع أنشطة المصرف، بما يتيح تحديد المخاطر وتقييمها والتعامل معها بشكل استباقي. وبفضل السياسات التمويلية المتحفظة، وتنوع قاعدة الموجودات، وقوة مركز السيولة، يواصل المصرف تعزيز مرونته مع الحفاظ على قدرته على اغتنام فرص النمو المستدام.

وفي عام 2025، أنهى المصرف بنجاح انتقال مقره الرئيسي إلى أبراج المصرف في منطقة الخليج الغربي، في خطوة استراتيجية تعكس استثماره في تطوير بنيته التحتية وبيئة العمل. ويوفر المقر الجديد بيئة حديثة ومتكاملة تعزز التعاون والإنتاجية والابتكار، وتدعم خطط النمو المستقبلية للمصرف.

وبينما نواصل مسيرتنا نحو المستقبل، يظل المصرف ملتزماً بوضع معايير جديدة في العمل المصرفي، وتعزيز الابتكار الهادف، وتحقيق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة. ونمضي قدماً بثقة ومرونة، ملتزمين بدفع النمو، وتعزيز أثرنا، والمساهمة في بناء مستقبل أكثر شمولاً لعملائنا ومساهميننا والمجتمعات التي نخدمها.

باسل جمال الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف

وتبقى الاستدامة جزءاً أساسياً من توجه المصرف الاستراتيجي، وهي مدمجة عبر أنشطته وقراراته التمويلية ونموذج أعماله. وخلال عام 2025، واصل المصرف تعزيز أولوياته في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ودعم التمويل المستدام، وتعزيز الشمول المالي، بما يعكس دوره كمؤسسة مالية مسؤولة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل في دولة قطر. وشملت المبادرات الرئيسية تطوير حلول الودائع المستدامة، وتقديم خدمات مخصصة لفئة المتقاعدين، بما يدعم الشمول المالي.

وتظل كوادر المصرف في صميم نجاحه، حيث واصلنا الاستثمار في تطوير المواهب، وتعزيز القدرات القيادية، ودعم مبادرات الكوادر الوطنية، لتعزيز جاهزية المصرف بالمهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ استراتيجيته. كما نواصل التزامنا بتطوير الكفاءات الوطنية، بما في ذلك برامج الخريجين، والتدريب، ومسارات إعداد القيادات، بما يدعم استدامة أعمالنا ويعزز جاهزيتنا للمستقبل.

وقد حظيت إنجازات المصرف خلال العام بتقدير من خلال عدد من الجوائز المحلية والإقليمية والدولية المرموقة، بما يعكس قوة نموذج أعماله، وجودة ما يقدمه لعملائه، وريادته المستمرة في القطاع المصرفي والابتكار. وتؤكد هذه الجوائز مكانة المصرف القوية واستمرارية أدائه المتميز.



تقرير الأعمال

المصرف يحقق نمواً قوياً في 2025 ويواصل ترسيخ مكانته في السوق

تحقيق مستويات قوية من جودة الموجودات، حيث انخفضت نسبة الموجودات التمويلية المتعثرة إلى 1.65%، مع الحفاظ على نسبة تغطية بلغت 95%.

وإلى جانب نمو الميزانية العمومية، واصل المصرف تحقيق دخل قوي عبر مختلف قطاعات أعماله. فقد بلغ إجمالي الدخل خلال العام 11.4 مليار ريال قطري، فيما بلغ صافي الدخل من أنشطة التمويل والاستثمار 10.3 مليار ريال قطري، وبلغ صافي دخل الرسوم والعمولات 904 ملايين ريال قطري. كما ارتفعت الأنشطة التمويلية بنسبة 10.5% على أساس سنوي لتصل إلى 138.5 مليار ريال قطري، بينما بلغت الاستثمارات المالية 60.2 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 13.7% مقارنة بديسمبر 2024.

وخلال العام، واصل المصرف تسجيل مؤشرات أداء قوية تؤكد قوة قاعدته الرأسمالية وانضباطه التشغيلي. فقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين 29.6 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 9.1% مقارنة بـ 27.2 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2024. وحافظ المصرف على أفضل نسبة تكلفة إلى دخل في القطاع المصرفي القطري عند 16.3%، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال الإجمالية وفقاً لمتطلبات بازل 3 نحو 22.2%، وهي نسبة تفوق بكثير الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية المحددة من مصرف قطر المركزي. وتؤكد هذه المؤشرات القوة الهيكلية للمصرف ومرونته واستقراره المالي.

وبشكل عام، يعكس الأداء المالي للمصرف خلال العام الإدارة المالية الحكيمة، والثقة المستمرة للعملاء، والتنفيذ الفعال عبر أعماله الأساسية. ويواصل المصرف إظهار قوته الهيكلية من خلال قاعدة رأسمالية متينة، ونموذج تشغيل فعال، ونهج منضبط للنمو، بما يوفر أساساً قوياً لدعم التوسع المستقبلي للأعمال مع الحفاظ على الاستقرار المالي.

التحول الرقمي والابتكار

يبقى التحول الرقمي ركيزة أساسية في استراتيجية المصرف خلال عام 2025، مع استمرار الاستثمارات الهادفة إلى تعزيز سهولة التعامل، والأمان، وإمكانية الوصول. ومن خلال توسيع قنواته الرقمية وإطلاق قدرات جديدة، واصل المصرف تسهيل التجربة المصرفية وتعزيز التفاعل مع العملاء عبر قاعدة عملائه من الأفراد والشركات.

كما واصل تطبيق جوال المصرف تطوره باعتباره القناة الرئيسية لتفاعل العملاء، مع طرح مزايا جديدة تدعم فتح الحسابات بسلاسة، والمدفوعات، والخدمات المصرفية اليومية. وخلال العام، أطلق المصرف تطبيق QIB Junior، أول تجربة مصرفية رقمية مخصصة لجيل المستقبل من سن 8 إلى 17 عاماً في قطر، بما يتيح للعملاء الأصغر سناً إدارة شؤونهم المالية في بيئة آمنة وخاضعة للإشراف، مع تمكين أولياء الأمور من التوجيه والمتابعة.

واصل مصرف قطر الإسلامي (المصرف) تحقيق تقدم ثابت خلال عام 2025، معززاً أداءه مع الحفاظ على تركيز واضح على النمو المستدام، والانضباط التشغيلي، وتحقيق قيمة طويلة الأمد. وبالاستناد إلى الزخم الذي تحقق خلال السنوات السابقة، نجح المصرف في التعامل بثقة مع بيئة تشغيلية ديناميكية، مدعوماً بميزانية عمومية قوية، وإطار متحفظ لإدارة المخاطر، ونموذج أعمال متنوع.

وخلال العام، واصل المصرف التزامه بتطوير منتجاته وخدماته وقدراته الرقمية، بما يضمن بقاء احتياجات العملاء في صميم استراتيجيته. وأسهمت الاستثمارات المستمرة في التكنولوجيا، وتحسين العمليات، والابتكار في تمكين المصرف من تقديم تجارب مصرفية أكثر كفاءة وأماناً وسهولة لقاعدة عملائه من الأفراد والشركات.

كما واصل المصرف تعزيز دوره في دعم التنمية الاقتصادية في دولة قطر، من خلال مواصلة أنشطته مع الأولويات الوطنية، مع الحفاظ على معايير عالية من الحوكمة والكفاءة التشغيلية. وفي ظل المتغيرات الاقتصادية، والتطورات الجيوسياسية، والتسارع في التحول التكنولوجي عبر قطاع الخدمات المالية، أظهر المصرف مرونة وقدرة عالية على التكيف، متبعاً استراتيجية واضحة طويلة الأجل ونهج منضبط في التنفيذ. ويعكس هذا الأداء المتواصل مكانة المصرف القوية في السوق، ونموذج عمله المتين، والتزامه المستمر بمبادئ الصيرفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الأداء المالي وأداء السوق

عزز المصرف أداءه المالي القوي خلال عام 2025، محققاً نمواً قوياً عبر أعماله الأساسية مع الحفاظ على نهج منضبط في إدارة الميزانية العمومية. وبلغ صافي الأرباح العائدة لمساهمي المصرف 4,835 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بزيادة نسبتها 5% مقارنة بعام 2024. كما ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 10.1% ليصل إلى 221.1 مليار ريال قطري، بما يعكس استمرار قوة الميزانية العمومية للمصرف وقدرته على خلق القيمة من خلال محفظة متنوعة تُدار بكفاءة.

واستمر مستوى ثقة العملاء بالمصرف في الارتفاع، حيث نمت ودائع العملاء بنسبة 14.2% لتصل إلى 142.7 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025، مع الحفاظ على نسبة تمويل إلى ودائع بلغت 90%، مما يعكس قوة مركز السيولة والإدارة المتحفظة للميزانية العمومية. كما بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 16.3%، وهي الأفضل في السوق المحلي، ما يؤكد كفاءة إدارة التكاليف واستخدام الكفاءة التشغيلية. وواصل المصرف

ومن خلال هذه المبادرات، واصل المصرف تطوير قدراته الرقمية، وتعزيز ثقة العملاء، وتقديم حلول مصرفية آمنة وسهلة الوصول. كما دعمت هذه المبادرات الاستراتيجية الوطنية للمدفوعات الرقمية لمصرف قطر المركزي، من خلال تعزيز سرعة وكفاءة وأمان المعاملات المحلية، والمساهمة في التحول الأوسع نحو اقتصاد أقل اعتماداً على النقد.

الخدمات المصرفية للشركات

واصلت الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصرف تعزيز دورها كشريك رئيسي للأعمال في قطر، مدعومة بنهج يركز على تمويل الشركات، وتمويل التجارة، والعمليات المصرفية، والتمويل البديل، والتحول الرقمي للشركات. ومن خلال تقديم حلول مصرفية مصممة خصيصاً ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بما يلبي احتياجات أصحاب الأعمال المتغيرة، عزز المصرف مكانته بوصفه الخيار المصرفي المفضل للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تجارب مصرفية مبتكرة وخدمات تتمحور حول العميل.

ومع تزايد احتياجات الشركات والمؤسسات من حيث الحجم والمتطلبات، واصل المصرف تطوير العروض الخاصة بالشركات عبر مبادرات مستهدفة لتطوير الخدمات والتحول الرقمي. وقد نفذ المصرف خطة استراتيجية لتعزيز الحلول المصرفية للشركات من خلال إدخال قدرات متقدمة لإدارة النقد، وتوسيع منصات المدفوعات الرقمية، وتحسين عملية فتح الحسابات.

وشملت المبادرات الرئيسية تطوير المنصات الرقمية المخصصة للشركات، وتحسين الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات وتطبيق المصرف للشركات، وإطلاق حلول جديدة للمدفوعات والبطاقات الخاصة بالشركات مثل بطاقة هميان للشركات، و Visa B2B، وحلول الشراء الآن والدفع لاحقاً، إلى جانب مزيد من التحسينات في خدمات التحويلات.

وفي هذا السياق، تعاون المصرف مع PayLater لإطلاق حلول الشراء الآن والدفع لاحقاً المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في قطر. ويساهم هذا التعاون في توسيع منظومة المدفوعات الرقمية للمصرف من خلال إتاحة خيارات دفع مرنة بالتقسيط للعملاء، مع دعم التجار بقدرات دفع محسنة وتوسيع نطاق وصولهم إلى العملاء. ويعكس هذا التعاون تركيز المصرف المستمر على تقديم حلول تمويلية مبتكرة تتمحور حول العملاء بالشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية.

كما أسهم التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات في تسهيل العمليات وتحسين تجربة الشركات والمؤسسات، ليشكل ذلك عنصراً مهماً في مسار التحول الذي شهده قطاع الخدمات المصرفية للشركات خلال العام.

شكّلت أنشطة الخزينة والتمويل ركيزة أساسية لمنصة الخدمات المصرفية للشركات. وخلال العام، نجح المصرف في إتمام أكبر عملية تمويل مشترك في تاريخه، بقيمة مليار دولار أمريكي،

وبالتوازي، عزز المصرف حضوره ضمن منظومة التكنولوجيا المالية من خلال التعاون مع PayLater، وإتاحة خدمات الشراء الآن والدفع لاحقاً، بما وسّع الوصول إلى حلول دفع مريحة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما عزز المصرف منظومة المدفوعات الرقمية لديه عبر سلسلة من المبادرات الأولى من نوعها في السوق. فقد أطلق خدمة Click to Pay لحاملي بطاقات ماستركارد، بما يسهّل عمليات الشراء عبر الإنترنت من خلال المصادقة البيومترية الآمنة. كما أطلق المصرف خدمة (Visa Direct Alias Directory) Visa+، بما يتيح للعملاء تحويل الأموال إلى حاملي بطاقات Visa داخل دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام رقم الجوال كعزف بديل. وإضافة إلى ذلك، أسهمت التحسينات التي أدخلت على خدمة فوراً للدفع الفوري في تسريع التحويلات من الأفراد إلى الشركات مباشرة عبر تطبيق جوال المصرف، بما ينسجم مع استراتيجية القطاع المالي الثالثة التي أطلقها مصرف قطر المركزي.

وفي إطار التوسع المستمر في قدراته المصرفية الرقمية، طرح المصرف مجموعة إضافية من الميزات والتحسينات ضمن تطبيق جوال المصرف. واستناداً إلى النجاح الذي حققته خدمات التحويل المباشر والتحويل إلى المحافظ الإلكترونية، أطلق خدمة الاستلام النقدي عبر تطبيق جوال المصرف، بما يتيح للعملاء إرسال الأموال لاستلامها نقداً في عدة وجهات، مع خطط للتوسع إلى أسواق إضافية.

كما تم تطوير تطبيق QIB Lite ليدعم فتح الحسابات رقمياً للعمال المنزليين، إلى جانب إطلاق تحويلات فوراً، بما يعزز سهولة الوصول والراحة لهذه الفئة من العملاء.

وأطلق المصرف كذلك بطاقة الميرة الائتمانية المشتركة بالتعاون مع Visa، بما يوفر رحلة رقمية متكاملة، بما في ذلك التحديث الفوري لنقاط مكافآت ميرة. وإضافة إلى ذلك، أطلق المصرف برنامج تكافل استمرارية الحياة، وهو حل تأميين على الحياة رقمي بالكامل يدعم إصدار البوليصة وإدارتها بصورة سهلة.

وواصل الذكاء الاصطناعي أداء دور متزايد في تعزيز تجربة العملاء، حيث أسهمت الميزات المدعومة بالذكاء الاصطناعي داخل تطبيق جوال المصرف في تحسين تحليل سلوك العملاء وأنماطهم المالية، ودعم تقديم توصيات أكثر تخصيصاً للمنتجات، وتفاعلات أكثر ملاءمة وفي الوقت المناسب.

وواصل المصرف الاعتماد على القنوات الرقمية خلال العام، إذ ارتفع عدد المستخدمين المسجلين للخدمات المصرفية عبر الجوال بنسبة 12% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، فيما ارتفع متوسط المعاملات المالية الشهرية بنسبة 39%، ومتوسط المعاملات غير المالية الشهرية بنسبة 20%. بما يعكس تزايد اعتماد العملاء على القنوات الرقمية للمصرف في تنفيذ المعاملات والاستفادة من الخدمات.

كما واصل المصرف تطوير ما يقدمه من منتجات من خلال تحسين الحلول القائمة، بما يضمن مواءمتها مع توقعات العملاء وظروف السوق. وأسهمت التحسينات التي أدخلت على رحلات التمويل وأتمتة الخدمات في توفير تجربة أكثر سلاسة وسهولة للوصول إلى معظم المنتجات الرئيسية للأفراد.

ومن خلال هذه المبادرات، واصل المصرف توطيد علاقاته مع العملاء، وتعزيز الولاء، وتقديم حلول مصرفية عملية تلبى احتياجاتهم المالية اليومية. ويظل المصرف مركزاً على تطوير ما يقدمه لعملائه بما يواكب تطلعاتهم المتغيرة، مع ترسيخ الثقة وتقديم قيمة طويلة الأمد.

تعزيز العمليات والتكنولوجيا

كانت القدرات التشغيلية والتكنولوجية للمصرف عاملاً أساسياً داعماً لأدائه في عام 2025، بما يعزز الكفاءة والمرونة واستمرارية تقديم الخدمات إلى جميع القطاعات. وقد أتاح التركيز المستمر على تحسين العمليات، واستقرار الأنظمة، والانضباط في إدارة التكاليف للمصرف دعم نمو الأعمال مع الحفاظ على بيئة رقابية قوية.

وخلال العام، نفذ المصرف تحسينات موجهة على بنيتة التحتية التقنية وهيكلية أنظمتها، بما عزز موثوقية العمليات وقابليتها للتوسع. كما أسهم تحديث المنصات الأساسية، إلى جانب التوسع في أتمتة العمليات، في تحسين سرعة الإنجاز، وتقليل التدخل اليدوي، وتعزيز الاتساق عبر العمليات التشغيلية الرئيسية.

وبالتوازي مع ذلك، دعمت التحسينات التي تمت على البنية التحتية للمدفوعات، بما في ذلك مواصلة تطوير خدمة فوراً، زيادة أحجام المعاملات وتحسين كفاءة المعالجة. وقد عززت هذه المبادرات قدرة المصرف على تقديم خدمات موثوقة وفورية بما ينسجم مع توقعات العملاء المتغيرة وتطورات البنية الوطنية للمدفوعات.

وتتم تعزيز الكفاءة التشغيلية بشكل إضافي من خلال مبادرات منظمة لتحسين العمليات واعتماد أطر رقابية ومخاطر أكثر تطوراً. كما طبقت إدارة العمليات نماذج أكثر تقدماً لدعم المراقبة الاستباقية والتخفيف من المخاطر، في حين أسهمت المراجعات المستمرة في تحديد فرص تحسين التكاليف وتعزيز تقديم الخدمة.

حافظت مرونة الأنظمة واستمرارية توفرها على كونها أولوية رئيسية، مدعومة بتطوير البنية التحتية للشبكات، وتحسين أداء التطبيقات، وتعزيز أدوات المراقبة الاستباقية لضمان استمرارية الخدمات بكفاءة. كما أسهمت أعمال الصيانة الوقائية والتحديثات النظامية في الحد من مخاطر التوقف وضمان استمرارية الأعمال. وعزز التوسع المستمر في اعتماد الحلول السحابية الأمانة مستويات أعلى من المرونة وقابلية التوسع والاستعداد للمستقبل.

كما واصل المصرف في تنمية كفاءات الكوادر البشرية الذين يؤدون دوراً محورياً في دعم الأداء التشغيلي، حيث استثمر المصرف في تطوير الموظفين، وتشجيعهم على الدراسة والحصول على

مع إقبال قوي من أسواق جديدة. وبالتوازي مع ذلك، تم تنفيذ استراتيجية حكيمة للخرينة لإدارة تكاليف التمويل وتقلبات أسعار الفائدة. وتؤكد هذه الإنجازات على كفاءة وقدرة المصرف في عمليات الهيكلية، وانضباطه في إدارة رأس المال، وقدرته على المنافسة بكفاءة في تنفيذ عمليات تمويل ضخمة.

كما واصل المصرف دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات وبرامج تمويلية مخصصة، بالإضافة إلى تعاونه مع شركات التكنولوجيا المالية المؤسسة في قطر، وذلك في إطار استراتيجية الاستدامة ومواءمة الجهود مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وقد ساهمت هذه الجهود في حصول المصرف على جوائز "أفضل بنك إسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، و"أفضل منصة مصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، و"أفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطر"، بما يعزز ريادته في هذا القطاع وفي الخدمات المصرفية للشركات.

ومن خلال الاستثمار المستمر في حلول الشركات، وتطوير الخدمات، والإدارة المنضبطة للخرينة، واصلت الخدمات المصرفية للشركات في المصرف دفع الابتكار والكفاءة والنمو المستدام، مع تعزيز علاقاته طويلة الأمد مع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقديم قيمة لعملاء الأفراد

واصل المصرف تعزيز تفاعله مع العملاء من خلال تطوير محفظة حلول الادخار والتمويل والخدمات التي تناسب أسلوب حياتهم، مع التركيز على تقديم قيمة حقيقية ودعم العملاء في مختلف مراحل حياتهم. واستمر نهج المصرف المرتكز على العميل قائماً على السهولة، وإمكانية الوصول، وبناء علاقات طويلة الأمد.

وبقيت منتجات الادخار من مجالات التركيز الرئيسية خلال العام، وواصل حساب مسك دعم جهود المصرف في ترسيخ ثقافة الادخار ومكافأة العملاء من خلال عروض واضحة ومميزة، بما يعزز التزام المصرف بتقديم حلول ادخارية ذات صلة وقيمة مضافة. كما عزز المصرف عروض الودائع من خلال تحديث شهادة الإيداع المرنة بما يتماشى مع مبادئ الاستدامة. وتوجه الأموال المستثمرة من خلال شهادة الإيداع المرنة إلى مبادرات مسؤولة بيئياً واجتماعياً، بما في ذلك الطاقة النظيفة، والمباني الخضراء، والتعليم، والرعاية الصحية، بما يتيح للعملاء تنمية مدخراتهم مع الإسهام في نتائج اجتماعية وبيئية إيجابية.

وانطلاقاً من التزامه بالشمول المالي، أطلق المصرف القرض الحسن للمتقاعدين، وهو حل تمويلي بدون أرباح تم تطويره بالتعاون مع الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. وقد صمم هذا المنتج لدعم الرفاه المالي للمتقاعدين من خلال هيكلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومصممة بما يلائم احتياجاتهم.

استمرارية العمليات في المواقع الرئيسية. كما أكدت الاختبارات المنتظمة لمواقع التعافي، وعمليات الفروع، وجاهزية العمل عن بُعد، فاعلية ترتيبات الطوارئ، مع تحقيق معدلات نجاح مرتفعة في الاختبارات المخططة وغير المخططة. وعزز المصرف جاهزيته كذلك من خلال تطوير قدرات العمل عن بُعد، وتحسين عمليات النسخ الاحتياطي والتحقق من سلامة البيانات، وإعداد خطط جاهزية منظمة للتعامل مع المخاطر الخارجية المتغيرة. وبالتوازي مع ذلك، بدأ المصرف تنفيذ تقييمات شاملة لاستمرارية الأعمال لدى مزودي الخدمات الخارجيين الرئيسيين، بما يعزز مرونة منظومته التشغيلية. وتعكس هذه المبادرات نهج المصرف الاستباقي في الحفاظ على استمرارية الأعمال وحماية تقديم الخدمات في مختلف السيناريوهات.

وظل الامتثال ركيزة أساسية ضمن إطار الحوكمة في المصرف، حيث حافظ المصرف على نهج استباقي في التواصل مع الجهات الرقابية، بما يضمن تقديم التقارير الرقابية والتقارير الخاصة بدقة وفي الوقت المناسب إلى مصرف قطر المركزي. ويعكس هذا النهج التزام المصرف بالشفافية والمساءلة والامتثال للمتطلبات التنظيمية.

ويولي مجلس الإدارة أهمية كبيرة للحوكمة، والامتثال التنظيمي، والرقابة الشرعية، بما يضمن عمل المصرف وفق أعلى المعايير الأخلاقية. كما ظلت الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مدمجة ضمن استراتيجية المصرف وعملياته، بما يعزز التزامه بالخدمات المصرفية المسؤولة وخلق قيمة مستدامة تتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

ومن خلال نهجه المتكامل في إدارة المخاطر والامتثال، يواصل المصرف حماية استقراره المالي، والحفاظ على مصالح أصحاب المصلحة، ودعم الاستدامة على المدى الطويل.

تطوير المواهب والتطوير

حافظ المصرف على استراتيجيته في إدارة الموارد البشرية التي يعدها عاملاً رئيسياً داعماً للأداء المستدام، مع استمرار التركيز على تطوير القدرات، وتعزيز القيادات، ودعم تنمية الكوادر الوطنية.

وخلال العام، قام المصرف بتطوير نهجه القائم على تنمية الكفاءات والمواهب، بما يضمن مواصلة القدرات الفردية مع احتياجات الأعمال والأولويات الاستراتيجية. وشارك موظفون من مختلف الإدارات في تقييمات منظمة ضمن إطار الكفاءات المعتمد لدى المصرف، ما أسهم في إعداد خطط تطوير توجيهية دعمت التخطيط للتعاقب الوظيفي، وجاهزية القوى العاملة، والمواصلة التنظيمية.

يؤمن المصرف بأن مبادرات التعلم والتطوير تساهم في تمكين الموظفين، حيث تم تقديم نسبة كبيرة من البرامج التدريبية داخلياً بالاستفادة من الخبرات المتوفرة داخل المصرف، بما يدعم كفاءة التكليف، وأسهمت منصات التعلم الرقمي في ترسيخ ثقافة التعلم المستمر، وتمكين الموظفين من الوصول إلى برامج تدريبية تتناسب مع أدوارهم ومساراتهم المهنية.

الشهادات المهنية، وإجراء العديد من البرامج التدريبية الموجهة لبناء خبرات نوعية ضمن إدارات العمليات والتكنولوجيا. وقد دعمت هذه الجهود ترسيخ ثقافة التحسين المستمر وضمان الجاهزية لمواكبة المتطلبات المتغيرة للأعمال والمتطلبات التنظيمية.

وخلال العام، أنهى المصرف بنجاح انتقال مقره الرئيسي إلى أبراج المصرف في منطقة الخليج الغربي. وتمثل هذه الخطوة استثماراً استراتيجياً في البنية التحتية وتحول بيئة العمل، بما يعزز التعاون والإنتاجية والابتكار. ويوفر المقر الرئيسي الجديد بيئة حديثة ومتكاملة صُممت لدعم نمو المصرف المستقبلي وكفاءته التشغيلية.

ومن خلال هذه المبادرات، واصلت مجموعة العمليات والتكنولوجيا تعزيز قدرة المصرف على تقديم خدمات آمنة وفعالة وقابلة للتوسع، بما يدعم أهدافه الاستراتيجية طويلة الأجل.

إدارة المخاطر والامتثال

إطار إدارة المخاطر والامتثال في المصرف أحد الركائز الأساسية لقوته المالية ومرونته التشغيلية، بما يدعم النمو المستدام ويضمن الحوكمة الفعالة والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

استمرت إدارة مخاطر الائتمان في كونها محورياً رئيسياً، حيث حافظ المصرف على نهج متحفظ ومنضبط في عمليات التمويل، مدعوماً بمعايير قوية، وأنظمة إنذار مبكر، ومتابعة فعالة للمحفظة. وبلغت نسبة موجودات التمويل غير العاملة إلى إجمالي موجودات التمويل 1.65% كما في 31 ديسمبر 2025، بما يعكس جودة قوية للموجودات ونهجاً استباقياً في إدارة المخاطر الائتمانية. كما واصل المصرف اتباع نهج حكيم في احتساب المخصصات، مع المحافظة على نسبة تغطية قوية بلغت 95%، مما يعزز متانة الميزانية العمومية.

قام المصرف بتعزيز إطار حوكمة المخاطر من خلال تحديث السياسات والإجراءات وإعداد التقارير. كما أسهمت الأتمتة وتحسين إجراءات العمل في دعم كفاءة مراقبة المخاطر، وتسريع إعداد التقارير، وتعزيز قدرات اتخاذ القرار. وأتاحت نماذج المخاطر المنظمة مواصلة تحديد المخاطر الناشئة وتقييمها والتخفيف منها بشكل مستمر.

ظلت مخاطر التشغيل وأمن المعلومات ضمن الأولويات الرئيسية، لا سيما في ظل التوسع المتزايد في الاعتماد على القنوات الرقمية. وقد عزز المصرف منظومة الأمن السيبراني من خلال تطوير الضوابط الوقائية، وتعزيز آليات المراقبة، ورفع كفاءة أنظمة الحماية، بما يساهم في حماية بيانات العملاء وضمان استمرارية الخدمات.

بالإضافة إلى استمرارية الأعمال التي تعتبر عنصراً رئيسياً ضمن إطار القدرة على التكيف مع التحديات والضغوط والتعافي بسرعة مع الاستمرار في العمل بكفاءة. فقد واصل المصرف تعزيز البنية التحتية للتعافي، والجاهزية التشغيلية، وخطط الطوارئ. وخلال عام 2025، وسّع المصرف قدرات المركز البديل وزاد الطاقة الاستيعابية للتعافي عبر الوظائف الحيوية، بما يضمن

وتستمر الاستدامة بأن تكون جزءاً أساسياً من استراتيجية المصرف طويلة الأجل، إذ سيواصل دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياته وما يقدمه من منتجات، بما يدعم التمويل المسؤول ويسهم في التنويع الاقتصادي بما ينسجم مع رؤية قطر الوطنية 2030.

كما ستبقى الحوكمة الرشيدة والإدارة الحكيمة للمخاطر من الأولويات الرئيسية. ومن خلال الحفاظ على مستويات قوية من رأس المال والسيولة، وتعزيز أطر المخاطر، وضمان الامتثال التنظيمي، يتمتع المصرف بمكانة قوية تمكنه من التعامل مع ظروف السوق المتغيرة مع الحفاظ على الاستقرار المالي.

وتظل كوادر المصرف في صميم تنفيذ استراتيجيته. وسيواصل الاستثمار في تطوير المواهب، وتعزيز القدرات القيادية، ودعم مبادرات القوى العاملة الوطنية، بما يضمن بقاء المصرف مرناً ومبتكراً وجاهزاً للمستقبل.

ومع وضوح التوجه الاستراتيجي والانضباط في التنفيذ، يتمتع المصرف بمكانة قوية تمكنه من مواصلة تعزيز ريادته في السوق، والتكيف مع المتغيرات، وتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأمد لجميع أصحاب المصلحة.

وواصل المصرف تركيزه على الشهادات المهنية وتطوير المهارات التخصصية عبر الوظائف الرئيسية. كما تم توسيع برامج الشهادات بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية واحتياجات الأعمال المتطورة، في حين دعمت مبادرات كفاءة التدريب توسيع نطاق المشاركة.

وانطلاقاً من التزامه بالتطوير، واصل المصرف الاستثمار في تطوير الكفاءات الوطنية من خلال برامج الخريجين، وبرامج التدريب، ومبادرات الرعاية. وقد وفرت هذه البرامج مسارات منظمة للتطوير المهني، دعمت نقل المعرفة وبناء القدرات القيادية.

وإلى جانب التوظيف والبرامج الموجهة للمراحل المهنية المبكرة، واصل المصرف تعزيز التخطيط للتعاقب الوظيفي وبناء صفوف القيادات، بما يضمن تقدم الكفاءات الوطنية إلى الأدوار الحيوية. وتساهم هذه الجهود في بناء عمق مؤسسي أقوى، وتعزيز مشاركة الموظفين، ودعم الاستدامة التنظيمية على المدى الطويل.

ريادة مستقبل العمل المصرفي

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمصرف على بناء قيمة طويلة الأجل مع الحفاظ على المرونة في مشهد مالي متغير. وانطلاقاً من قاعدة قوية، يواصل المصرف إعطاء الأولوية للنمو المنضبط، والكفاءة التشغيلية، والممارسات المصرفية المسؤولة.

وستبقى التكنولوجيا محركاً رئيسياً للنمو في المرحلة المقبلة. وسيواصل المصرف تطوير قدراته الرقمية، وتعزيز بنيته التحتية التقنية، والاستفادة من الرؤى المستندة إلى البيانات وحلول الذكاء الاصطناعي لتحسين الكفاءة التشغيلية، والتوسع، وتجربة العملاء. كما أن التركيز المستمر على الأمن السيبراني والأتمتة سيدعم بيئة تشغيلية آمنة ومرنة.

تقرير الحكومة

نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة

المقدمة:

نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

يلتزم المصرف بجميع مبادئ وأحكام نظام الحوكمة، وإدخال ما يلزمه من تعديلات على النظام الأساسي وعلى هيكله التنظيمي بالإضافة إلى التأكد من أن سياسة الحوكمة مطبقة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية بالإضافة إلى نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

يسعى المصرف لتبني أفضل معايير الممارسات العالمية لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية رقم 8 لعام 2021 وتعديلاته ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأحدث الممارسات والإصدارات الإقليمية والدولية.

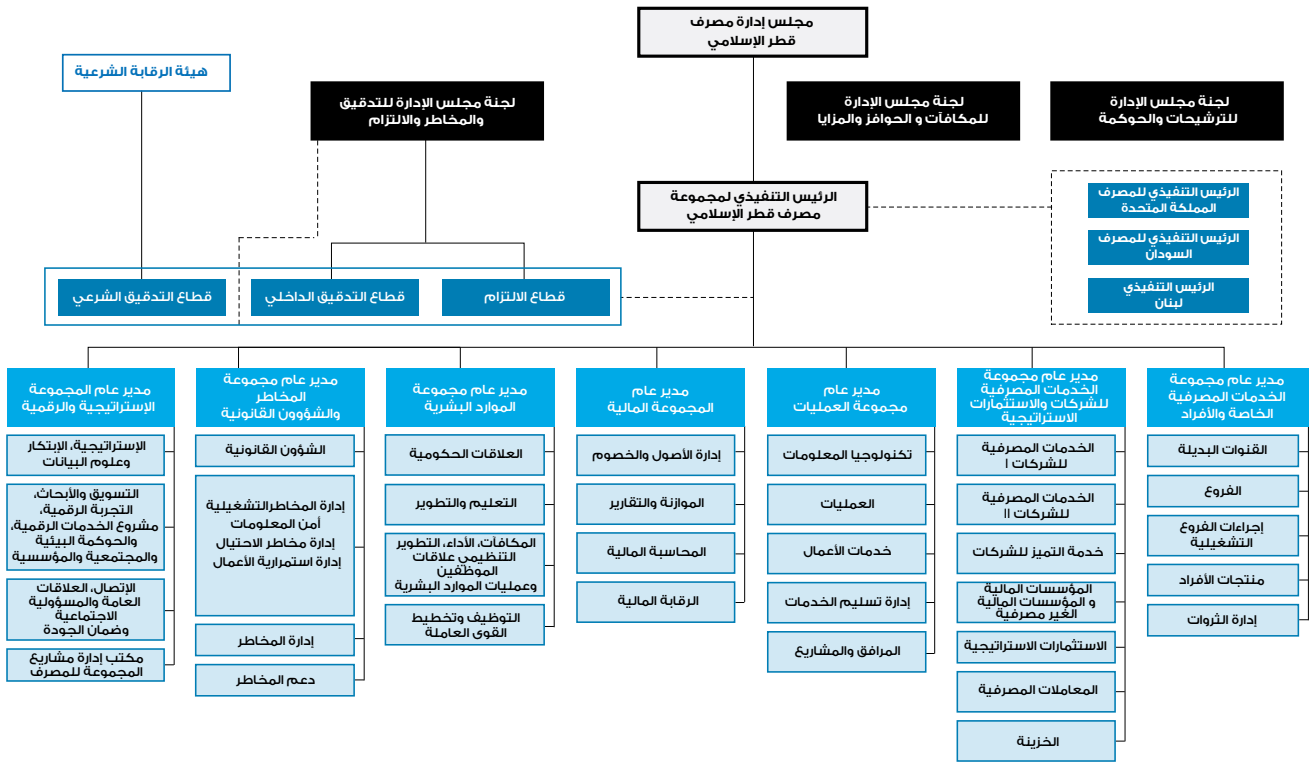
وبأني سياق هذا التقرير لتحقيق الإمتثال للمتطلبات التنظيمية وتأكيد إلتزام المصرف بجميع مبادئ الحوكمة فيما يخص الشفافية والإفصاح والمساءلة والعدالة وحماية حقوق المساهمين بالإضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات الرقابية في ضوء المستجدات التنظيمية، والتي بدورها تؤدي إلى نتائج إيجابية تقع في صالح عملاء ومساهمي وجميع أصحاب المصالح مع المصرف.

بالإضافة إلى إعداد إطار الحوكمة بهدف تحقيق أعلى معايير الإستدامة والمسؤولية وأيضاً المساءلة والشفافية على جميع المستويات، حيث يتضمن إرشادات واضحة ومفصلة للهيكل التنظيمي للمصرف ونقطة التواصل مع المساهمين وصلاحيات وآليات إتخاذ القرارات مع أصحاب المصالح.

تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالمصرف، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، والشفافية والإفصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء المصرف بصفة عامة، وينتهي حتماً إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة، ومصلحة المصرف وأصحاب المصالح وتقديمتها على أي مصلحة أخرى.

ومن هذا المنطلق وتحقيقاً لهذه الغاية، حرص المجلس خلال عام 2025 على ضمان فعالية إطار الحوكمة، وتحديث السياسات والإجراءات، وتعزيز الرقابة الداخلية امتثالاً للمتطلبات الجهات الرقابية.

الهيكل التنظيمي للمصرف.



مجلس الإدارة

المادة (1): تشكيل المجلس والشروط المؤهلة لعضويته

يشكل المجلس وفقاً للقانون والنظام الأساسي للمصرف، على أن يكون ثلاثة من أعضاء المجلس من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجب أن يتكون المجلس من عدد لا يقل عن خمسة أعضاء، ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالمصرف، ولا يجوز أن تتعدى فترة العضوية للعضو المستقل فترتين دوريتين للمجلس. وقد قدمت الشبيخة/ هـنوف بنت ثاني بن فيصل بن ثاني آل ثاني إستقتها في مايو 2025 وقبل المجلس الاستقالة ووافق عليها مصرف قطر المركزي.

يعتمد المصرف إطاراً لضمان توافر المؤهلات والخبرة والتنوع في مجلس الإدارة، وتوفير العدد الكافي من الأعضاء المستقلين والإعضاء غير التنفيذيين، بالإضافة إلى تخصيص وقتهم وإهتمامهم لأداء واجباتهم بصورة فعالة، ويقوم المجلس، من خلال لجنة الترشيحات والحوكمة، بمراجعة استقلالية الأعضاء سنوياً وفق متطلبات نظام الحوكمة، ويتم الإفصاح عن هذه المراجعة في تقرير الحوكمة»

كما حرص المصرف على أن يضم المجلس أعضاء من نطاق واسع من التخصصات والمهارات بحيث تتوافر بشكل جماعي المعرفة والخبرة المناسبة لكافة أنشطة المصرف، والتخطيط الاستراتيجي، والإتصال والتواصل والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وفهم للتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية والبيئة والقانونية والرقابية، بحيث يكون عضو المجلس مؤهلاً، ويتمتع بقدر كافٍ من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامه بصورة فعالة، وتفادي أي تضارب للمصالح يؤثر على حياديته وإستقلاليته.

تنطبق الشروط التالية على أعضاء المجلس:

1. ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.
2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة (40) من القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، والمادتين (334) و (335) من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية، أو يكون ممنوعاً من مزاولة أي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بموجب المادة (35 فقرة 12) من القانون رقم (8) لسنة 2012.
3. أن يكون مساهماً ومالكاً لعدد من الأسهم في الشركة يحدده النظام الأساسي ويتم إيداعها لدى جهة الإيداع خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية، ويستمر إلى أن تنتهي ويصادق على ميزانية آخر سنة مالية، وألا تكون هذه الأسهم قابلة للتداول أو الرهن أو الحجز. ويعفى الأعضاء المستقلون والأعضاء الممثلون للعاملين بالشركة من شرط المساهمة أو التملك لأسهم الشركة.
4. أن يكون لدى عضو المجلس الملاءة المالية المناسبة للقيام بواجباته بأمانة وموضوعية وألا يكون قد سبق إشهار إفلاسه أو تعثره في سداد ديونه وتسبب في خسائر للمؤسسات المالية أو سبق عزله من قبل المصرف المركزي أو أي سلطة إشرافية أخرى.
5. لا يجوز لأي عضو سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً أو من يمثله، أن يشارك في عضوية أكثر من بنك أو يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة عامة على ألا تتضمن تلك العضويات أي تضارب في المصالح.
6. ألا يكون رئيساً لمجلس الإدارة أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين مركزيهما الرئيسيين في قطر.
7. ألا يكون عضواً في مجلس إدارة شركتين ذات نشاط متجانس.
8. كما يحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالمصرف، ورئيس المجلس ليس عضواً في أي من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة. وقد قام أعضاء المجلس بتوقيع إقراراً مكتوباً يقر فيه بعدم توليه أي منصب يحظر قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس.

كما في 31 ديسمبر 2025، فإن مجلس إدارة المصرف يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الإسم	الصفة العضوية	صفة	عدد الأسهم	نسبة من رأس مال المصرف
الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ويمثل شركة المرقاب كابيتال	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	107,580,776	4.55%
السيد / عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود ويمثل مجموعة دار الشرق	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	3,250,000	0.14%
السيد / محمد بن عيسى المهدي	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,500,000	0.11%
السيد / عبد الرحمن عبد الله عبد الغني آل عبد الغني	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,506,360	0.11%
السيد / منصور محمد عبد الفتاح المصلح	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	3,853,880	0.16%
السيد / عبد الله بن سعيد العبدو ويمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,500,000	0.11%
السيد / ناصر راشد سريع الكعبي ويمثل آل سريع القابضة	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,500,000	0.11%
الشيخ / خليفة ثاني عبد الله ثاني آل ثاني ويمثل شركة النماء لأعمال الصيانة والخدمات	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	11,600,000	0.49%
الشيخ / جاسم فيصل قاسم ثاني آل ثاني عن شركة الفيصل الدولية للاستثمار	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	2,554,541	0.11%
السيد / ناصر عبد الله سعد آل محمود الشريف	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – مستقل	-	0.00%

الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الادارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ يونيو 2004، تولى الشيخ جاسم منصب رئيس مجلس الإدارة منذ أبريل 2005. تخرج من كلية ساندهيرست العسكرية الملكية في المملكة المتحدة، وتلقى مجموعة من دورات التدريب في القيادة. وشغل منصب عضو مجلس إدارة مجموعة كريديت سويس غروب ايه جي (Credit Suisse Group AG) وكريديت سويس ايه جي (Credit Suisse AG)، زيورخ من أبريل 2010 حتى أبريل 2017. يرأس أيضاً مجلس إدارة 'QInvest' أول مصرف استثماري إسلامي في قطر، شركة ملاحه الفطرية (ملاحه) وشركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه)، كما أنه يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة كيوتيرمنلز.

السيد / عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو في مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ أبريل 1996، نال درجة البكالوريوس في الإقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة سياتل باسيفيك بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1982، تدرج في عدة وظائف قيادية في قطر للبترول منذ تخرجه حتى عام 2002، شغل عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل ورئيساً تنفيذياً لها حتى 2008، وترأس لجنة التدقيق بالمصرف في الفترة من 2001 حتى 2005، شارك في العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية في مجال إنتاج الطاقة، إضافة إلى الموضوعات المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي، ويشغل حالياً موقع الرئيس التنفيذي لمجموعة دار الشرق.

السيد / محمد بن عيسى المهندي نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو في مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ عام 1996، وعضو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، نال درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة عام 1977، كما حصل على درجة الماجستير في الإدارة من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1983، تقلد عدة مناصب إدارية بالديوان الأميري بدولة قطر، وأصبح وزيراً لشؤون مجلس الوزراء في الفترة من عام 2002 حتى 2005. تفرغ بعد ذلك لأعماله الخاصة، بالإضافة إلى مسؤوليياته بالمصرف.

السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ أبريل 1996 وعضواً في لجنة المكافآت والحوافز والمزايا في المصرف. ، نال السيد / عبدالرحمن عبدالله آل عبدالغني درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية ويمتلك خبرة واسعة في إدارة الأعمال. شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات وطنية، وهو المساهم الرئيسي في مجموعة شركات عبدالله عبدالغني وإخوانه، التي تمثل مجموعة شركات تويوتا للسيارات في قطر منذ عام 1960؛ ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عبدالله عبدالغني ناصر وإخوانه التي تعمل في عدة مجالات في قطر وخارجها. كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة المختر للمقاولات والتجارة. وهو أحد مؤسسي الشركة المتحدة للتنمية والتطوير العقاري (UDC)، التي تأسست عام 1999 وشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة حتى عام 2021. كما شغل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة ميدكو.

السيد / منصور محمد عبد الفتاح المصلح عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو في مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ أبريل 1996، وعضواً في لجنة المكافآت والحوافز والمزايا في المصرف، حاصل على درجة بكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة قطر، شغل عدة مناصب في وزارتي الداخلية والدفاع وانتقل حالياً إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وله العديد من الأنشطة والأعمال الاستثمارية في مجال العقارات كما سبق له أن شغل موقع رئيس مجلس إدارة شركة عقار. وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة في عدة شركات، يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل.

السيد / عبد الله بن سعيد العبيدة عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل 2005، وعضواً في لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، تلقى تدريباً مطولاً وبرامج متعددة في الإدارة في مراكز متخصصة في بريطانيا. يشغل السيد العبيدة حالياً منصب المدير العام للعديد من الشركات التي تعمل في الاستثمار العقاري، التجارة والتجزئة. يملك تجارب وممارسات متعددة في النشاط الاستثماري والعقاري. وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة نادي السيلية الرياضي.

السيد / ناصر عبد الله سعد آل محمود الشريف **عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي ومستقل)**

يشغل السيد ناصر منصب عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ فبراير 2023 ويرأس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية من جامعة جورج واشنطن، وشهادة الماجستير في إدارة المشاريع من جامعة هيوستن. إكتسب خبرة كبيرة في القطاع المصرفي، الاستثمار، والخدمات الاستشارية وتمويل المشاريع من خلال شغل مناصب قيادية في العديد من البنوك الدولية والمحلية. كما أسس السيد ناصر آل محمود شركة وايز للاستشارات وهو رئيسها التنفيذي. وإلى جانب إنجازاته المهنية، شغل السيد ناصر آل محمود عضوية مجلس الإدارة وعمل في لجنة الاستثمار في شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمة)، والعديد من صناديق إدارة الأصول في كيو إنفست.

السيد / ناصر راشد سريع الكعبي **عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)**

عضو في مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ مارس 2008، ويرأس لجنة المكافآت والحوافز والمزايا، صاحب تجربة واسعة وخبرة عالية في مجال الأعمال وتأسيس الشركات منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، وهو المؤسس والمالك لمجموعة آل سريع القابضة التي تضم عدة شركات في تخصصات مختلفة كما يشغل عضوية مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية منذ عام 1993. بالإضافة إلى عضويته في مجلس الشورى منذ عام 1995، شغل أيضاً عضوية الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما شغل عضوية العديد من مجالس الإدارة واللجان المتخصصة ذات العلاقة بنشاطه في مجال الأعمال والتطوير العقاري.

الشيخ / خليفة ثاني عبد الله ثاني آل ثاني **عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)**

الشيخ خليفة هو عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ فبراير 2023 وعضو في لجنة الترشيحات والحوكمة، وحاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة وستمنستر في المملكة المتحدة. ويشغل الشيخ خليفة منصب عضو مجلس إدارة مجموعة إزدان القابضة، حيث يساهم بخبرته ورؤيته في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، قد شغل منصب عضو مجلس إدارة مجموعة ميدكير وبنك قطر الدولي الإسلامي في وقت سابق، وهو مؤسس وقف الشيخة موزة جاسم آل ثاني.

الشيخ / جاسم فيصل قاسم ثاني آل ثاني **عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي وغير مستقل)**

الشيخ جاسم هو عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي منذ فبراير 2023 كما يشغل عضوية لجنة الترشيحات والحوكمة، وحاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ستراتفورد بولاية فيرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية، كما درس في جامعة كارنيجي ميلون في الدوحة، ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في شركة الفيصل الدولية للاستثمار في الدوحة. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع الشيخ جاسم بدور رئيسي في مراجعة الحوكمة وترتيبات التمويل وفرص تطوير الأعمال في شركة الفيصل القابضة.

المادة (2)

مهام ومسؤوليات وممارسات المجلس

قام المجلس بإعداد ميثاقاً يسمى «ميثاق المجلس» حيث حدد فيه مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقاً لأحكام القانون ونظام الحوكمة، وتم نشره على الموقع الإلكتروني للمصرف، وقد تم تقييم أداء المجلس للعام 2025 وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا الصدد بما يشمل مراجعة الهيكل التنظيمي، تكوين المجلس، فعالية الأعضاء، ومدى التزام المصرف بتعليمات الجهات الرقابية، بالإضافة إلى تقييم أداء اللجان المنبثقة عنه، كما يتم أيضاً تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمنهجية تقييم الأداء والتي تشمل مدى تطبيق الإستراتيجيات والسياسات الداخلية وفحص الاختلاف بين المتوقع والمحقق، وهيكل المخاطر وإطار الحوكمة والقيم المؤسسية طبقاً للمعايير المعتمدة من المجلس مع فحص التقارير الدورية من الجهات الرقابية لتصويب الإنحرافات إن وجدت.

يمثل المجلس كافة المساهمين، ويبدل العناية اللازمة في إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الإستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع طبقاً للنظام الأساسي للمصرف.

ويتضمن نطاق مسؤوليات المجلس على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتماد الإستراتيجية العامة وخطط العمل طويلة ومتوسطة الأجل
- اعتماد سياسة المخاطر والإشراف على مستوى تقبل المخاطر
- اعتماد السياسات الرئيسية للمصرف (المخاطر، الائتمان، الإستثمار، الموارد البشرية، الإلتزام، الحوكمة، تداول المطلعين، تقنية المعلومات... الخ)
- اعتماد القوائم المالية المرطية والختامية المدققة
- الإشراف على إطار الاستدامة ودمج إرشادات الـ ESG في أعمال المصرف
- تعيين الرئيس التنفيذي واعتماد تعيين كبار التنفيذيين ومتابعة أدائهم
- التأكد من فاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإلتزام
- الدعوة لانعقاد الجمعيات العامة وإقرار جدول أعمالها
- تشكيل اللجان المنبثقة من المجلس
- إرساء القيم المؤسسية وقواعد السلوك المهني والأخلاقي
- الإشراف على المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

كما يلتزم كل عضو من أعضاء المجلس بالمهام الآتية:

1. الإلتزام في حضور إجتماعات المجلس ولجانه.
2. إعلاء مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.
3. إبداء الرأي بشأن المسائل الإستراتيجية للمصرف وسياساته.
4. تخصيص وقتاً كافياً للقيام بمسؤولياتهم.
5. مراقبة أداء المصرف في تحقيق رؤيته وأهدافه.
6. الإشراف على تطوير القواعد والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
7. إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة.
8. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للمصرف.
9. عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، علماً بأن مساعد المدير العام لقطاعي الإتصال وضمان الجودة هي المتحدث الرسمي باسم المصرف.

لا يوجد ما يؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة للأعضاء، حيث لا توجد علاقات مالية أو تجارية أو دعاوى قضائية لأعضاء المجلس تستدعي الإفصاح، وللمساهمين الحق في الإطلاع على سجل المعاملات المالية (إن وجدت) لأعضاء المجلس بتقديم طلب إلى أمانة سر المجلس.

كما يقوم المجلس بالممارسات الآتية:

الاجتماع صحياً إلا بحضور أغلبية الأعضاء. وقد عقد المجلس خلال عام 2025 عدد 8 إجتماعات برئاسة سعادة رئيس مجلس الإدارة، حيث حضر رئيس المجلس وتولى رئاسة جميع الجلسات. ويبين الجدول أدناه عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانها في تلك الفترة:

عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2025	المجلس واللجان المنبثقة عنه
8	مجلس الإدارة
4	لجنة الترشيحات والحوكمة
4	لجنة المكافآت والحوافز والمزايا
9	لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام

قرارات المجلس

تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع ويجوز للمجلس في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضائه كتابةً على تلك القرارات، وعلى أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها في محضر اجتماعه.

أمانة سر مجلس الإدارة

تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة، شغل السيد / وليد محمد علي محمد المردهي منصب رئيس دعم مجلس الإدارة وسكرتير مجلس الإدارة بقرار من المجلس بتاريخ 31 أكتوبر 2023. وحصل السيد وليد على بكالوريوس القانون من جامعة قطر عام 2015، وحصل أيضاً على درجة الماجستير في القانون والحوكمة ومكافحة الفساد من جامعة ساكس البريطانية في عام 2019، كما حصل على عدة شهادات تدريبية من مؤسسات تعليمية مرموقة في مجال حوكمة الشركات والإستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. كما أتم بنجاح برنامج القيادات التنفيذية من مركز قطر للقيادات (Qatar Leadership Centre) في عام 2025، وهو برنامج وطني رفيع المستوى يُعنى بتأهيل القيادات التنفيذية في مجالات القيادة، الحوكمة، واتخاذ القرار الاستراتيجي.

بدأ السيد وليد مسيرته المهنية لدى بنك الدوحة ثم كباحث قانوني لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في إدارة القضايا والتحقيقات، ومن ثم كمختص في حوكمة الشركات وممثلاً لمجموعة أريد في مجالس إدارات مجموعة أريد لمنطقة الشرق الأوسط (المالديف وعمان وفلسطين) ومن ثم عمل كمستشار قانوني في أريد قطر. إلتحق السيد وليد بمجموعة المصرف

- يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة، بما لا يخل باختصاصات الجمعية العامة ويفوض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.
- تظل المسؤولية النهائية عن المصرف على المجلس وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو أشخاصاً آخرين للقيام ببعض أعماله، ويتجنب المجلس إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.
- تتولى لجنة الترشيحات والحوكمة تنظيم عملية تقييم أداء المجلس، مع إمكانية الاستعانة بخبراء خارجيين، ويتم الإفصاح عن عمل التقييم للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة.
- يتم مراجعة استقلالية وحيادية الأعضاء وعدم وجود تضارب مصالح التي يقوم بها المصرف بشكل سنوي، مع إلزام الأعضاء المستقلين بتقديم بيانات محدثة وتعهد باستمرار استقلاليتهم.
- يضمن ميثاق المجلس حق الأعضاء في الحصول على المشورة القانونية أو الفنية على نفقة المصرف عند الحاجة لكل ما يتعلق بالمصرف، مع إمكانية الاستعانة بخبراء خارجيين وفق السياسة المعتمدة، مع مراعاة السرية.

اجتماعات المجلس

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسته بصورة دورية منتظمة وفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للمصرف، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك إثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة إلى كل عضو مصحوبةً بجدول الأعمال ومحاضر الاجتماع وتقارير اللجان قبل التاريخ المحدد لانعقاده بعشرة أيام أو أقل في الاجتماعات الطارئة.

ويستثنى من ذلك البيانات المالية، والتي ترسل قبل ثلاثة أيام من موعد اجتماع المجلس الذي تتم فيه مناقشتها. ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال، وللمجلس أن يقرر عقد بعض أو جميع اجتماعاته عن بُعد نتيجة لأي ظروف تستدعي ذلك، مع ضمان سلامة الاجتماعات وسريتها وتوثيق نتائجها ومحاضرها.

يعقد المجلس اجتماعاته بصورة دورية أو متكررة وفقاً لضرورات العمل، بحيث لا تقل عن مرة واحدة كل شهرين وعن (6) اجتماعات في السنة، ويتوجب أن تكون أسباب الاعتذارات عن حضور الاجتماعات موضوعية وموثقة ومقبولة من المجلس. بالإضافة إلى أهمية التواصل بين الأعضاء خارج نطاق اجتماعات المجلس ولا يكون

في مايو 2023، ويتولى سكرتير مجلس الإدارة مسؤولية تقديم الدعم الإداري والفني الشامل للمجلس ولجانه، وتنسيق أعمال المجلس، وتوثيق محاضر الاجتماعات، ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس، وضمان الامتثال لمتطلبات الجهات الرقابية، إضافة إلى كونه جهة الإتصال الرئيسية بين المجلس والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة. كما أنه مسؤول عن تسجيل محاضر الاجتماعات، وضمان دقتها وتوافرها، ويقترح السياسات والممارسات الخاصة بمجلس الإدارة، بالإضافة إلى تقديم تقارير مختلفة إلى المجلس، والإحتفاظ بسجلات العضوية وإقرارات حضر الجمع بين المناصب وإستيفاء أي شيء آخر من متطلبات مجلس الإدارة ويؤدي واجبات أخرى حسب الحاجة و/أو كما تحددها الإدارة.

التدريب

يخضع أعضاء المجلس الجدد لبرنامج تعريفى حول أدوارهم ومسؤولياتهم، والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وغيرها من المسائل الرئيسية لضمان مساهمتهم الفعالة في المجلس.

خلال عام 2025، تم إتاحة وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، وذلك في إطار تعزيز المعرفة والمهارات ذات الصلة بالحوكمة وإدارة المخاطر والإلتزام، وشملت الآتي:

- برنامج الحوكمة، ويغطي إرشادات الحوكمة المعمول بها في دولة قطر، بما في ذلك مبادئ الحوكمة.
- برنامج مكافحة الجرائم المالية حيث نُفذ من خلال قاعة تدريب افتراضية، ويغطي متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك القوانين والتعليمات التنظيمية ذات الصلة، والأدوار والمسؤوليات.
- برنامج المرونة المؤسسية وإدارة الأزمات، نُفذ من خلال ورشة عمل حضورية ومحاكاة عملية، ويهدف إلى تقييم قدرة المصرف على إدارة الحوادث والأزمات المحتملة.
- إتاحة الوصول إلى مكتبة المعرفة QIB Knowledge Library، والتي توفر محتوى تدريبي ذاتي في مجالات العمل المصرفي والأسواق المالية، وفقاً لاحتياجات المشاركين.

بالإضافة فقد شارك أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في فعاليات وبرامج تدريبية ومؤتمرات متخصصة ذات صلة ضمن أنشطة التدريب والتطوير لعام 2025.

المادة (3)

تضارب المصالح

بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يلتزم المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمبادئ نظام الحوكمة، وبالإفصاح عن أية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة قد تشكل تضارباً في المصالح بالإضافة إلى التعاملات والصفقات التي يبرمها المصرف مع أي «طرف ذوي علاقة»، ولا توجد تعاملات أو صفقات جوهرية مع أطراف ذي علاقة يكون فيها مصلحة تتعارض مع مصالح المصرف، وقد قام المجلس باعتماد سياسة لتنظيم تعارض المصالح والتعاملات مع الأطراف ذي علاقة ضمن إطار حوكمة المصرف حيث يتم تحديد الأطراف ذات العلاقة ومراجعة التعاملات وفق السياسات المعتمدة، وبما يتسق مع الإفصاحات الواردة في البيانات المالية السنوية. كما يحتفظ أمين سر المجلس بسجل محدث لهذه التعاملات أو الصفقات ولا يجوز لأعضاء المجلس المشاركة في التصويت على أية قرارات تتعلق بهذه المصالح.

ويجب على المجلس قبل أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد لإنعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في ميزانية المصرف وتقرير المجلس، أن يضع تحت تصرف المساهمين كشفاً تفصيلياً بالتعاملات والصفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، كما يتم الإفصاح عنها بالتقرير المالي السنوي للمصرف.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز للمصرف القيام بإبرام أية صفقة كبيرة مع أي «طرف ذي علاقة» إلا بعد موافقة الجمعية العامة للمصرف، ويجب أن يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

المادة (4)

لجان المجلس

أصدر المجلس قراراً بتشكيل 3 لجان متخصصة تعينه على القيام بواجباته وترفع تقاريرها مباشرة إليه بصفة دورية كما يحدد فيه إختصاصاتها وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها لدعم ممارسات الإدارة الفعالة، مع الإلتزام بعدم الجمع بين عضوية لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام وعضوية أي لجنة أخرى، وتكتمل اللجنة بحضور رئيسها وأغلبية أعضائها، ويحضر محضر لكل إجتماع، يبين قراراتها والتقارير المتبادلة بين المجلس وإدارات المصرف، ويوقع من رئيس الإجتماع. ويجوز لأي لجنة دعوة أي شخص من غير الأعضاء لحضور أي إجتماع بما فيهم الرئيس التنفيذي وأي من كبار الموظفين والمدقق الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي ومسئول الإلتزام وأي موظف آخر، كما يمكن الإستعانة بأي من بيوت الخبرة أو المستشارين الخارجيين بغرض الحصول على المشورة فقط، وهذه اللجان هي:

تقوم الجهات الرقابية في المصرف (التدقيق الداخلي، قطاع الإلتزام ومجموعة المخاطر) برفع تقارير دورية تفصيلية للجنة التي تقوم بالفحص وتقييم ورفع تقرير تفصيلي لمجلس الإدارة بتصويب اللازم.

حيث أنه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، عقدت لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام عدد (9) اجتماعات، لعبت خلالها دوراً رقابياً محورياً في تعزيز أطر حوكمة المصرف عبر مراجعة وتقييم تقارير التدقيق على إدارات وفروع المصرف. كما تركزت مداوات اللجنة على فحص كفاءة وفاعلية منظومة مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال، بالإضافة إلى تحليل تقارير المخاطر المتنوعة ومناقشة القوائم المالية الربع سنوية مع المدقق الخارجي، مع التأكيد المستمر على استقلالية وموضوعية فريق التدقيق الداخلي والخارجي في أداء مهامهم.

أصدرت اللجنة حزمة من التوصيات الاستراتيجية الرامية إلى معالجة المخاطر وضمان الإلتزام وتعزيز البيئة الرقابية، وأكدت على ضرورة إعداد خطة متكاملة لمعالجة الثغرات والمخاطر ضمن أطر زمنية محددة. وفي هذا السياق، شددت اللجنة على ضرورة إغلاق الملاحظات والإلتزام بالتوصيات الواردة بتقارير التدقيق، كما أوصت اللجنة بالالتزام بالإغلاق الفوري للملاحظات ذات المخاطر العالية، مع التزام إدارة التدقيق بإخطار لجنة التدقيق فوراً في حال وجود أي قصور. كما شددت اللجنة على ضرورة معالجة الملاحظات الخاصة بتقنية وتكنولوجيا وأمن المعلومات وضرورة الإلتزام بالتوصيات المرتبطة.

2. لجنة الترشيحات والحوكمة:

تتألف هذه اللجنة من:

السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود - **رئيساً للجنة**

الشيخ / جاسم بن فيصل بن قاسم ثاني آل ثاني -

نائب رئيس اللجنة

الشيخ / خليفة بن ثاني بن عبد الله ثاني آل ثاني - **عضواً**

رئيس قطاع الإستراتيجية والإبتكار وتخطيط الأعمال -

سكرتير اللجنة

لجنة الترشيحات والحوكمة هي لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة، ومهمتها هي التمثيل الرسمي للتواصل بين مجلس الإدارة، وإدارة المصرف في القضايا والأمور الخاصة بالحوكمة والترشيحات، ووضع أسس محددة لتقييم أداء المجلس وكبار الموظفين في

1. لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام :

تتألف هذه اللجنة من:

السيد/ ناصر عبد الله سعد آل محمود الشريف - **رئيساً للجنة**

السيد / محمد بن عيسى المهندي - **نائب رئيس اللجنة**

السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة - **عضواً**

مدير إدارة التدقيق الداخلي - **سكرتير اللجنة**

وللجنة دور هام في المساعدة على النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف، ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومخاطر الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومهام التدقيق الداخلي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين والنظم المنظمة لعمل المصرف، كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس بصفة دورية وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق ومراقبة الإلتزام، وتعمل لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام من أجل تسهيل إتخاذ القرارات من قبل المجلس.

كذلك فإن اللجنة مخولة من قبل المجلس بالتدقيق في أي نشاط يدخل في نطاق اختصاصاتها، ويحق لها طلب الحصول على أية معلومات من أي موظف، ويتم توجيه جميع الموظفين للتعاون مع أية طلبات تتقدم بها اللجنة في هذا الخصوص بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة للإبلاغ عن أي مخالفات وتجاوزات في حينها ومحاسبة المسؤولين عنها مع إبلاغ الجهات الرقابية المختصة فوراً بأي مخالفات لقانونه وتعليماته وأي قوانين أخرى ذات علاقة، وللجنة أيضاً صلاحية طلب إستشارات قانونية أو مهنية من جهات خارجية مستقلة والإستعانة بأطراف من خارج المؤسسة من ذوي الخبرة والدراية إذا ما رأت ذلك ضرورياً وذلك بعد التشاور مع رئيس المجلس بغرض الحصول على المشورة فقط.

وتتمتع اللجنة بصلاحيات مفتوحة للإلتصال بمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين والإدارة العليا للمصرف وقد أنشئت اللجنة من قبل المجلس لمراجعة وتقييم وتقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمخاطر بوجه عام والمحاسبة، والرقابة الداخلية، وبيئة المخاطر والرقابة والتقارير المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والإلتزام، والتحقق من وجود الأطر المناسبة التي تكفل الوصول إلى أقصى درجات الإمتثال للقوانين والتعليمات والنظم والممارسات السليمة.

3. لجنة المكافآت والحوافز والمزايا

تتألف هذه اللجنة من:

السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي – رئيساً للجنة

السيد / منصور محمد عبد الفتاح المصلح –

نائب رئيس اللجنة

السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني –

عضواً

سكرتير مجلس الإدارة – سكرتير اللجنة

تتمثل أهم مسؤوليات اللجنة في الإشراف على سياسات الموارد البشرية ووضع استراتيجية وسياسة منح المكافآت والحوافز والمزايا للمصرف، وضمان مواكبة سياسات وممارسات المكافآت والحوافز والمزايا السارية لثقافة المصرف المؤسسية واستراتيجيته وبيئة أعماله وتوافقها أيضاً مع المبادئ التوجيهية التنظيمية من حيث مراعاتها لجميع أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف عند تحديد المزايا، وتقييم سياسة منح المكافآت والحوافز والمزايا التي ينتهجها المجلس وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن المكافآت والحوافز والمزايا والخطط الأخرى التي يجب أن توضع على معايير الإنصاف والموضوعية، وتصمم بعناية لاجتذاب الأفراد ذوي المؤهلات والاختصاصات والاحتفاظ بهم.

وقد شملت أعمال اللجنة على مدار عام 2025 مناقشة ما يلي:

- الاستمرار في مراجعة أدوار الموظفين ومهامهم وتمكينهم مع التأكيد على مراجعة دورية للأدوار الوظيفية لضمان التطابق مع التطورات، والتركيز على الإدارات الدنيا والمتوسطة.
- دعم وتمكين الكفاءات القطرية (التقطير) من خلال الاستمرار في تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك الاحتفاظ بالكفاءات البارزة والمشاركة في فعاليات التوظيف مثل يوم التوظيف مع وزارة العمل، لتحقيق نسب تقطير أعلى حيث تحسنت النسبة من 30% إلى 30.46%.
- متابعة الموظفين ذوي الأداء العالي لمنع فقده والتركيز على الاحتفاظ بالموظفين المميزين من خلال مكافآت تقديرية وترقيات، مع نهج متوازن بين الوطنيين والوافدين للحفاظ على الاستقرار التشغيلي مع انخفاض معدل الدوران إلى 8.8%.
- التواصل الواضح مع الموظفين المتأثرين بالتغييرات: ضمان الشفافية في التواصل حول التعديلات الوظيفية أو التعويضات لتعزيز الروح المعنوية والمشاركة.

الإدارة التنفيذية، حيث تتولى اللجنة مسؤولية الإشراف العام والتطبيق لمبادئ وتوجيهات وممارسات حوكمة الشركات في المصرف، مع تحديد خطة ملائمة للإحلال الوظيفي بما يتماشى مع القانون وسياسة وأنظمة المصرف وتعليمات مصرف قطر المركزي، كما أنها مسؤولة عن الإشراف على وجود خطة إحلال كبار الموظفين في الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات حول مدى الالتزام. كما تتولى مهمة الإشراف ومتابعة تطبيق هذه المبادئ في جميع أعمال المصرف، بالإضافة إلى دراسة وتقييم المرشحين لعضوية مجلس الإدارة وللوظائف التنفيذية العليا لتحقيق أهداف المصرف على مدار العام وفقاً لتعليمات الحوكمة وقانون الشركات التجارية، كما تشرف اللجنة على مراجعة إطار عمل الحوكمة وتحديثه ومراقبة تطبيقه وذلك بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والالتزام بالإضافة إلى هيئة الرقابة الشرعية، وذلك لقياس مدى ملائمة هذه السياسات والإجراءات الخاصة بها وتماشياً مع أفضل وأحدث الممارسات والإصدارات الدولية مثل تلك الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية وتعليمات وإرشادات المصرف المركزي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ استراتيجية الاستدامة في المصرف.

حيث قدمت اللجنة عدة توصيات خلال العام 2025 منها على سبيل المثال وليس الحصر:

- مراجعة إطار الحوكمة بالمصرف وتحديث السياسات والإجراءات، وتعزيز الرقابة الداخلية امتثالاً للمتطلبات الجهات الرقابية.
- مراجعة تشكيل مجلس الإدارة والتأكد من توافقه مع متطلبات الحوكمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات العلاقة.
- تقييم لاستقلالية ومدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تقييم أداء مجلس الإدارة لعام 2025.
- إجراء تقييم لمرشحين مجلس الإدارة بما يشمل شروط الأهلية وتطبيق معايير الملاءمة والكفاءة، ورفع نتائج التقييم والتوصيات ذات الصلة إلى مجلس الإدارة.

المادة (6)

الإدارة التنفيذية العليا للمجموعة

يتألف فريق الإدارة التنفيذية من:

مجموعة من الأشخاص ذوي المسؤولية التشغيلية في المصرف والمعينين من قبل مجلس الإدارة. الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إدارة عمليات وأنشطة المصرف اليومية، وتنفيذ قرارات المجلس وفقاً للإستراتيجيات والسياسات المعتمدة من المجلس.

حيث تتكون الإدارة التنفيذية من الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى فريق ذو خبرة ومؤهلات عالية، وتقدم الإدارة التنفيذية تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين في المصرف كما تعتمد الإدارة التنفيذية العليا إطاراً واضحاً للمساءلة وخطوط التقارير.

فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة المصرف:

المنصب	فريق الإدارة التنفيذية للمصرف
الرئيس التنفيذي للمجموعة	السيد/ باسل جمال
مدير عام الخدمات المصرفية للشركات	السيد/ طارق يوسف فوزي
مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد	السيد/ دوراي أناند
مدير عام مجموعة المخاطر	السيد/ راكيش سنجافي
مدير عام المجموعة الاستراتيجية والرقمية	السيد/ كونستانتينوس كونستانتينيدس
مدير عام المجموعة المالية	السيد/ جورانج هيماني
رئيس مجموعة الموارد البشرية	السيد/ خليفة المسلم
مدير عام مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات	السيد/ سليم الحق
رئيس قطاع التدقيق الداخلي	السيد / محمود غزاوي
رئيس قطاع الإلتزام	السيد/ وارف كنغان

• عرض نتائج استبيان الرواتب على مجلس الإدارة في بداية العام القادم وإجراء دراسة مقارنة للرواتب مع البنوك والقطاعات الأخرى، وتقديم النتائج لضمان عدالة التعويضات.

• تعزيز برامج التعليم والتطوير: تطوير برامج مثل "المرونة التشغيلية"، إدارة المواهب، ومكتبة Udemy (أكثر من 60,000 دورة)، مع التركيز على التدريب الإلزامي والفردي لجميع المستويات .

• التأكيد على معايير عادلة في المكافآت والزيادات: تطبيق معايير واضحة لتوزيع المكافآت والزيادات السنوية بناءً على تقييم الأداء، مع التركيز على الدرجات الدنيا وتخصيص احتياطي للاستثناءات، واعتماد المكافآت السنوية لعام 2025، وكذلك إقرار زيادة دورية للرواتب لعام 2026 تتراوح بين 3% إلى 5%، وقد تزيد أو تنقص بمعدل 5% بناءً على الأداء الكامل لعام 2025.

• اعتماد مكافآت العاملين وفق تقييم الأداء المالي للمصرف 2025، كما اعتمدت الزيادات السنوية للعام المالي 2026 وفق تقارير تقييم الأداء للعاملين.

هذه التوصيات تعكس توجه اللجنة نحو الاستدامة، الشفافية، والتركيز على الموارد البشرية كجزء من الحوكمة السنوية.

المادة (5)

التواصل بين المجلس والمساهمين

يؤكد مجلس الإدارة التزام المصرف بتطبيق أفضل الممارسات في التواصل مع المساهمين باعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسيين في المصرف، وعلى تمكينهم من ممارسة حقوقهم بشكل كامل، وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وأحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وذلك من خلال : الشفافية وإتاحة المعلومات في الوقت المناسب، تمكين المساهمين من ممارسة حقوقهم في حضور الجمعيات العامة والمشاركة في مناقشاتها والمشاركة الفعالة عن طريق توفير كافة الوسائل التي تكفل مشاركة المساهمين بفعالية في اجتماعات الجمعية العامة، وتوفير قنوات رسمية للتواصل وطرح الاستفسارات. كما يلتزم المصرف بضمان المساواة بين جميع المساهمين في الحصول على المعلومات، وعدم الإفصاح الإنتقائي، واعتماد آليات فعالة لمعالجة الشكاوي والملاحظات، بما يعزز الثقة المتبادلة بين المصرف ومساهميته، ويدعم مبادئ الحوكمة الرشيدة والاستدامة المؤسسي.

السيد / باسل جمال الرئيس التنفيذي للمجموعة

يشغل السيد باسل جمال منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف منذ فبراير 2013 حيث يتمتع بخبرة تزيد عن 30 عاماً في القطاع المصرفي والمالي. كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة UK - QIB، وعضو مجلس إدارة كيو إنفست. بدأ خبرته العملية في البنك التجاري الدولي (بنك تشيس الأهلي سابقاً) في مصر عام 1990 واستمرت على مدار عشر سنوات. التحق بمجموعة البنك الأهلي المتحد بمملكة البحرين منذ عام 2001 وشغل عدداً من المناصب المرموقة في المجموعة وعمل كنائب رئيس تنفيذي للبنك الأهلي- قطر ثم رئيساً تنفيذياً للبنك خلال الفترة من 2004 إلى 2009. وكان آخر منصب شغله هناك هو النائب الأول للرئيس التنفيذي لمجموعة الأهلي المتحد - المجموعة المصرفية.

السيد / طارق يوسف فوزي مدير عام الخدمات المصرفية للشركات

السيد / طارق فوزي هو مدير تنفيذي مصرفي يتمتع بخبرة دولية واسعة تزيد عن 37 عاماً في عدة دول، وخاصة في مجالات الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار والخزينة حيث عمل مع العديد من البنوك المرموقة عالمياً وإقليمياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما في ذلك مصر والكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وقطر. وقد شغل طارق مناصب عليا في مجالات عدة منها خدمات الشركات والأفراد، والشركات الصغيرة والمتوسطة، واستثمارات الخزينة والإدارة الإقليمية. انضم طارق إلى المصرف في سبتمبر 2014 مديراً عاماً لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات. وتم تعيينه بمنصب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات و الإدارة الدولية في عام 2016. قاد طارق التحول الرقمي في مجموعة الخدمات المصرفية للشركات على صعيد مختلف المجالات والأسواق، والتي كانت بمثابة شهادة على النقلة الرقمية المتنامية للمصرف في المنطقة. طارق حاصل على درجة البكالوريوس في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بالإضافة إلى شهادات أخرى من جامعات دولية وكليات إدارة الأعمال.

السيد / دوري أناند مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد

لدى السيد / أناند ما يزيد عن عشرين عاماً من الخبرة في المجال المصرفي خصوصاً في تمويل وخدمات الأفراد وخدمة العملاء والعمليات. كما تقلد أناند العديد من المناصب الإدارية الرفيعة خلال عمله في بنوك تقليدية وإسلامية رائدة. عمل مع سيتي بنك لمدة 11 عاماً، ومع مصرف الراجحي 8 سنوات، قبل أن ينضم للمصرف في عام 2011.

السيد / كونستانتيнос كونستانتيديس مدير عام المجموعة الاستراتيجية والرقمية

لدى السيد / كونستانتيнос (دينوس) خبرة تزيد عن 25 سنة في المجال المصرفي والاستشارات. وانضم إلى المصرف في عام 2012 لشغل منصب المدير العام للمجموعة الاستراتيجية ليقود برنامج التغيير. ومنذ مطلع عام 2018 يدير برنامج التحول الرقمي الذي يقوم بتنفيذه المصرف. قبل ذلك تولى السيد دينوس عدة مناصب عليا في مصرف الراجحي حيث كان آخر منصب له المدير العام للاستراتيجية مسؤولاً عن تطوير الأعمال والتوسع الإقليمي، وقبل ذلك، كان نائباً للمدير العام للخدمات المصرفية للأفراد. وبصفته استشاري إداري في أكسنشر قام بمبادرات استراتيجية للبنوك الأوروبية والمؤسسات المالية. لديه شهادة ماجستير في التخطيط الاستراتيجي الدولي من جامعة بيرمنغهام.

السيد / خليفة المسلم رئيس مجموعة الموارد البشرية

عمل السيد / خليفة في المصرف منذ عام 2011، وهو يتمتع بخبرة عريقة تمتد على مدار 21 عاماً في كبرى المؤسسات المصرفية الدولية والإقليمية. وقد بدأ مسيرته المهنية في المجال المصرفي مع HSBC قطر، ثم انتقل إلى البنك التجاري ومن ثم إلى البنك الخليجي، حيث تولى العديد من الأدوار المختلفة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الموارد البشرية، والتطوير التنظيمي، والتصميم والفعالية، والأداء التنظيمي، وإدارة المواهب. وكان آخر منصب شغله قبل الانضمام إلى المصرف مدير التوظيف للمجموعة في البنك الخليجي.

السيد / راكيش سانجافي المدير العام لمجموعة المخاطر

السيد / راكيش هو محاسب قانوني زميل في معهد المحاسبين القانونيين الهندي وحاصل على شهادة مدقق نظم معلومات معتمد (CISA) من الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع راكيش بخبرة 34 عاماً في العمل لدى شركات المحاسبة "الأربعة الكبار" (4 Big) وغيرها من البنوك في منطقة الشرق الأوسط والهند، في مجال إدارة المخاطر والخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات. وعمل في مجال التدقيق والاستشارة لدى شركة إرنست أند يونغ في البحرين. وقبل انتقاله للعمل في المصرف عام 2013، كان يشغل منصب مدير إدارة المخاطر في البنك الأهلي المتحد في البحرين، حيث قاد وحدة تمويل الشركات. وأمضى أكثر من 10 أعوام في العمل في مجال الخدمات المصرفية للشركات في البحرين، وفي عمله لدى البنك الأهلي في قطر تعامل راكيش مع مجموعة واسعة من العملاء وقطاعات الأعمال.

السيد / جورانج هيماني مدير عام المجموعة المالية

وخطوط تقارير واضحة إلى مجلس الإدارة ولجانته. ووفقاً للتقارير الدورية لوظائف الرقابة الداخلية المرفوعة للجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام خلال عام 2025، حيث لم يتم تسجيل مخالفات جوهرية متعلقة بالرقابة الداخلية. كما إعتد المجلس مقترح لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام بنظام الرقابة الداخلية للمصرف والذي يتضمن آلية الرقابة، وتحديد مهام وإختصاصات إدارات وأقسام المصرف، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية وخطة المصرف لإدارة المخاطر لضمان نزاهة وإلتزام وفعالية عمليات إدارة المخاطر.

وحدات الرقابة

يشتمل نظام الرقابة الداخلية للمصرف على وجود أنظمة مناسبة وفعالة للتدقيق والتقارير المالية مستقلة في عملها وفعالة لتقييم وإدارة المخاطر، والتدقيق المالي ورقابة إلتزام المصرف بالضوابط الخاصة بالتعاملات المالية خاصة مع أي طرف ذي علاقة، ويتولى أعمالها مدقق داخلي في أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، مع المصادقة والتوقيع على ما يفيد بأن القوائم المالية الربعية والنصفية والسنوية لمجموعة المصرف صحيحة وعادلة من جميع النواحي الجوهرية للوضع المالي، مع إلتزام الإدارة بوضع وتطوير الضوابط الداخلية التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية والإلتزام بفصل المهام لتجنب أي تعارض محتمل للأدوار وخاصة في الحالات التي يصعب فيها المساءلة عن نتائج الأنشطة التي يتم فيها تحقيق عوائد وإيرادات بشكل غير منسجم مع مستوى المخاطر ويتولى التدقيق الداخلي تقييم ذلك. يتم رفع تقارير الجهات الرقابية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام، عن أعمال الرقابة الداخلية بالمصرف، ويحدد المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام البيانات التي يجب أن يتضمنها التقارير، حيث تتضمن على الأقل ما يأتي:

1. إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
2. مراجعة تطور عوامل المخاطر في المصرف ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في المصرف في مواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
3. تقييم شامل لأداء المصرف بشأن الإلتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية.
4. مدى إلتزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
5. مدى إلتزام المصرف بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها.
6. المخاطر التي تعرض لها المصرف وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها.
7. المقترحات الخاصة بتصويب المخالفات وإزالة أسباب المخاطر.

يمتلك 31 سنة من الخبرة في مجال المالية والمحاسبة في بنوك عالمية ومع شركات تدقيق رائدة. بدأ السيد/ جورانج مهنته مع برايس ووتر هاوس كوبر - الهند ومن ثم انتقل إلى بنك ستاندرد تشارترد - الهند ثم إلى البنك السعودي الفرنسي في المملكة العربية السعودية حيث عمل لمدة 15 عاماً وفي عدة مناصب منها إدارة الأصول والخصوم، مكتب الخزينة، التخطيط المالي. آخر تكليف له قبل انضمامه لمصرف قطر الإسلامي مع البنك السعودي الفرنسي كان نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية، وهو محلل مالي معتمد، مدير مخاطر مالية معتمد ومحاسب قانوني معتمد في الهند.

السيد / سليم الحق

مدير عام مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات

يمتلك السيد سليم أكثر من 27 عاماً من الخبرة في مجال إدارة الأعمال، وإدارة المخاطر، والمساندة في دول عدة مع بنك باركليز، وسيتي غروب، وبنك وان، وبنك افريقيا والخليج. تولى السيد سليم إدارة فرق عمل كبيرة، ويتمتع بخبرة كبيرة في إدارة العمليات، والاستثمار في الدول النامية، والاستعانة بمصادر خارجية، وتكامل الأعمال، ودمج الأصول المكتسبة، وإدارة القنوات الرقمية. وآخر منصب شغله السيد سليم قبل انضمامه إلى المصرف هو الرئيس التنفيذي لبنك افريقيا والخليج، وقبلها كان يشغل منصب مدير العمليات في بنك وان في موريشيوس، منصب مدير العمليات للبطاقات وأعمال الدفع لشركة أيسا التي تدير أحد أكبر أعمال المدفوعات في إفريقيا. كما شغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك باركليز مصر. أما على المستوى الإقليمي، شغل السيد سليم منصب رئيس عمليات الأسواق الناشئة، حيث كان مسؤولاً عن إدارة العمليات والإشراف على الدعم والمساندة لجميع المنتجات. كما تسلم العديد من المناصب العليا في سيتي بنك، البنك التجاري الدولي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وسيتي بنك مصر وباكستان. سليم حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال، في تسويق الخدمات المالية من معهد إدارة الأعمال في كراتشي.

المادة (7)

نظام الرقابة الداخلية ووظائف التدقيق والمخاطر والإلتزام والرقابة الشرعية

الرقابة الداخلية

يعتمد المصرف إطاراً متكاملًا للرقابة الداخلية يشمل التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وقطاع الإلتزام، وهيئة الرقابة الشرعية، مع استقلالية كافية لكل وظيفة

التدقيق الداخلي

يمتلك المصرف وحدة تدقيق داخلي متكاملة، تضم مديراً للتدقيق الداخلي ونخبة من الكوادر المتخصصة المؤهلة. تعمل الوحدة وفق نظام رقابة داخلية محكم يهدف إلى مراجعة العمليات التشغيلية، ورفع التقارير الرقابية، وتقديم التوصيات التصحيحية اللازمة. كما تلزم الإدارة بمتابعة التطورات في التعليمات الرقابية والقوانين والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي، بما يعزز كفاءتها في تقييم كافة أنشطة المصرف، والكشف عن الفجوات الرقابية والمخاطر والمخالفات، لضمان معالجتها في الوقت المناسب وفق المحاور التالية:

- مراجعة الأنظمة الرقابية الداخلية المعتمدة
- تقييم المخاطر والتدقيق المالي.
- قيام إدارة التدقيق الداخلي بالمهام التالية:

- الإشراف على فاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية والتحقق من كفاءته.
- تعزيز مبدأ الإستقلالية من خلال التبعية الإدارية والوظيفية المباشرة ل لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- منح صلاحية الوصول المطلقة إلى كافة سجلات وأنشطة المصرف.
- إعداد ورفع التقارير الدورية حول إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر، وتقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية.
- تطوير منهجيات التدقيق بمرونة عالية لتتوافق مع حجم نمو أعمال المصرف، والوفاء بالالتزامات المخططة وغير المخططة لتعزيز أطر نهج الإدارة والحوكمة، وإدارة المخاطر والامتثال، والضوابط الداخلية.

إن وظيفة التدقيق الداخلي تمثل قيمة مضافة للمصرف، وذلك من خلال دورها في تقييم وتعزيز كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وتحسين الإجراءات وجودة الخدمات. كما يقدم التدقيق الداخلي الاستشارات المهنية المختلفة كتطوير مناهج التدريب وخطط الأعمال والتنمية بالمصرف، مما يدعم الإجراءات الوقائية ويساهم في التخفيف من المخاطر المحتملة. ويلتزم مدير التدقيق الداخلي بمسؤولية الإفصاح الفوري للجنة التدقيق عن أي مخالفات جسيمة أو تجاوزات مادية قد يكون لها تأثير جوهري على الأداء المالي، أو سمعة المصرف، أو صحة البيانات، أو مستوى الالتزام بالقوانين والتعليمات التنظيمية.

قطاع الإلتزام

يولي مجلس إدارة المصرف اهتماماً خاصاً لقطاع الإلتزام وعلاقتها ببقية الإدارات بالشكل الذي يؤمن استقلاليته وفاعليته، حيث يرفع فريق العمل بقطاع الإلتزام تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام ويتكفل نهج الإدارة الخاص بالمصرف لهذا الفريق بالإفادة بشكل مكثف من آراء أهل الخبرة ودعم المسؤولين المكلفين بمهام الإلتزام بما يكفل الإستيثاق من الإلتزام الكامل لكافة متطلبات الجهات التشريعية والتنظيمية المحلية والدولية. يعين ويعزل مسؤول مراقبة الإلتزام بموافقة لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام مع استيفاء موافقة مصرف قطر المركزي، وتشترك اللجنة مع الإدارة التنفيذية في تقييم وإعتماد أداءه ومكافأته وأن يكون ذو صلاحيات ومهام مستقلة عن باقي الأعمال في المصرف، وأن يكون مسؤولاً تجاه المجلس والرئيس التنفيذي عن تنفيذ الإطار الشامل لإدارة مراقبة الإلتزام وأن يكون لديه أيضاً القدرة على التأثير على أي قرارات متخذة من شأنها مخالفة المصرف لأي من القوانين والتعليمات والمعايير المطبقة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر متطلبات وتعليمات المصرف المركزي، لجنة بازل، وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والتوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة نهج الإدارة للشركات.

يؤدي فريق الإلتزام بالمصرف دوراً هاماً ونشطاً في مراجعة السياسات والقوانين المرجعية واختصاصات مجلس الإدارة لضمان الإلتزام الكامل بمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى وضع إجراءات وقائية لضمان الإلتزام بصفة خاصة فيما يتعلق بقانون ولوائح وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة للتقييم والإبلاغ عن أي تجاوزات ومخالفات في حينها ومحاسبة المسؤولين عنها مع مسؤولية لجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام عن إبلاغ مصرف قطر المركزي فوراً بأي مخالفات لقانونه وتعليماته وأي قوانين أخرى ذات علاقة.

ومن جهة أخرى، يرد قطاع الإلتزام بإستمرار على إستفسارات جميع إدارات المصرف للحصول على إيضاحات بشأن القواعد والمعايير والتعليمات المعمول بها، وتقديم الإستشارة للإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والإلتزام بالمجلس حول القوانين والتعليمات والمعايير وإبقاء الإدارة التنفيذية واللجنة على علم بشكل دائم بشأن التطورات في القوانين والتعليمات والمعايير المطبقة.

بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية والتأديبية اللازمة في حال اكتشاف أية مخالفات ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المواضيع المتعلقة بسياسة وإجراءات الإلتزام بما يساعد على تطويرها.

قطاع المخاطر

- موجودات.
- التأكد من احتفاظ المصرف بسيولة كافية للوفاء بالالتزامات المصرف في جميع الأوقات، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل المصرف ونشاطه وأسواق رأس المال التي يعمل فيها.
- تحديد إطار شامل وسليم لتطوير وتطبيق بيئة إحترازية سليمة لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها المختلفة.
- التخطيط للطوارئ (CONTINGENCY PLANNING) في حالة الأزمات محتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية مع إجراء التجارب اللازمة.
- تحديد النشاطات والأعمال التي يقوم بها المصرف والتخطيط للمشاريع المستقبلية والمنتجات الجديدة ضمن هامش المخاطرة الذي يستطيع المصرف القيام به (RISK TOLERANCE APPETITE).

هيئة الرقابة الشرعية

تم اعتماد هيئة الرقابة الشرعية مستقلة لدى المصرف من قبل الجمعية العامة، وهي المسؤولة بالدرجة الأولى عن مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يعرض عليها من طبيعة المنتجات، والخدمات المالية، وتعمل الهيئة بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات الإسلامية التجارية والمصرفية. والهيئة مسؤولة أيضاً عما يلي:

- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي بناءً على طلب إدارة المصرف.
- إستعراض تقارير مدققي الحسابات مع قواعد الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير إلى الأعضاء بهذا الشأن.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي عرضت عليها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- مراجعة ما عرض عليها من المواد التسويقية للمصرف.
- التأكد بالوسائل الممكنة من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى أوجه الخير.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	صفة العضوية
فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي	رئيس هيئة الرقابة الشرعية
فضيلة الشيخ الدكتور / عبد العزيز خليفة القصار	عضو هيئة الرقابة الشرعية
فضيلة الشيخ الدكتور / محمد أمين	عضو هيئة الرقابة الشرعية

يراقب قطاع المخاطر الأسقف الإجمالية لمخاطر التمويل والإستثمار لتفادي تركيز المخاطر، كما يتأكد من أن المصرف لديه رأس مال كاف لتغطية هذه المخاطر كما يقوم بصورة دورية بمراجعة مدى فاعلية أعمال إدارة المخاطر وإجراء التعديلات المناسبة عليها عند اللازم وذلك بناءً على الإستراتيجية والتوجهات الصادرة من مجلس الإدارة.

- إتخاذ التدابير المناسبة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر وزيادة كفاءتها وفعاليتها.
- وضع التوجهات والإستراتيجيات للمخاطر على المستوى الكلي (MACRO LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن إتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة.
- وضع التوجهات الإستراتيجية للمخاطر على مستوى الأنشطة (BUSINESS LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن إتخاذ القرارات مثل القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار.
- تحديد ووضع مستويات شاملة للمصرف تتعلق بمدى تقبل المخاطر وتنوعها، وإستراتيجيات تخصيص الموجودات المناسبة لكل إدارة تمويل، ولكل نشاط اقتصادي وكل إمتداد جغرافي ولفترات الإستحقاق.
- تحديد مستوى المخاطر المقبولة للأطراف التي يتعامل معها المصرف من حيث:
- المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها.
- تجنب مخاطر الإئتمان المفرطة (على مستوى كل عملية أو مستوى المحفظة ككل).
- وضع إستراتيجية واضحة للتخفيف من مخاطر الإئتمان اعتماداً على ما يلي:
- معدلات ربح يتم تحديدها وفقاً لتصنيف المخاطر المتعلقة بأطراف التعامل وأن قرارات التسعير اتخذت بعين الإعتبار.
- الضمانات والكفالات المسموح بها والقابلة للتنفيذ.
- التوثيق الواضح للعقود مع الأطراف الأخرى.
- تحديد واضح للقوانين المعمول بها التي تسري على عمليات التمويل.
- وضع حدود وسقوف المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف (RISK APPETITE) لمواجهة جميع أنواع المخاطر.
- تحديد مستويات التعرض لمخاطر السوق وتقييم احتمال ما يمكن التعرض له من خسائر مستقبلية قد تنشأ من عدم تغطية إلتزاماتها بما تحتفظ به من

مدقق الحسابات الخارجي

يتولى مدقق الحسابات الخارجي المستقل (السادة/ ارنست اند يونج) مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعمول بها، وتقييم كفاية الرقابة الداخلية على التقارير المالية، كما يقوم بمراجعة أعمال المصرف ورفع التقارير والتوصيات للتصويب ولا يجوز عزله في فترة التعاقد ويجب تغييره خلال خمس سنوات على الأكثر ولا يجوز تعيينه مرة أخرى قبل مرور عامين على آخر تعيين له. ويقوم المدقق الخارجي بتقديم تقريراً عن نتائج هذا التدقيق إلى مجلس الإدارة وتقديم رأي التدقيق على البيانات المالية لمصرف قطر الإسلامي ومدى إلتزام المصرف بتطبيق أحكام نظام الحوكمة وعلاوة على ذلك، يقوم المدقق الخارجي أيضاً بإعداد تقريراً عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما يقوم فريق التدقيق والمخاطر والالتزام واجتماع الجمعية العمومية للمساهمين. وقد يتم إستجواب مدققي الحسابات الخارجيين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي بخصوص إبداء رأيهم عن القوائم المالية السنوية، ولذلك يتعين عليهم الحضور لتمثيل التدقيق الخارجي خلال هذا الإجتماع.

على مدقق الحسابات الخارجي إبلاغ المجلس - كتابة - بأي خطر يتعرض له أو يتوقع أن يتعرض له المصرف، وبكل ما يكتشفه من مخالفات فور علمه بها، ويرسل نسخة من ذلك البلاغ إلى الهيئة، وله في ذلك حق دعوة الجمعية العامة للإنعقاد وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وعلى أن يخطر الهيئة بذلك.

كما يقدم مراقب الحسابات - وإن تعدد - تقرير واحد للجمعية العامة ويتلوه عليها، ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ويكون مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة فيه، ولكل عضو بالجمعية العامة حق مناقشة المراقب في أي مسألة بالتقرير وأن يستوضحه عما ورد فيه والذي يتضمن كل ما يرتبط بأعمال الرقابة المالية وتقييم الأداء.

وقد يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقديم الخدمات للمصرف سواء على نطاق التدقيق الخارجي أو غيره بعد الحصول على موافقة لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام والتي تقوم بإعتماد الحصول على أنواع معينة من الخدمات سواء المرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو خدمات لا علاقة لها بنطاق التدقيق الخارجي، وذلك على أساس سنوي مع مراعاة عدم تضارب المصالح، كما يلتزم المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الموافق عليها من قبل لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام أو تلك التي يتم رفع توصيات بها من قبل الإدارة العليا في المصرف تمهيداً لإعتمادها من قبل اللجنة. وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام أيضاً بتحديد ووضع سقف للحد الأقصى السنوي الذي يمكن إنفاقه مقابل الحصول على تلك الخدمات على مدار العام والرقابة على الخدمات المتحصل عليها مقابل تلك المبالغ.

المادة (8)

سياسة المكافآت والحوافز والمزايا

يعتمد المصرف سياسة متكاملة للمكافآت والحوافز تراعي تعليمات مصرف قطر المركزي وأفضل الممارسات والإصدارات الدولية مثل تلك الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث ترتبط المكافآت بالأداء الحقيقي وجودة الأرباح، وتخضع لمعايير واضحة لإدارة المخاطر، وتشمل مكونات متغيرة طويلة الأجل بهدف تعزيز الاستدامة من خلال مكونات المكافآت طويلة الأجل وعدم تشجيع الاعمال المصرفية مرتفعة المخاطر، بالإضافة الى عدم صرف المكافآت الا عند التأكد من نتائج الاعمال. كما يتم تحديد مكافأة العاملين في الإدارات الرقابية بشكل مستقل عن تلك الإدارات والأنشطة التي يراقبون عليها لضمان الاستقلالية. كما تعتمد السياسة التأجيل المرحلي لجزء من المكافآت المتغيرة بالإضافة الى مراعاة الكفاءة المهنية والأداء الفردي والجماعي. وتتم مراجعة سياسة المكافآت سنوياً من لجنة المكافآت والحوافز والمزايا، ويقوم المصرف بالإفصاح عن سياسة المكافآت ضمن تقرير الحوكمة السنوي.

المادة (9)

حقوق المساهمين

يلتزم المصرف بضمان ممارسة المساهمين لحقوقهم الأساسية المتعلقة بالملكية والمعلومات والتصويت والأرباح، دون تمييز. المساهمون متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة. ويضمن النظام الأساسي للمصرف للمساهم حرية ممارسة حقوقه بما لا يضر مصالح المصرف وسائر المساهمين، ويتم ذلك عن طريق طلب يقدمه المساهم لسكرتارية المجلس لعرضه على مجلس الإدارة وبحثه.

كما يتضمن النظام الأساسي للمصرف، تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة بإجتماع الجمعية العامة والتي منها:

1. حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (10%) من رأس مال المصرف، ولأسباب جديّة طلب دعوة الجمعية العامة للإنعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (25%) من رأس مال المصرف على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للإنعقاد.
2. الحق في طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة.

3. حق حضور إجتماع الجمعية العامة.

4. حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص، مساهمًا آخر من غير أعضاء المجلس في حضور إجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال المصرف.

5. حق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور إجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور نياب عنهم قانونًا.

6. حق المساهم في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس وإلتزامهم بالإجابة عليها.

7. الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة - يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانونًا - لا يجوز التنازل عنه ولا يمكن إلغاؤه.

8. حق المساهم في الاعتراض على أي قرار بالإضافة إلى أن المادة 12 من النظام الأساسي تتيح للمساهم التقدم بطلب إلى سكرتارية المجلس لإستيضاح أي أمر يتعلق بحقوقه كمساهم.

9. كما يتضمن النظام الأساسي للمصرف آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة حال إبرام المصرف صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال المصرف. حيث توضح المادة 26 من النظام الأساسي أن للمساهم حرية ممارسة حقوقه بما لا يضر مع مصالح المصرف وسائر المساهمين، ومن الجدير بالذكر انه لا يوجد تغيير جوهري يؤثر على حقوق المساهمين خلال العام 2025.

10. كما حدد النظام الأساسي للمصرف - بما لا يخل بقدرته على الوفاء بإلتزاماته تجاه الغير 5% كحد أدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين، وقد وضع المجلس سياسة واضحة لتوزيع تلك الأرباح بما يحقق مصالح المصرف والمساهمين، ويمكن إطلاع المساهمين على هذه السياسة في إجتماع الجمعية العامة، والمشار إليها في تقرير المجلس. وتكون الأحقية في الحصول على الأرباح التي أقرت الجمعية توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهمًا مجانية لمالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع وفقاً لضوابط توزيع الأرباح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

المادة (10)

حقوق أصحاب المصالح الأخرى

يلتزم المصرف بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح وإحترامها، وقد تضمن إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات المتبعة في المصرف إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالمصرف وأخرى لتلقي وفحص شكاواهم ومقترحاتهم وبلاغاتهم.

المادة (11)

الإفصاح عن حوكمة المصرف

يلتزم المصرف بإعداد تقرير حوكمة سنوي مستقل، يتضمن الإفصاح عن مدى الإلتزام بأحكام النظام، وهيكل المجلس ولجانه، والإدارة التنفيذية، والرقابة الداخلية، والمخاطر، والاستدامة، والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

كما يتضمن تقرير الحوكمة إفصاح مصرف قطر الإسلامي عن مدى الإلتزام بتطبيق أحكام هذا النظام وجميع المعلومات المتعلقة بتطبيق مبادئه وأحكامه، والإجراءات التي إتبعها المصرف في هذا الشأن، حيث يقوم المجلس بضمان الإلتزام لمبادئ هذا النظام بتحديث الإطار العام للحوكمة بما يتضمن من السياسات والإجراءات المنصوص عليها في نظام الحوكمة بالإضافة إلى ميثاق المجلس بما يتضمنه من مسؤوليات المجلس ومنها ما يلي:

1- الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية، حيث أنه لا يوجد خلل في تطبيق نظم الرقابة الداخلية بشكل جزئي أو كلي يؤثر على الأداء المالي للمصرف.

2- لم يتعرض المصرف خلال 2025 لأي غرامات من قبل هيئة قطر للأسواق المالية قد تنتج من عدمه الإلتزامه بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة.

3- الإفصاح عن مدى إلتزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق حيث يمثل المصرف لتعليمات بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية فيما يتعلق بتعليمات الإفصاح والإدراج.

4- لا توجد دعاوى قضائية أو تحكيم أو قضايا جوهريّة قد تؤثر سلباً على أعمال المصرف، حيث أن القضايا المنظورة في المحاكم تندرج تحت الأعمال الاعتيادية للبنوك ولا توجد قضايا جوهريّة قد تؤثر على الأداء المالي للمصرف.

5- بلغ عدد التظلمات والشكاوى ما يقارب 3,586 والمقترحات 218 حيث تم التعامل معها عن طريق إدارة مراقبة الجودة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للمصرف.

6- يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التقرير المالي السنوي المعتمد (بند رقم 29 و35).

7- الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي أبرمها المصرف مع أي «طرف ذو علاقة».

كما يلتزم المصرف بالإفصاح لبورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى مصرف قطر المركزي بشأن المسائل والتطورات التي قد تؤثر على أداء سعر سهم المصرف المدرج في البورصة، وبسياسة واضحة للتعامل مع الشائعات عن طريق فحصها من الإدارة التنفيذية والتسويق ومجلس الإدارة لتحديد كيفية التعامل معها طبقاً لمصلحة المصرف وحماية حقوقه. ويشمل ذلك أيضاً الإفصاح عن تقارير الاستدامة وفق معايير GRI وSASB، بما يعزز الشفافية تجاه المساهمين وأصحاب المصالح.

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة (ESG)

حوكمة الاستدامة

في عام 2025، واصل مصرف قطر الإسلامي (المصرف) تأكيد ريادته في مجال الصيرفة الإسلامية المستدامة، من خلال تعزيز دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في استراتيجيته وعملياته وثقافته المؤسسية، وعبر برامج مبتكرة ومبادرات نوعية، عزز المصرف دوره كمحفز للتحويل المستدام، مع تركيزه على إدارة المخاطر المناخية، وتعزيز الشمول المالي، ودعم وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مشاركة الموظفين، وتسريع التحويل الرقمي، إلى جانب تنفيذ مبادرات مجتمعية ذات أثر ملموس.

وتواصل حوكمة الاستدامة تشكيل الركيزة الأساسية لمسيرة المصرف في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، حيث يعمل ضمن إطار شامل لسياسات الاستدامة الذي يُعد وثيقة إرشادية تحدد المبادئ والأهداف والاستراتيجيات اللازمة لدمج الاستدامة عبر مختلف أنشطة الأعمال. ويعكس هذا الإطار التزام المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية، والمساءلة، والشفافية، بما يضمن بقاء التمويل الأخلاقي جزءاً لا يتجزأ من أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما تشكل الشريعة الإسلامية ركيزة أساسية في إطار الاستدامة لدى المصرف، حيث يعمل تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية لضمان توافق جميع المنتجات والخدمات المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يعزز المصداقية ويؤكد الالتزام بالتمويل الأخلاقي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف الاستدامة والتنمية المستدامة.

وقد اعتمد المصرف هيكلًا متعدد المستويات لحوكمة الاستدامة، تتصدره وحدة مختصة بالاستدامة تعمل ضمن المجموعة الاستراتيجية، وتقوم بدور المركز الاستشاري والإداري لتنسيق وإدارة مبادرات الاستدامة. وتدعم هذه الوحدة مجموعة عمل الاستدامة التي تضم ممثلين من جميع القطاعات، بما يضمن التنفيذ الفعّال والمتكامل لمبادرات الاستدامة بما يتماشى مع الاستراتيجية المعتمدة.

وعلاوة على ذلك، تقوم الوحدة المختصة بتقديم تقارير دورية حول استراتيجية الاستدامة والتقدم المحرز إلى لجنة إدارة الاستدامة، التي يرأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها كبار التنفيذيين، بما يضمن الإشراف التنفيذي واعتماد الأهداف والاستراتيجيات ومتابعة الأداء. وعلى مستوى مجلس الإدارة، تتولى لجنة الترشيحات والحوكمة مسؤولية متابعة التوجه الاستراتيجي والتقدم في مجال الاستدامة، وضمان توافقه مع الأهداف طويلة الأجل للمصرف.

وتُعد الشفافية حجر الزاوية في نهج الحوكمة لدى المصرف، حيث يقوم بنشر تقارير الاستدامة السنوية التي توفر لأصحاب المصلحة رؤى شاملة حول أدائه

في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وأهدافه وإنجازاته، وذلك بما يتماشى مع المعايير العالمية، بما في ذلك مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI)، وفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، ومعايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، بما

يضمن المصداقية وقابلية المقارنة والشفافية. وفي هذا الإطار، يتم تعزيز هيكل الحوكمة من خلال التركيز على رفع الوعي وبناء القدرات في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد رسّخ المصرف هذا النهج عبر برنامج تعلّم إلكتروني سنوي إلزامي للتوعية بالاستدامة يشمل جميع الموظفين، ويتم تحديثه بشكل منتظم لمواكبة المستجدات العالمية والممارسات المؤسسية. كما يتم تنظيم جلسات تدريبية متخصصة للموظفين وأعضاء لجان الاستدامة ومجلس الإدارة، بما يعزز ثقافة الاستدامة على مختلف المستويات المؤسسية.

كما يلتزم المصرف برؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024-2030)، واستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة للقطاع المالي الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما يعزز إطار حوكمة الاستدامة لديه. ومن خلال مواءمة أهداف الاستدامة مع الأهداف التنموية طويلة الأجل للدولة، يساهم المصرف في التنويع الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، ويعكس دوره ككيان مسؤول وفاعل في مسيرة التنمية المستدامة لدولة قطر.

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة

تُعد إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة من أولويات المصرف وركناً أساسياً ضمن إطار الحوكمة الشاملة لإدارة المخاطر. وفي عام 2025، واصل المصرف تعزيز منهجيته في هذا المجال التزاماً بمتطلبات مبادئ خط الاستواء، والمتطلبات الرقابية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، بما يضمن أن تدعم قرارات التمويل أهداف الاستدامة وتحد من المخاطر المحتملة على كل من المصرف والعملاء.

وتخضع جميع طلبات تمويل الشركات الجديدة لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة وفقاً لمعايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية (IFC). كما يتم تقييم جميع العملاء من الشركات والتمويلات المصنفة ضمن فئات المخاطر المتوسطة أو العالية باستخدام أدوات العناية الواجبة الخاصة بالمصرف (ESG Due Diligence Toolkit)، والتي تركز على تحليل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة وتقييم التزامات وإجراءات العملاء ذات الصلة.

الشراكات الاستراتيجية

واصل المصرف تعزيز شراكاته الوطنية والدولية، حيث اختتمت دورة 2025/2024 من برنامج مهارات الحياة بالتعاون مع «إنجاز قطر»، كما تم تنظيم يوم مفتوح للتوظيف بالتعاون مع وزارة العمل، وتنفيذ حملات للتبرع بالدم بالشراكة مع مؤسسة حمد الطبية، والتعاون مع شركة DHL ضمن برنامج GoGreen Plus للحد من الانبعاثات الكربونية، إضافة إلى إطلاق مبادرات مجتمعية خاصة خلال شهر رمضان بالتعاون مع قطر الخيرية.

مشاركة الموظفين

يواصل المصرف تعزيز مشاركة الموظفين من خلال الاجتماعات السنوية وفعاليات الغبقة الرمضانية، والمشاركة الفاعلة في اليوم الرياضي للدولة، وتنظيم حملات التبرع بالدم على مدار العام، إضافة إلى حملات التوعية الصحية، بما يعزز ثقافة الانتماء والمسؤولية المجتمعية.

المادة (12)

الشركات التي تساهم فيها الحكومة

يفصح المصرف عن هيكل الملكية، ومساهمة الحكومة، وأي مساهم مسيطر يملك 10% أو أكثر من رأس المال أو قوة التصويت في الملحق رقم 1 بالإضافة إلى الإفصاح عن أي تغيير جوهري في هيكل الملكية للمساهمين المسيطرين وفق متطلبات الهيئة وبورصة قطر.

المادة (13)

ضوابط تداول الأشخاص المطلعين والإفصاح عن عمليات التداول

يعتمد المصرف سياسة مكتوبة لتنظيم تعاملات الأشخاص المطلعين، تشمل فترات الحظر، وآليات الإفصاح، وقوائم الأشخاص المطلعين المحدثة. يلتزم أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وازواجهم وأولادهم القصر بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم المصرف وسائر أوراقها المالية الأخرى، وقد اعتمد المجلس سياسة تضم قواعد وإجراءات واضحة لتداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي يصدرها المصرف وقد قام أعضاء الإدارة التنفيذية بالتوقيع على نموذج الإفصاح عن عمليات التداول.

كما يتم الالتزام بفترات الحظر المحددة من قبل الهيئة والسوق، وإرسال قوائم محدثة بالأشخاص المطلعين إلى الهيئة.

المادة (14)

أحكام ختامية

في إطار سعي المصرف للإلتزام الكامل بجميع متطلبات وإجراءات حوكمة الشركات فقد تم تطبيق أغلب النظم والمعايير طبقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية بما تتضمنه من سياسات وإجراءات ونظم الرقابة الداخلية ترسيخاً لمبادئ الإدارة الرشيدة

وتماشياً مع مبادئ الإشراف الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، يابشر المصرف عملية دمج مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمخاطر المناخية ضمن إطار إدارة المخاطر وإطار شهيبة المخاطر المعتمد. وقد نجح المصرف في تقييم المخاطر المناخية المادية والانتقالية لمحفظته تمويل الشركات والضمانات لعام 2024، على أن يتم دمج هذه المخاطر تدريجياً إلى جانب المخاطر المالية والتشغيلية التقليدية، بما يعزز شمولية ومرونة إطار الحوكمة.

ومن خلال دمج تحليل مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في العمليات الائتمانية، والمواءمة المستمرة مع المتطلبات الرقابية، يضمن المصرف تحقيق قيمة طويلة الأجل، وتعزيز متانة محفظته التمويلية، وترسيخ مكانته كمصرف مسؤول ومهيأ لمواجهة تحديات الاستدامة المستقبلية.

المبادرات الرئيسية

في عام 2025، أطلق المصرف من المبادرات النوعية لتعزيز أهداف الاستدامة، شملت مجالات الإدارة المستدامة، والابتكار الرقمي، والشمول المالي، والشراكات الاستراتيجية، وتعزيز مشاركة الموظفين، بما يعكس التزام المصرف بتحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية.

الإدارة المستدامة

طرح المصرف منتج الوديعة المستدامة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لعملاء الأفراد، إلى جانب تمديد مبادرة تمويل السيارات الخضراء لعام إضافي، تشجيعاً لاعتماد حلول نقل منخفضة الأثر البيئي.

الابتكار الرقمي

واصل المصرف تطوير تطبيقه المصرفي الحائز على جوائز، من خلال توسيع نطاق المتجر الإلكتروني ومتجر السيارات الإلكتروني، ورقمنة بطاقات الخصم، وتعزيز مبادرات الخدمات غير الورقية، مما أسهم في تحسين تجربة العملاء وتقليل الأثر البيئي للممارسات المصرفية التقليدية.

الشمول المالي

أطلق المصرف تطبيق QIB Junior كأول تجربة مصرفية رقمية للأطفال واليافعين في دولة قطر، وواصل تعزيز تطبيق QIB Lite لخدمة شريحة أوسع من ذوي الدخل المحدود بعدة لغات. كما تم توسيع نطاق خدمة التحويل المباشر إلى وجهات إضافية دعماً للوافدين، وتنفيذ برامج تدريبية شاملة، بما في ذلك لغة الإشارة وبرaille، إلى جانب إطلاق مبادرة «قرض حسن» المخصصة للمتقاعدين.

الملحق (1): جدول الإفصاحات المطلوبة وفق لنظام الحوكمة

البند	الوصف	الإفصاح
1- ملكية الأسهم	1.1	توزيع الملكية بحسب الجنسية. الجنسية القطرية: 81.45% الغير قطريين: 18.55%
	1.2	توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين. مجموع عدد المساهمين 9,390
	1.3	ملكية الحكومة 21.58%
	1.4	المساهمين المالكين بنسبة 5% فأكثر جهاز قطر للإستثمار يمتلك 16.67% الشيخ/حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أكثر من 6.54%
2- مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية:	2.1	تفصيل دقيق لوظائف المجلس يرجى الرجوع إلى المادة رقم 2
	2.2	أنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقة المجلس
	2.3	أسماء أعضاء مجلس الإدارة وبياناتهم التفصيلية
	2.4	أسماء الأعضاء غير المستقلين
	2.5	وأسماء الأعضاء المستقلين
	2.6	الأعضاء التنفيذيين أو غير التنفيذيين
	2.7	فترة العضوية بالمجلس
	2.8	ملكية الأعضاء من أسهم المصرف
	2.9	ما يقوم به المجلس لإرشاد الأعضاء الجدد
	2.10	نظام إنتخاب الأعضاء وفقاً للنظام الأساسي للمصرف.
	2.11	تداول الأعضاء لأسهم المصرف تقرير تحاولات المطلعين على الموقع الإلكتروني ليورصة قطر.
	2.12	تواريخ إجتماعات المجلس وعدد الإجتماعات عقد المجلس عدد إجتماعات 8 الأول بتاريخ : 15/01/2025 الثاني بتاريخ : 23/02/2025 الثالث بتاريخ : 16/04/2025 الرابع بتاريخ : 23/06/2025 الخامس بتاريخ : 16/07/2025 السادس بتاريخ : 15/09/2025 السابع بتاريخ : 22/10/2025 الثامن بتاريخ : 16/12/2025
	2.13	سجل حضور الأعضاء في الإجتماعات عقد مجلس الإدارة 8 إجتماعات خلال عام 2025 بنسبة حضور 83% كما تم الاحتفاظ بسجل حضور مفصل لدى أمانة سر المجلس
	2.14	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة يرجى الرجوع إلى تقرير البيانات المالية الموحدة إيضاح رقم 29
2.15	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية يرجى الرجوع إلى التقرير البيانات المالية الموحدة إيضاح رقم 35	
2.16	سياسة المصرف المتعلقة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يرجى الرجوع إلى المادة رقم 8	
2.17	قائمة بأسماء كبار المسؤولين الرئيسيين يرجى الرجوع إلى المادة رقم 6	
2.18	المساهمات التي يمتلكها كبار المسؤولين الرئيسيين. لا يوجد مساهمات يمتلكها كبار المسؤولين الرئيسيين.	

البند	الوصف	الإفصاح
3- اللجان	3.1	أسماء اللجان ووظائف ومهام كل لجنة
	3.2	أعضاء كل لجنة
	3.3	الحد الأدنى لعدد الاجتماعات في السنة.
	3.4	العدد الفعلي للاجتماعات.
	3.5	إجمالي مكافآت الأعضاء
	3.6	أعمال اللجان وأية أمور هامة
4- حوكمة المصرف / الحوكمة البيئية / والحوكمة الاجتماعية	4.1	قسم مستقل عن الحوكمة ضمن التقرير السنوي
	4.2	دليل / تقرير حوكمة المصرف
5- مراقبي الحسابات الخارجيين	5.1	رسوم التدقيق
	5.2	رسوم أخرى
	5.3	أسباب تغيير أو إعادة تعيين المدققين
6- أمور وإفصاحات أخرى	6.1	موافقات ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة
	6.2	وسائل الإتصال مع المساهمين والمستثمرين
	6.3	التقرير إدارة المخاطر
	6.4	مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية
	6.5	البيانات المالية /الميزانية العمومية / قائمة الدخل / قائمة التدفق المالي / التغييرات في حقوق المساهمين / الدخل / شهادة مراقب الحسابات
	6.6	بيان مسؤوليات أعضاء المجلس
	6.7	وصف خطوات إستقلالية قرارات أعضاء المجلس
	6.8	تقييم دوري للمجلس، واللجان، وكل عضو بخصوص مدى فعاليتهم ومساهماتهم
	6.9	تقرير الرقابة الشرعية

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات

إلى: إرنست ويونغ (قطر)
ص.ب. 164
الدوحة، قطر

03 مارس 2026

بالملاحق أدناه ملخص لتقييم الإمتثال الذي تم إستكماله بواسطة الإدارة.

ملخص تقييم امتثال البنك لنظامه الأساسي، وأحكام نظام ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام التي أستكملتها الإدارة.

أ. تقييم الامتثال للنظام الأساسي، وأحكام القانون و لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة

فيما يلي وصف للعملية (العمليات) المطبقة لضمان الإمتثال للنظام الأساسي وأحكام القانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة:

يحتفظ المصرف بإطار عمل قوي لحوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالنظام الأساسي وأحكام القانون واللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والمتطلبات التنظيمية المعمول بها والصادرة عن مصرف قطر المركزي. إطار العمل المعمول به في البنك يهدف الى اضعاف الطابع المؤسسي على حوكمة الشركات و يشمل العناصر التالية:

- النظام الأساسي لمصرف قطر الإسلامي
- إطار حوكمة الشركات
- ميثاق مجلس الادارة (والسياسات ذات الصلة)
- سكرتارية مجلس الإدارة
- ميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني
- لجان مجلس الإدارة
- الفصل بين واجبات مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية
- لجان الإدارة
- وظائف الرقابة المستقلة
- سياسة الإفصاح والشفافية
- ترتيبات عضوية مجلس الإدارة والمكافآت
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
- تضارب المصالح وسياسة تداول المٌطَّلِعِين
- نظم مراقبة الامتثال
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة توزيع الأرباح
- التوجيه والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة
- حقوق المساهمين
- مكافحة الرشوة والفساد

قام المصرف بتقييم الإلتزام بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية التي تنطبق على البنك و التي تشمل:

1. قانون هيئة قطر للمال رقم 8/2012
2. جميع اللوائح التنظيمية المعمول بها في هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام").

أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار مجلس إدارتها رقم 5 لسنة 2025 والذي يُقَدِّم نظام جديد لحوكمة الشركات المدرجة. ليحل هذا النظام الجديد محل قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم 5 لسنة 2016. ويسري النظام الجديد على جميع الشركات المدرجة في بورصة قطر بالسوق الرئيسية و سوق الشركات الناشئة، مع منح فترة إنتقالية مدتها عام واحد من تاريخ نشر النظام الجديد حتى أغسطس 2026 وذلك لتوفيق الأوضاع ولكي يتم العمل على أن تتوافق ممارسات الحوكمة بشكل كامل مع أحكام النظام الجديد و الإلتزام التام به.

وبناءً على الفترة الانتقالية المسموح بها بموجب النظام الجديد للحوكمة لعام 2025 فقد أجرى مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.) (أو "المصرف") تقييماً لمدى إمتثاله وفقاً لمتطلبات وأحكام القرار رقم (5) لسنة 2016 ("النظام" أو "نظام هيئة قطر للأسواق المالية للحوكمة"). ويتخذ المصرف حالياً الإجراءات اللازمة لتحقيق الإمتثال الكامل للنظام الجديد. وبناءً على نتائج هذا التقييم فقد خلصت الإدارة إلى أن المصرف ملتزم بنظامه الأساسي وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك أحكام المدونة اعتباراً من 31 ديسمبر 2025، باستثناء ما يلي:

#	وصف عدم الامتثال	المرجع
1	يضم مجلس الإدارة عضو واحد مستقل بينما تتطلب أحكام النظام أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين. يشترط مصرف قطر المركزي أن يكون ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة مستقلين.	المادة 6
2	تضم لجنة إدارة مخاطر التدقيق والامتثال عضواً واحداً مستقلاً بينما تتطلب أحكام النظام أن تكون أغلبية لجنة التدقيق أعضاء مستقلين .	المادة 18

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات (تتمة)

ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

م	مرجع النظام (المادة)	الامتثال	عدم الإمتثال	لا ينطبق	وصف عدم الإمتثال
1.	المادة (2)	✓			لا إستثناءات
2.	المادة (3)	✓			الامتثال لمبادئ الحوكمة والتي تم تناولها جنباً إلى جنب مع المواد أدناه.
3.	المادة (4)	✓			لا إستثناءات
4.	المادة (5)	✓			لا إستثناءات
5.	المادة (6)		✓		لدى مجلس الإدارة عضو واحد مستقل في حين أن نظام هيئة قطر للأسواق المالية يتطلب بأن يكون ثلث الأعضاء مستقلين. كما أن تعليمات مصرف قطر المركزي تتطلب بأن يكون ثلاثة أعضاء على الأقل من الأعضاء المستقلين.
6.	المادة (7)	✓			لا إستثناءات
7.	المادة (8)	✓			لا إستثناءات
8.	المادة (9)	✓			لا إستثناءات
9.	المادة (10)	✓			لا إستثناءات
10.	المادة (11)	✓			لا إستثناءات
11.	المادة (12)	✓			لا إستثناءات
12.	المادة (13)	✓			لا إستثناءات
13.	المادة (14)	✓			لا إستثناءات
14.	المادة (15)	✓			لا إستثناءات
15.	المادة (16)	✓			لا إستثناءات
16.	المادة (17)	✓			لا إستثناءات
17.	المادة (18)		✓		لدى لجنة التدقيق والمخاطر عضو مستقل واحد، في حين أن نظام هيئة قطر للأسواق المالية يتطلب بأن يكون أغلبية أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر أعضاء مستقلون.
18.	المادة (19)	✓			لا إستثناءات

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات (تتمة)

ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

م	مرجع النظام (المادة)	الامتثال	عدم الإمتثال	لا ينطبق	وصف عدم الإمتثال
19.	المادة (20)	✓			وارد ضمن تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR).
20.	المادة (21)	✓			لا إستثناءات
21.	المادة (22)	✓			لا إستثناءات
22.	المادة (23)	✓			لا إستثناءات
23.	المادة (24)	✓			لا إستثناءات
24.	المادة (25)	✓			لا إستثناءات
25.	المادة (26)	✓			لا إستثناءات
26.	المادة (27)	✓			لا إستثناءات
27.	المادة (28)	✓			لا إستثناءات
28.	المادة (29)	✓			لا إستثناءات
29.	المادة (30)	✓			لا إستثناءات
30.	المادة (31)	✓			لا إستثناءات
31.	المادة (32)	✓			لا إستثناءات
32.	المادة (33)	✓			لا إستثناءات
33.	المادة (34)	✓			لا إستثناءات
34.	المادة (35)	✓			لا إستثناءات
35.	المادة (36)	✓			لا إستثناءات
36.	المادة (37)	✓			لا إستثناءات
37.	المادة (38)	✓			لا إستثناءات
38.	المادة (39)	✓			لا إستثناءات

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق.
حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة

وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لعام 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. ("البنك") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2025.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة 4 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

يقدم مجلس الإدارة في قسم حوكمة الشركة الوارد بالتقرير السنوي "تقرير الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" ("تقرير حوكمة الشركة").

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا كان قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن "تقرير حوكمة الشركة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات" الوارد في قسم حوكمة الشركة من التقرير السنوي لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم 3000 (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق، أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقوم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات ("المتطلبات")، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لغاوية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بغاوية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق.
حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (تتمة)

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA Code") الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين ("IESBA Code")، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا أيضاً بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (1) "إدارة الجودة للشركات التي تقوم بأعمال تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية أو عمليات تأكيد أخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة"، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في تقرير الحوكمة السنوي للبنك لعام 2025، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهرياً مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة البنك بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص

المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق.
حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

تأكيد على أمور

1. نلفت الانتباه إلى تقييم الإدارة لحوكمة الشركات، الوارد في قسم حوكمة الشركات بالتقرير السنوي، والذي يوضح أن هيئة قطر للأسواق المالية، بموجب قرار مجلس إدارتها رقم 5 لسنة 2025، قد أصدرت نظام حوكمة الشركات لسنة 2025 ("النظام الجديد")، ليحل محل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 5 لسنة 2016 ("النظام"). يسمح النظام الجديد للشركات المدرجة بتعديل أوضاعها لتتوافق مع أحكامه خلال عام واحد من تاريخ نشره، أي بحلول أغسطس 2026. وبناءً على ذلك، استند البنك في تقييمه للامتثال إلى المتطلبات والأحكام المنصوص عليها في القرار رقم 5 لسنة 2016.

2. نلفت الانتباه إلى القسم الفرعي "ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" من تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات، الذي يصف حالات عدم الامتثال التالية لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام مع الأسباب والمبررات:

– بما يخالف نظام الحوكمة (ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية "المادة 6")، أن مجلس الإدارة يتكون من عضو مستقل واحد فقط، أي بأقل من ثلث أعضاء المجلس.

– بما يخالف نظام الحوكمة (ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية "المادة 18")، أن لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، لا تتألف غالبيتها من أعضاء مستقلين.

لم يتم تعديل النتيجة التي توصلنا إليها فيما يتعلق بهذه الأمور.

النتيجة

استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدودة، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

عن إرنست ويونغ

زياد نادر

سجل مراقبي الحسابات رقم 258

التاريخ: 5 مارس 2026

الدوحة

دولة قطر

الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

إلى: إرنست ويونغ – قطر

ص.ب. 164

الدوحة – قطر

03 مارس 2026

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقديم عام

إن مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق) ("البنك") وشركائه التابعة والتي يشار لها معاً بـ ("المجموعة") مسؤولون عن إنشاء والحفاظ على ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) وفقاً لمطالبات هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA). وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية لتوفر تأكيد معقول بشأن كفاءة ومصداقية البيانات المالية الموحدة للمجموعة وعملياً إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن منظمة المحاسبة والمراجعة. للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي (QCB) والأحكام واجبة التطبيق والمنصوص عليها في لوائح مصرف قطر المركزي (لوائح مصرف قطر المركزي). يتضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) لدينا ضوابط وإجراءات الإفصاح لدينا والمصممة لمنع الأخطاء.

مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية للتقارير المالية في كون البيانات المالية الموحدة غير معرّضة بشكل عادل نظراً لوجود أخطاء غير متعمدة أو متعمدة فيها أو ألا يتم نشرها في الوقت المناسب. ينشأ غياب العرض العادل للبيانات المالية عندما يحتوي حساب واحد أو أكثر أو الإفصاحات بالبيانات المالية على حالات تحريف (أو حذف) جوهرية. وتعتبر حالات التحريف جوهرية إذا كان من المحتمل أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على البيانات المالية الموحدة. وللحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء منظومة رقابة داخلية على التقارير المالية (ICOFR) بهدف تقديم تأكيدات معقولة، ولكنها غير مطلقة، بشأن الأخطاء الجوهرية. كما قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) لدى المجموعة وتقييم مدى فعاليتها بناءً على الإطار المتكامل الخاص بالرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريبداي (COSO). وتوصي لجنة (COSO) بإنشاء أهداف محددة لتسهيل عملية تصميم أنظمة الرقابة وتقييم مدى كفاءتها. نتيجة لذلك، تبنت الإدارة الأهداف التالية

بشأن البيانات المالية عند إنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR):

- الوجود / الحدوث - أن الموجودات والمطلوبات موجودة وقد حدثت المعاملات
- الإكمال - أن يتم تسجيل جميع المعاملات وأن يتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة؛
- التقييم / القياس - أن يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية - أن يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل ملائم كموجودات ومطلوبات؛ و
- العرض والإفصاح - أن يتم تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وعرضها وتقديمها في الوقت المناسب.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

المهام المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط المصممة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) من قبل جميع وحدات الأعمال ووظائف الدعم التي تشارك في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي التي تشكل أساساً للبيانات المالية الموحدة. و كنتيجة لذلك، فإن عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) تشمل موظفين يعملون في وحدات متعددة داخل المؤسسة.

ضوابط تقليل مخاطر تحريف التقارير المالية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) على عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء في البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في عمليات التشغيل وتشمل تلك الضوابط ما يلي:

- العمليات المستمرة والدائمة بطبيعتها كعملية الإشراف في السياسات والإجراءات المكتوبة أو فصل المهام.
- العمليات التي تتم على أساس دوري مثل تلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية
- العمليات الوقائية أو الاستباقية بطبيعتها؛
- العمليات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تشتمل الضوابط ذات التأثير غير المباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط على مستوى الوحدة وضوابط عامة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات مثل ضوابط الوصول للأنظمة وضوابط الاستخدام، بينما قد تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال لا الحصر، عملية مطابقة تدعم بشكل مباشر أحد بنود الميزانية العمومية؛
- الضوابط التي تحتوي على مكونات آلية مؤتمتة و/أو يدوية. الضوابط المؤتمتة هي وظائف الرقابة والتحكم المؤتمتة في عمليات النظام مثل تطبيق الفصل بين المهام وعمليات الفحص المرتبط بالتحقق من مدى احتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل إعطاء الموافقة على المعاملات.

قياس فاعلية تصميم وتنفيذ وتشغيل بيئة الرقابة الداخلية

للسنة المالية 2025 قامت المجموعة بإجراء تقيماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وتنفيذ بيئة الرقابة والفاعلية التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

مخاطر الأخطاء في بنود البيانات المالية الموحدة، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية حدوث خطأ بنود البيان المالي المعني، وقابلية تعرُّض الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد وخطر التجاوز من قِبَل الإدارة ودرجة كفاءة الموظفين والمستوى المطلوب للحُكم على ذلك.

تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت ومدى توفُّر الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) فعالاً أم لا. ويتم التَّوَصُّل إلى الدليل نفسه من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات التي المُطَبَّقة على وجه التحديد لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR). وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً من عناصر التقييم نظراً لأن مثل هذه الأدلة إما ان تنبه الإدارة لوجود مشكلات رقابة إضافية أو قد تدعم تأكيد النتائج.

إشتمل التقييم على تقييم لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الأنظمة و الضوابط و الرقابة في مختلف العمليات مثل التمويل وإستلام الودائع وإدارة مخاطر الائتمان وإعداد التقارير النظامية ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية. كما اشتمل التقييم أيضاً على عملية تقييم لتصميم وتطبيق و فعالية وعمل أنظمة الرقابة على مستوى الوحدات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات.

الخلاصة

وكنتيجة لعملية التقييم والتصميم والتطبيق والفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) فإن الإدارة لم تلاحظ وجود أي نقاط ضعف جوهرية وخُصَّت الإدارة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR قد تم تصميمها وتم تطبيقها وتعمل بشكل مناسب وفعال كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

باسل جمال

الرئيس التنفيذي للمجموعة

جورانج هيماني

المدير العام للمجموعة المالية

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لعام 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2024.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير مجلس الإدارة المرفق حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة 4 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016 ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة تقريره حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات التمويل، واستلام الودائع، الاستثمار، وإدارة مخاطر الائتمان، وإعداد التقارير التنظيمية، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، والضوابط على مستوى الكيان، والضوابط العامة لتقنية المعلومات؛
- أهداف الرقابة، وهي تحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعية لمنع أو تخطي تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريبداي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتنشريات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة "وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك" المعروض في تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم 3000 (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي الجوهرية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.)

4. المعلومات والاتصالات

- جودة المعلومات
- فعالية الاتصال

5. المراقبة

- المراقبة المستمرة
- التقييمات المنفصلة
- الإبلاغ عن أوجه القصور

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

مسؤولياتنا (تتمة)

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف الجوهرية؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على تقييم المخاطر.

تتضمن الإجراءات المختارة والمستندة على حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتمادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء نتيجةنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة هي التمويل، واستلام الودائع، الاستثمار، وإدارة مخاطر الائتمان، وإعداد التقارير التنظيمية، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، والضوابط على مستوى الكيان، والضوابط العامة لتقنية المعلومات.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

1. بيئة الرقابة

- النزاهة والقيم الأخلاقية
- الالتزام بالكفاءة
- مجلس الإدارة ولجنة التدقيق
- فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل
- الهيكل التنظيمي
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات
- سياسات وإجراءات الموارد البشرية

2. تقييم المخاطر

- الأهداف على مستوى البنك
- الأهداف على مستوى العمليات
- تحديد وتحليل المخاطر
- إدارة التغيير

3. أنشطة المراقبة

- السياسات والإجراءات
- الأمن (التطبيقات والشبكات)
- إدارة تغيير التطبيق
- استمرارية الأعمال / النسخ الاحتياطي
- الاستعانة بمصادر خارجية

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

(1) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات والتصرف في موجودات المؤسسة؛

(2) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و

(3) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظراً للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيايل أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترة المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA Code") الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين ("IESBA")، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون

أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (1) "إدارة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة"، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لعام 2016، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهرياً مع تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء جوهريّة.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا وذلك بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا للتقرير السنوي بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ جوهري حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى
ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة
الداخلية على التقارير المالية (تتمة)

النتائج

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير
المالية يعرض بصورة عادلة نظام البنك المصمم كما في 31
ديسمبر 2024؛ و

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها
وتشغيلها بفعالية كافية كما في 31 ديسمبر 2024

من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات
الراعية للجنة تريدهواي (COSO).

عن إرنست ويونغ

زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 258
التاريخ: 25 فبراير 2025
الدوحة - دولة قطر



تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن
ولاه. وبعد،
فقد راجعت الهيئة الشرعية عمليات المصرف، و عقوده، و منتجاته
التي عرضت عليها، و اطلعت على القوائم المالية و حساب الأرباح
و الخسائر للسنة المالية 2025 م، و ترى أنها لا تتعارض مع أحكام
الشريعة الإسلامية.
وفق الله الجميع لما يحبه و يرضاه.

**فضيلة الشيخ الدكتور
وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية**

**فضيلة الشيخ الدكتور
عبدالعزیز القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية**

**فضيلة الشيخ الدكتور
محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية**

البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لمصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2025، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان الدخل والإسناد المتعلق بأشبه حقوق الملكية الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في موجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ("ISAs"). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة". ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA Code")، فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتبليغ مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمتطلبات المهنية الواجبة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمر الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمر الهامة حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. وفيما يلي بيان بكيفية تناول هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة "مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا، بما فيها ما يتعلق بهذه الأمور. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى تعزيز تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. كما توفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

الأمر الهامة حول أعمال التدقيق (تتمة)

أمر التدقيق الهامة	كيفية معالجة أمور التدقيق الهامة خلال أعمال التدقيق
انخفاض قيمة موجودات التمويل	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> أطلعنا على سياسة انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 الخاصة بالمجموعة وقمنا بتقييم مدى الامتثال لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 30. قمنا بتقييم معايير الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان (SICR) المطبقة من قبل المجموعة وأساس تصنيف التعرضات بالمراسل المختلفة في ضوء تأثيرات جائحة كوفيد-19 وإجراءات الدعم المختلفة المقدمة من قبل مصرف قطر المركزي. قمنا باختيار عينة من التعرضات وفحصنا تطبيق المجموعة لمعايير الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان عليها لتقييم الحركة بين المراسل المختلفة. قمنا بتقييم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة من خلال مقارنة عينات منها مع الأدلة الداعمة، حيثما انطبق ذلك، وتقييم مدى معقولية التغييرات التي أجريت على السيناريوهات الاقتصادية لتعكس تأثير جائحة كوفيد-19. فيما يتعلق باحتمالية عدم الانتظام (PD) المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، قمنا بما يلي: <ul style="list-style-type: none"> - تقييم احتمالات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) من خلال فحص عينة من التعرضات ومقارنتها بالأدلة الداعمة. - اختيار عينة من التعرضات وفحص إمكانية تحويل احتمالات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) إلى احتمالات عدم انتظام في نقطة زمنية معينة (PIT PDs). - فحص طريقة احتساب الخسارة بافتراض عدم الانتظام (LGD) المستخدمة من قبل المجموعة في معالجتها المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة. - قمنا بتقييم طريقة المحاسبة وفقاً للنموذج عن طريق إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس العينة. - قمنا بتقييم مخصص انخفاض القيمة لموجودات التمويل المنخفضة بشكل فردي (المرحلة 3) وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 وأحكام تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بدراسة وتقييم وفحص الضوابط المتعلقة بإنشاء المعاملات الائتمانية والمراقبة والتسوية، وضوابط احتساب مخصصات انخفاض القيمة.
نظراً لطبيعة استخدام التقديرات عند احتساب خسائر انخفاض قيمة موجودات التمويل وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المحملة بالأعباء"، فهناك مخاطر بأن تكون مبالغ انخفاض قيمة موجودات التمويل غير دقيقة.	
تشمل المسائل الهامة التي تم فيها استخدام التقديرات ما يلي:	
1. تحديد التعرضات ذات الانخفاض الهام في جودة الائتمان؛	
2. الافتراضات المستخدمة في نماذج القياس مثل المركز المالي للأطراف الأخرى، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، والمتغيرات المستقبلية للاقتصاد الكلي، إلخ؛ و	
3. ضرورة تطبيق تراكمات إضافية (overlays) لتعكس عوامل خارجية حالية أو مستقبلية قد لا يشملها نموذج القياس المستخدم.	
يعد تحديد مدى كفاية مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل من المسائل الهامة الخاضعة لتقدير الإدارة. تتطلب لوائح مصرف قطر المركزي أن تقوم البنوك بتقدير مخصص انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية 30 وأحكام لوائح مصرف قطر المركزي ذات الصلة. تعرض الإيضاحات 4(ب) و (10) و (20) للبيانات المالية الموحدة تفاصيل حول انخفاض قيمة موجودات التمويل.	
نظراً للحجم المادي لموجودات التمويل، واستخدام التقديرات في تحديد مؤشرات انخفاض القيمة، وعدم اليقين حول التقديرات المستخدمة لقياس مخصصات انخفاض القيمة، فإننا نعتبر هذه المسألة من أمور التدقيق الهامة.	

مسؤولية مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تقوم دائماً بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وينظر فيها كأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضاً بما يلي

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطيء أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة.

- مراجعة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقي بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2025

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2025، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة لعام 2025 متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا يبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإننا مسؤوليها هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة

ومن خلال الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، نحدد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً عليه نعتبرها أمور التدقيق الهامة. ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الإفصاح العلني عن أحد الأمور في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا، لم تقع خلال السنة المالية أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 (والمعدل بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021) قد يكون لها تأثير سلبي مادي على المركز المالي للمجموعة أو أدائها المالي.

عن إرنست ويونغ

زياد نادر

سجل مراقبي الحسابات رقم 258

في 15 فبراير 2026

الدوحة - دولة قطر

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤولية مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية الموحدة للمؤسسات أو وحدات الأعمال للمجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والمراجعة لأعمال التدقيق للمجموعة، ونبقى نحن فقط مسؤولون عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدنا خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور الأخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الإجراءات المتخذة لتجنب المخاطر والإجراءات الوقائية المطبقة، عند الضرورة.

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف ريال قطري	2025 ألف ريال قطري	إيضاحات	
			الموجودات
8,683,066	8,971,445	8	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
2,488,250	5,796,109	9	أرصدة لدى البنوك
125,274,016	138,481,616	10	موجودات تمويل
53,008,246	60,249,013	11	استثمارات مالية
1,100,365	2,133,528	12	استثمارات في شركات زميلة
2,467,793	3,329,839	13	استثمارات عقارية
355,853	576,157	14	موجودات ثابتة
2,214,142	1,513,071	15	موجودات أخرى
5,188,045	-	39	موجودات محتفظ بها للبيع
200,779,776	221,050,778		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية المطلوبات
			المطلوبات
24,017,183	24,007,991	16	أرصدة من بنوك
16,429,048	17,219,483	17	حسابات العملاء الجارية
13,741,520	11,074,236	18	صكوك تمويل
2,825,744	9,493,479	19	مطلوبات أخرى
3,429,799	-	39	مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها للبيع
60,443,294	61,795,189		إجمالي المطلوبات
			أشباه حقوق الملكية
108,511,675	125,400,405	20	حسابات الاستثمار التشاركية
53,963	106,736	20	الاحتياطيات العائدة إلى أشباه حقوق الملكية
108,565,638	125,507,141		حقوق الملكية
2,362,932	2,362,932	(أ)21	رأس المال
6,370,016	6,370,016	(ب)21	احتياطي قانوني
3,102,283	3,183,218	(ج)21	احتياطي مخاطر
81,935	81,935	(د)21	احتياطي عام
(88,969)	137,424	(و)21	احتياطي القيمة العادلة
(661,941)	(671,584)	(ز)21	احتياطي تحويل عملات أجنبية
216,820	216,820	(ح)21	احتياطيات أخرى
15,774,256	17,943,777	(هـ)21	أرباح مدورة
27,157,332	29,624,538		إجمالي الحقوق العائدة للمساهمين في البنك
613,512	123,910	22	حقوق غير مسيطر عليها
4,000,000	4,000,000	23	صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي
31,770,844	33,748,448		إجمالي حقوق الملكية
200,779,776	221,050,778		المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية
10,520	10,520		موجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة
19,646,032	20,564,242	31	مطلوبات محتملة والتزامات

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة بتاريخ 12 فبراير 2026 ووقع عليها بالنيابة عنه:

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف ريال قطري	2025 ألف ريال قطري	إيضاحات	
9,583,954	9,092,413	24	صافي إيرادات أنشطة التمويل
1,586,715	1,722,892	25	صافي إيرادات أنشطة الاستثمار
(451,866)	(509,436)		حصة حملة الصكوك من الربح
10,718,803	10,305,869		إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار
1,246,166	1,367,699		إيرادات رسوم وعمولات
(378,816)	(463,758)		مصرفات رسوم وعمولات
867,350	903,941	26	صافي إيرادات رسوم وعمولات
94,065	59,661	27	صافي ربح عمليات النقد الأجنبي
66,487	83,890	12	صافي الحصة من نتائج شركات زميلة
2,577	13,916		إيرادات أخرى
11,749,282	11,367,277		إجمالي الإيرادات
(668,309)	(640,203)	28	تكاليف الموظفين
(67,170)	(68,897)	14	استهلاك
(413,607)	(371,034)	29	مصرفات أخرى
(1,149,086)	(1,080,134)		إجمالي المصروفات
(982,072)	(168,212)		صافي مخصص خسائر انخفاض قيمة موجودات تمويل وموجودات أخرى ومخصصات أخرى
9,618,124	10,118,931		صافي الربح للسنة قبل الضريبة و صافي الربح المنسوب الى أشباه حقوق الملكية
(4,988,338)	(4,728,018)	20	يخصم: صافي الربح المنسوب الى أشباه حقوق الملكية
4,629,786	5,390,913		الربح للسنة قبل الضريبة
(29,874)	(560,732)	30	مصرف الضريبة
4,599,912	4,830,181		صافي الربح للسنة
			صافي ربح السنة العائد إلى:
4,605,321	4,835,114		المساهمين في المصرف
(5,409)	(4,933)		حقوق غير مسيطر عليها
4,599,912	4,830,181		صافي الربح للسنة
			العائد على السهم
1.86	1.95	33	العائد الأساسي / المخفف للسهم (ريال قطري للسهم)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف ريال قطري	2025 ألف ريال قطري	
4,599,912	4,830,181	صافي الربح للسنة
		الدخل الشامل الأخر
		البنود التي من المحتمل أنها لن تُصنّف لاحقاً في بيان الدخل الموحد
27,912	43,113	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
		البنود التي يمكن تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل الموحد
(83,334)	26,345	فروق الصرف الناشئة عن تحويل العمليات الأجنبية
(1,611)	6,129	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
		صافي التغير في حصة الدخل الشامل الأخر من استثمارات في شركات زميلة:
3,076	671	صافي التغير في القيمة العادلة
(92,316)	34,924	صافي الحركة في تحولات التدفقات النقدية - الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة
(5,853)	35,148	التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
(152,126)	146,330	إجمالي الربح (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة
4,447,786	4,976,511	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		العائد إلى:
4,450,388	4,981,417	المساهمين في المصرف
(2,602)	(4,906)	الحصة غير المسيطرة
4,447,786	4,976,511	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف ريال قطري	2025 ألف ريال قطري	
9,618,124	10,118,931	صافي ربح السنة قبل صافي الربح المنسوب إلى أشباه حقوق الملكية
(3,658,031)	(3,862,628)	يخصم: الدخل غير المنسوب إلى أشباه حقوق الملكية
841,367	613,725	يضاف: مصروفات غير منسوبة إلى أشباه حقوق الملكية
6,801,460	6,870,028	صافي ربح الفترة قبل صافي الربح المنسوب إلى أشباه حقوق الملكية قبل دخل المضاربة للمصرف
(6,261,577)	(6,324,331)	يخصم: حصة المضارب
4,448,455	4,182,321	يضاف: الدعم المقدم من قبل المصرف
4,988,338	4,728,018	صافي الدخل العائد إلى أشباه حقوق الملكية
(4,591)	52,773	حصة في احتياطي القيمة العادلة المنسوبة إلى أشباه حقوق الملكية
4,983,747	4,780,791	إجمالي الربح العائد إلى أشباه حقوق الملكية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألف ريال قطري

إجمالي حقوق الملكية	صكوك مؤهلة كإسناد مال إضافي	حقوق غير مسيطر عليها	إجمالي حقوق المساهمين في البنك	أرباح محوارة	احتياطيات أخرى	احتياطي تحويل عملة أجنبية	احتياطي القيمة العادية	احتياطي عام	احتياطي مخاطر	احتياطي قانوني	رأس المال
31,770,844	4,000,000	613,512	27,157,332	15,774,256	216,820	(661,941)	(88,969)	81,935	3,102,283	6,370,016	2,362,932
4,830,181	-	(4,933)	4,835,114	4,835,114	-	-	-	-	-	-	-
146,330	-	27	146,303	-	-	26,313	119,990	-	-	-	-
4,976,511	-	(4,906)	4,981,417	4,835,114	-	26,313	119,990	-	-	-	-
(1,299,613)	-	-	(1,299,613)	(1,299,613)	-	-	-	-	-	-	-
(945,173)	-	-	(945,173)	(945,173)	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(80,935)	-	-	-	-	80,935	-	-
(120,878)	-	-	(120,878)	(120,878)	-	-	-	-	-	-	-
(218,643)	-	-	(218,643)	(218,643)	-	-	-	-	-	-	-
(351)	-	-	(351)	(351)	-	-	-	-	-	-	-
5,031	-	5,031	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(419,280)	-	(489,727)	70,447	-	-	(35,956)	106,403	-	-	-	-
33,748,448	4,000,000	123,910	29,624,538	17,943,777	216,820	(671,584)	137,424	81,935	3,183,218	6,370,016	2,362,932

الرصيد في 31 ديسمبر 2025

تشكل الأرباح المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألف ريال قطري

إجمالي حقوق الملكية	صكوك كراس مال إضافية	حقوق غير مسيطر عليها	إجمالي حقوق المساهمين	مخورة أرباح	أخرى احتياطيات	احتياطي تحويل عملة أجنبي	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي عام	احتياطي مخاطر	احتياطي قانوني	رأس المال
30,017,138	4,000,000	625,376	25,391,762	14,003,483	216,820	(577,340)	(18,637)	81,935	2,952,553	6,370,016	2,362,932
4,599,912	-	(5,409)	4,605,321	4,605,321	-	-	-	-	-	-	-
(152,126)	-	2,807	(154,933)	-	-	(84,601)	(70,332)	-	-	-	-
4,447,786	-	(2,602)	4,450,388	4,605,321	-	(84,601)	(70,332)	-	-	-	-
(1,713,126)	-	-	(1,713,126)	(1,713,126)	-	-	-	-	-	-	-
(590,733)	-	-	(590,733)	(590,733)	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(149,730)	-	-	-	-	149,730	-	-
(115,133)	-	-	(115,133)	(115,133)	-	-	-	-	-	-	-
(218,643)	-	-	(218,643)	(218,643)	-	-	-	-	-	-	-
(71,902)	-	(24,719)	(47,183)	(47,183)	-	-	-	-	-	-	-
15,457	-	15,457	-	-	-	-	-	-	-	-	-
31,770,844	4,000,000	613,512	27,157,332	15,774,256	216,820	(661,941)	(88,969)	81,935	3,102,283	6,370,016	2,362,932

الرصيد في 31 ديسمبر 2024

يتضمن إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك مبلغ (106 مليون ريال قطري) ومبلغ 35.9 مليون ريال قطري يتعلق بالاحتياطي القيمة العادلة والاحتياطي تحويل العملات الأجنبية على التوالي، والمتعلقة بالموحودات المحفوظ بها للبيع.

تشكل الأرباح المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألف ريال قطري

2024 ألف ريال قطري	2025 ألف ريال قطري	إيضاحات	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
4,629,786	5,390,913		صافي ربح السنة قبل الضريبة تعديلات:
865,322	103,308		صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل
1,710	(488)	11	صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية
115,040	65,392		خسائر انخفاض قيمة أخرى
67,170	68,897	14	استهلاك
(126,898)	9,071		صافي ربح / (خسارة) بيع استثمارات مالية
(66,487)	(83,890)	12	الحصة من نتائج شركات زميلة
(4,437)	(2,608)		إطفاء علاوة صكوك
(96,667)	11,456	25	ربح / (خسارة) القيمة العادية من استثمارات مالية مسجلة بالقيمة العادية من خلال بيان الدخل مصروف مكافآت نهاية الخدمة
22,612	20,571	19	مصروف مكافآت نهاية الخدمة
5,407,151	5,582,622		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
116,738	(324,117)		التغير في حساب الاحتياطي لدى مصرف قطر المركزي
243,928	(58,994)		التغير في ارصده لدى البنوك
(4,210,813)	(13,310,908)		التغير في موجودات تمويل
(258,746)	(51,598)		التغير في موجودات أخرى
6,349,998	(9,192)		التغير في حسابات من البنوك
1,780,943	790,435		التغير في حسابات العملاء الجارية
(584,384)	5,935,915		التغير في مطلوبات أخرى
346,946	-		صافي التغير في الأنشطة التشغيلية من موجودات محتفظ بها للبيع
(11,231)	(4,567)	19	مكافآت نهاية الخدمة مدفوعة
9,180,530	(1,450,404)		صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(12,736,421)	(12,479,576)		شراء استثمارات مالية
5,107,169	5,473,076		متحصلات من بيع / استرداد استثمارات مالية
-	162,988		متحصلات من بيع إستثمار في شركة تابعة محتفظ بها للبيع
(72,339)	(125,791)	14	شراء موجودات ثابتة
(4,420)	(22,073)	13	شراء استثمارات عقارية
9,405	-		متحصلات من بيع استثمارات عقارية
39,844	50,000	12	توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة
107,870	13,858		توزيعات أرباح مستلمة من استثمارات مالية
(306,699)	-		صافي التغير في أنشطة الاستثمار من موجودات محتفظ بها للبيع
(7,855,591)	(6,927,518)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
2,379,223	16,941,502		التغير في أشباه حقوق الملكية
(6,455)	(484,668)		صافي الحركة في حقوق غير مسيطر عليها
(2,303,859)	(2,244,786)		أرباح نقدية موزعة على المساهمين
(218,643)	(218,643)		أرباح مدفوعة لصكوك مؤهلة ك رأس مال إضافي
(910,000)	(2,657,400)	18	صافي المحصل من صكوك تمويل
5,122	-		صافي التغير في أنشطة تمويل من موجودات محتفظ بها للبيع
(1,054,612)	11,336,005		صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) أنشطة التمويل
270,327	2,958,083		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
4,608,722	4,879,049		النقد وما في حكمه في 1 يناير
4,879,049	7,837,132	34	النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغييرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألف ريال قطري

التغييرات خلال السنة

إجمالي القيمة كما في 31 ديسمبر 2025	رسوم البنك بصفته وكيلًا	توزيعات مدفوعة أرباح	الإيراد الإجمالي	إعادة تقييم	استثمارات (سحوبات / تحويلات)	كما في 1 يناير 2025	استثمار
9,100	-	-	-	-	-	9,100	محفظة عقارية
1,420	-	-	-	-	-	1,420	محفظة أوراق مالية
10,520	-	-	-	-	-	10,520	

التغييرات خلال السنة

إجمالي القيمة كما في 31 ديسمبر 2024	رسوم البنك بصفته وكيلًا	توزيعات مدفوعة أرباح	الإيراد الإجمالي	إعادة تقييم	استثمارات (سحوبات)	كما في 1 يناير 2024	استثمار
9,100	-	-	-	-	-	9,100	محفظة عقارية
1,420	-	-	-	(335,790)	(335,790)	337,210	محفظة أوراق مالية
10,520	-	-	-	(335,790)	(335,790)	346,310	

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

1. المنشأة الصادر عنها التقرير

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وفقا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 12 فبراير 2026.

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فالإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذلك قامت بإعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. ("البنك" أو "المصرف") هو منشأة مقرها في دولة قطر وقد تم تأسيسه بتاريخ 8 يوليو 1982 كمنشأة مساهمة قطرية بموجب المرسوم الأميري رقم 45 لسنة 1982. رقم السجل التجاري للبنك هو 8338. عنوان المقر المسجل للبنك هو الدوحة، دولة قطر ص.ب. 559. تشمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها معاً بـ "المجموعة"). يعمل البنك بصفة أساسية في الأعمال المصرفية للشركات والأفراد والاستثمارات وفقا لتعليمات الشريعة الإسلامية التي يتم تحديدها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ولديه 22 فرع في دولة قطر وفرع واحد في السودان. الشركة الأم للمجموعة هو مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.). كما أن أسهم البنك مدرجة في بورصة قطر.

تتضمن البيانات الموحدة للمجموعة البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة الأساسية والشركات ذات الغرض الخاص كما يلي:

نسبة الملكية الفعلية		نشاط الشركة الرئيسي	بلد التأسيس	
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025			
99.99%	99.99%	أعمال مصرفية	لبنان	بيت التمويل العربي
49%	49%	الاستثمار العقاري	قطر	شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري ذ.م.م. ("عقار") (1)
82.61%	82.61%	الاستثمار العقاري	قطر	درة الدوحة للاستثمار والتطوير العقاري ذ.م.م.
100%	100%	إصدار صكوك	جزر كايمان	مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة (2)
99.71%	99.71%	بنك استثماري	المملكة المتحدة	مصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة)
65.62%	-	بنك استثماري	قطر	كيو إنفست ذ.م.م. (3)
100%	100%	إدارة خدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات	قطر	المصرف سليفوشنز ذ.م.م.

إيضاحات:

(1) المجموعة لديها أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات مجلس إدارة شركة عقار بحكم تمثيلها لأكثر عدد من الأعضاء في مجلس الإدارة ما تمنح المجموعة القدرة على توجيه أنشطة عقار.

(2) مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة تم تأسيسها في جزر كايمان كشركة معفاة ذات مسؤولية محدودة لغرض وحيد من إصدار الصكوك لصالح المصرف.

(3) تم إعادة تصنيف كيو إنفست كشركة زميلة بعد بيع جزء من حصة المصرف فيها.

1.1 إطار الحوكمة الشرعية

تتبع المجموعة معايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("AAOIFI") في مجملها إلى جانب متطلبات الجهات التنظيمية المتعلقة بالحوكمة الشرعية / إطار الحوكمة الشرعية. وفقاً لتلك الأحكام المتطلبات، لدى المجموعة آلية حوكمة شاملة تتألف من هيئة الرقابة الشرعية ومهام الالتزام الشرعي والدقيق الشرعي الداخلي والدقيق الشرعي الخارجي، وما إلى ذلك. وتؤدي هذه الوظائف مسؤولياتها بما يتماشى مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وكذلك متطلبات الجهات الرقابية المتعلقة بالحوكمة الشرعية.

تتطلب معايير الحوكمة أيضاً من مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة أداء واجباتهم ومهامهم بما يتماشى مع الحوكمة الشرعية والمسؤوليات الائتمانية.

1.2 مبادئ وقواعد الشريعة

تتبع المجموعة التسلسل الهرمي لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما هو محدد في الفقرة 165 من معيار المحاسبة المالية رقم 1 "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية".

2. أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

وقد سري هذا المعيار اعتباراً من 1 يناير 2021. أصدر مصرف قطر المركزي تعميماً بتاريخ 11 أبريل 2021 يتطلب من البنوك الإسلامية في قطر إجراء تقييم الأثر لتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (32) على الموجودات والمطلوبات وحساب الدخل والأرباح المرحلية وكفاية رأس المال والسيولة وأي مؤشرات ذات صلة. المؤشرات والنسب التنظيمية. تعمل البنوك الإسلامية في قطر على الامتثال لمتطلبات مصرف قطر المركزي في هذا الصدد، وسيتم تنفيذ المعيار بما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي.

بالنسبة للمسائل التي لا توجد بشأنها معايير صادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو أي إرشادات ذات صلة، تطبق المجموعة معايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة على أنها "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" و"استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" و"أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية" و"الاستثمارات العقارية" (التي تم قياسها بالقيمة العادلة).

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة المستخدمة في أنشطة البنك وفي عرض بياناته المالية. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال قطري.

(د) استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المفصّل عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم الإفصاح عن المعلومات حول الأمور الهامة التي تتضمن افتراضات وأحكام جوهرية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح 5.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة كما في وللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والمعدلة من قبل مصرف قطر المركزي. أصدر مصرف قطر المركزي التعديلات التالية وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم 2020/12 الصادر في 29 أبريل 2020 (تاريخ السريان)، والذي يعدل متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (33) "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" ومعيير المحاسبة المالية رقم (30) "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المحملة بالأعباء" وتتطلب من البنوك اتباع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية" فيما يتعلق بالاستثمارات من نوع حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. بالإضافة إلى ذلك يعدل تعميم مصرف قطر المركزي 2020/12 أيضاً متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (1) "العرض العام والإفصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" فيما يتعلق بالتطبيق بأثر رجعي والإفصاحات المتعلقة بالتغيرات في السياسة المحاسبية. وفقاً لذلك، اعتمد البنك التعميم اعتباراً من تاريخ السريان وتم اعتماد التغيرات في السياسات المحاسبية بأثر مستقبلي من قبل البنك، كما هو مبين بالإيضاح 3 (د) (3).

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (32) في عام 2019. ويحسن معيار المحاسبة المالية رقم (32) ويحل محل المعيار المحاسبي المالي 8 - الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك اللذان تم إصدارهما في الأصل عام 1997. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لتصنيف نوع الإجارة والاعتراف به والقياس والعرض والإفصاح. المعاملات بما في ذلك أشكالها المختلفة التي تدخل فيها المؤسسة، سواء بصفتها كمؤجر أو كمستأجر.

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية بشكل يتوافق مع جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة وقد تم تطبيقها بشكل متناسق على جميع شركات المجموعة.

(أ) المعايير المحاسبية الجديدة وتفسيراتها

(1) المعايير المحاسبية الجديدة المطبقة من قبل المجموعة

لم يتم تطبيق معايير جديدة من قبل المجموعة عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

(2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد.

فيما يلي بيان المعايير والتفسيرات التي تم إصدارها، ولكن لم تصبح سارية المفعول حتى تاريخ إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة. تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير، إن كانت ضرورية، عندما تصبح سارية المفعول.

• معيار المحاسبة المالي رقم 45 - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 45 في سنة 2023. يصف هذا المعيار مبادئ التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) التي تتحكم فيها مؤسسة مالية إسلامية بالموجودات الأساسية) بصفة شريك عامل في الغالب (، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق ملكية المساهمين. عادة ما تكون هذه الأدوات) بما في ذلك، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة (مؤهلة للمحاسبة في بيان المركز المالي وتُسجل ك أشباه حقوق ملكية. يوفر هذا المعيار أيضاً المعايير العامة للمحاسبة في بيان المركز المالي لأدوات الاستثمار التشاركية وشبه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن أشباه حقوق الملكية. كما يتناول المعيار التقرير المالي المتعلق بأدوات أشباه حقوق الملكية الأخرى وبعض القضايا المحددة. يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026.

قُدّم مفهوم أشباه حقوق الملكية في معيار المحاسبة المالي رقم 1 "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية" (المعدل في 2021). تعالج المجموعة متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 45 - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) في تاريخ سريان المعيار.

• معيار المحاسبة المالي رقم 46 - موجودات خارج بيان المركز المالي خاضعة للإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 46 في سنة 2023. يصف هذا المعيار معايير توصيف موجودات خارج بيان المركز المالي خاضعة للإدارة، والمبادئ ذات الصلة للتقارير المالية بما يتماشى مع "الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية". يشمل المعيار جوانب الاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتعلقة بالموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة، بالإضافة إلى بعض جوانب إعداد التقارير المالية المحددة مثل الانخفاض في القيمة والارتباطات المثقلة بالالتزامات المترتبة على المؤسسة. يتضمن المعيار أيضاً متطلبات العرض والإفصاح، وخاصة مواعيد نفس متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية" فيما يتعلق ببيان التغييرات في الموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة. يحل هذا المعيار، إلى جانب معيار المحاسبة المالي رقم 45 "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"، محل معيار المحاسبة المالي رقم 27 السابق "حسابات الاستثمار". يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 ويطبق بالمزامنة مع تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 45 - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

• معيار المحاسبة المالي رقم 47 - تحويل الموجودات بين مجموعات الاستثمار

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 47 في سنة 2023. يصف هذا المعيار مبادئ التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على جميع التحويلات بين مجموعات الاستثمار المتعلقة (وحيثما كانت هامة، بين الفئات الجوهرية) بحقوق ملكية المساهمين وأشباه حقوق الملكية وموجودات خارج بيان المركز المالي خاضعة لإدارة مؤسسة ما. ويتطلب ذلك تطبيق السياسات المحاسبية لهذه التحويلات بشكل متنسق يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية ويصف متطلبات الإفصاح العامة في هذا الصدد. يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 21 السابق - "الإفصاح عن تحويل الموجودات".

• معيار المحاسبة المالي رقم 48 - الهدايا و الترويجية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 48 في عام 2024. وينص هذا المعيار على مبادئ المحاسبة والتقارير المالية المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المطبقة على الهدايا الترويجية والجوائز التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها، بما في ذلك حاملي حسابات الاستثمار أشباه حقوق الملكية الاستثمارية وغيرها. ويسري هذا المعيار على البيانات المالية للفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026.

على أسهم حقوق ملكية/ أشباه حقوق ملكية ثابتة ومتغيرة. يسري هذا المعيار على البيانات المالية للمؤسسات للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أ) المعايير المحاسبية الجديدة وتفسيراتها (تتمة)

(ب) أساس التوحيد

(1) دمج الأعمال

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2025. تتحقق السيطرة عندما تكون للمجموعة عائدات متغيرة أو لها حقوق فيها من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها ولديها المقدرة للتأثير على تلك العائدات خلال سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها. وبصفة خاصة تسيطر المجموعة على مؤسسة مستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على المؤسسة المستثمر فيها فمثلاً (حقوق قائمة تعطىها القدرة على إدارة الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- لها عائدات متغيرة أو حقوق في عائدات متغيرة من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها.
- القدرة على استخدام سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

بصورة عامة، هناك افتراض بأن السيطرة تنتج عن أغلبية حقوق التصويت. لدعم هذا الافتراض وعندما يكون للمجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة المستثمر فيها أو حقوق مماثلة، تدرس المجموعة جميع الحقائق أو الظروف ذات الصلة لتقدير ما إذا كانت لها سلطة على المؤسسة المستثمر فيها، وتشمل

- الترتيبات التعاقدية مع الشركاء الآخرين ممن لهم حقوق تصويت في المؤسسة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق تصويت محتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تحل على وجود تغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد بيانات شركة تابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة وتنتهي عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستتعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي تسيطر فيه المجموعة على الشركة التابعة حتى التاريخ الذي تنتهي فيه سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

• معيار المحاسبة المالي رقم 49 - التقرير المالي للمؤسسات العاملة في إقتصادات التضخم الجامح أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعيار رقم 49 في عام 2024. يحدد هذا المعيار المبادئ التي تحكم إعداد التقارير المالية، بما في ذلك المعالجات المحاسبية، وعرض البيانات المالية والإفصاحات اللازمة للمؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (FAS)، والتي تعمل في ظل إقتصادات التضخم المفرط. تم تطوير هذا المعيار مع مراعاة مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المعمول بها، فضلاً عن نماذج الأعمال التي تخص بالتحديد هذه المؤسسات مع تحديد المبادئ المناسبة لإعداد التقارير المالية. كما يحدد المعيار تعريفاً للإقتصاد المفرط التضخم ويقدم إرشادات حول كيفية تحديد ما إذا كان الإقتصاد مؤهلاً لإعتباره ذو تضخم مفرط. سيكون هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026.

• معيار المحاسبة المالي رقم 50 - التقرير المالي للمؤسسات الإستثمارية الإسلامية (بما في ذلك صناديق الإستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعيار المحاسبي المالي رقم 50 في عام 2024. يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية التي تنطبق على المؤسسات الاستثمارية الإسلامية. ويؤكد بشكل خاص على تحقيق الانسجام والتوحيد فيما يتعلق بشكل ومحتوى البيانات المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية. ويصف هذا المعيار المتطلبات العامة للعرض والحد الأدنى من المحتويات والهيكل الموصى به لبياناتها المالية بطريقة تسهل العرض الحقيقي والعاقل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. يسري هذا المعيار على البيانات المالية السنوية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية اعتباراً من 1 يناير 2027 أو بعده.

• معيار المحاسبة المالي رقم 51 - المشاريع التشاركية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم 51 في عام 2025. يحدد هذا المعيار مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية للتحقيق والقياس والعرض والإفصاح التي يجب تطبيقها فيما يتعلق بالمشاريع التشاركية (بما في ذلك معظم الهياكل/ المنتجات الشائعة القائمة على المضاربة والمشاركة). يجب تطبيق هذا المعيار فيما يتعلق بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية من قبل المستثمر (المستثمرين)، والشريك (الشركاء) العامل(العاملين)، وكذلك المشاريع التشاركية فيما يتعلق بكافة المشاريع التشاركية التي تدرج ضمن نطاق هذا المعيار، بما في ذلك تلك التي تحتوي

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) أساس التوحيد (تتمة)

(1) دمج الأعمال (تتمة)

بعد الاعتراف المبدئي يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد خصم أي خسائر انخفاض قيمة متراكم. لغرض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة ضمن تجميع الأعمال، منذ تاريخ الاستحواذ، على جميع الوحدات المنتجة للنقد للمجموعة، والتي يتوقع أن تستفيد من تجميع الأنشطة، بغض النظر عن تحويل موجودات أو مطلوبات أخرى من المجموعة إلى تلك الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزء من وحدة منتجة للنقد ويتم استبعاد جزء من العملية داخل تلك الوحدة، تضم الشهرة المتعلقة بالعملية المستبعدة إلى القيمة الدفترية للعملية وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة من استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة منتجة للنقد.

(3) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تخضع لتأثير جوهري من قبل المجموعة. التأثير جوهري هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للمؤسسة المستثمر فيها ولكنها لا تشمل السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك القرارات. الاعتبارات التي يتم مراعاتها لتحديد السيطرة المادية أو السيطرة المشتركة تكون مماثلة للاعتبارات الضرورية لتحديد السيطرة على المؤسسات التابعة.

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئياً بالتكلفة (متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في الشركة الزميلة). ينضم استثمار المجموعة في الشركات الزميلة الشهرة (صافية من أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة) التي يتم تحديدها عند الاستحواذ.

يتم الاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر اللاحقة للاستحواذ على الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد بينما يتم الاعتراف بالتغيرات في حصتها من الاحتياطي قبل الاستحواذ في حقوق الملكية. تتم تسوية التغيرات المتراكمة اللاحقة للاستحواذ في مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. عندما تتساوى حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة مع مساهمتها في الشركة الزميلة أو تزيد عنها، بما في ذلك أية ذمم مدينة أخرى غير مضمونة، فإن المجموعة لا تقوم بالاعتراف بأية خسائر إضافية إلا إذا أبرمت المجموعة اتفاقاً قانونياً أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

تحدد المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي ما إذا كان هنالك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. في هذه الحالة تقوم المجموعة باحتساب قيمة الانخفاض بالفرق بين القيمة العادلة في الشركة الزميلة والقيمة الحالية ويقوم بتحقيق الفرق في القيمة في بيان الدخل الموحد.

تنسب الأرباح والخسائر إلى حاملي أسهم الشركة الأم وإلى الحصص غير المسيطر عليها، حتى لو نتج عن هذا عجز في رصيد الحصص غير المسيطر عليها. تعد هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث الأخرى المتشابهة في الحالات المماثلة. عند الضرورة يتم إدخال تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف بين شركات المجموعة والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد.

التغيير في حصة ملكية الشركة التابعة بدون فقدان السيطرة يتم احتسابه بطريقة حقوق الملكية.

(2) الأعمال المجمعة والشهرة

إذا فقدت المجموعة السيطرة على إحدى مؤسساتها التابعة تقوم بإلغاء تحقيق الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة ومكونات حقوق الملكية الأخرى ذات الصلة بتلك المؤسسة التابعة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

يتم احتساب الأعمال المجمعة باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة أي عملية استحواذ بإجمالي المبلغ المحول بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وقيمة أي حصة غير مسيطرة عليها في الأعمال التي يتم الاستحواذ عليها. في كل أعمال مجمعة تختار المجموعة أن تقيس الحصة غير المسيطرة عليها في الأعمال المستثمر فيها بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية من صافي الموجودات التي يمكن تعيينها للأعمال المستثمر فيها. تكاليف الاستحواذ المتكبدة تحسب كمصاريف وتدرج في المصاريف الإدارية.

مبدئياً يتم قياس الشهرة بالتكلفة (وهي فائض المقابل المجمع المحول والمبلغ المعترف به للمساهمات غير المسيطرة) وأية مساهمة محتفظ بها سابقاً على صافي الأصول القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المحتملة. لو كانت القيمة العادلة لصادي الأصول المقتناة تزيد عن مجموع للمقابل المحول تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد حددت بصورة صحيحة جميع الموجودات المقتناة والمطلوبات المحتملة ومراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي ينبغي الاعتراف بها في تاريخ الاقتران. لو نتج عن إعادة التقييم فائض للقيمة العادلة لصادي الموجودات المقتناة عن إجمالي المقابل المحول عندها يتم الاعتراف بالربح في بيان الدخل الموحد.

يتم أدرج فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناتجة عن تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف بتاريخ بيان المركز المالي في بيان الدخل الموحد.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) أساس التوحيد (تتمة)

(3) الشركات الزميلة (تتمة)

يتم حذف الأرباح فيما بين شركات المجموعة الناتجة من التعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بمقدار مساهمة المجموعة في الشركات الزميلة. يتم أيضا استبعاد الخسائر فيما بين شركات المجموعة إلا إذا وفرت المعاملة دليلا على انخفاض قيمة الموجود المحول. لإعداد البيانات المالية الموحدة يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى التي لها في نفس الظروف. أرباح وخسائر انخفاض الملكية في الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل الموحد.

تحدد حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة من واقع البيانات المالية المعدة في تاريخ لا يسبق تاريخ إعداد المركز المالي الموحد بأكثر من ثلاثة أشهر، معدلة بما يتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

(4) إدارة الأموال

تقوم المجموعة بإدارة موجودات محتفظ بها في وحدات مدارة وكليات استثمار أخرى بالنيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الكليات غير مضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء عند وجود سيطرة للمجموعة على الكيان.

(ج) العملات الأجنبية

(1) معاملات وأرصدة بالعملات الأجنبية

تتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية أو تلك التي تتطلب سدادا بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تنفيذ المعاملة.

تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية المالية بالعملات الأجنبية والتي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة، كما تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية والتي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تواريخ المعاملات.

الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية ذات القيمة العادلة غير النقدية واستثمارات المساهمين يتم إدراجها في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد.

(2) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض باستخدام سعر الإقفال بتاريخ بيان المركز المالي.
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط المقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات).
- يتم الاعتراف بجميع فروق صرف العملة في حقوق الملكية.

فروق صرف العملات الناشئة من الطرق المذكورة أعلاه يتم التقرير عنها في حقوق الملكية ضمن "احتياطي تحويل عملات أجنبية".

عند التوحيد، يتم أخذ فروق صرف العملات الناشئة من تحويل صافي الاستثمار في الشركات الأجنبية والقروض وأدوات العملة الأخرى المخصصة كتحويلات لهذه الاستثمارات إلى "حقوق الملكية". عند الاستبعاد الكلي أو الجزئي للعمليات الأجنبية يتم الاعتراف بهذه الفروق في بيان الدخل الموحد كجزء من ربح أو خسارة البيع.

تعامل الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة من الاستحواذ على منشأة أجنبية كموجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال الفوري.

عندما يكون سداد بند نقدي مدين أو دائن للعمليات الأجنبية غير مخطط له وغير محتمل في المستقبل المنظور، تعتبر أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة من هذا البند النقدي على أنها تشكل جزء من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في حقوق الملكية وعرضها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

الدخل الشامل الآخر أو لو كان قد تم التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي.

التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي قد تقوم المجموعة باختيار غير قابل للإلغاء لتخصيص استثمار محدد عند الاعتراف الأولي كون أن:

(أ) أداة حقوق ملكية كانت بخلاف ذلك تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و

(ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى، مقاسة القيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كان القيام بذلك يزيل أو يخفض على نحو كبير عدم الانسجام في القياس أو الاعتراف قد ينشأ بخلاف ذلك من قياس الأصول أو الالتزامات ذات الصلة أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر منها على أسس مختلفة.

(2) الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة، على سبيل المثال، التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع موجود وفى ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، ويتم إلغاء تحقيق الاستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

(3) القياس

القياس المبدئي يتم القياس المبدئي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف المبدئي تقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصاً خسارة الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الاعتراف أو خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الاستثمارات المالية

تشمل الاستثمارات المالية على استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

(1) التصنيف

بموجب معيار المحاسبة المالية رقم 33 «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» يتم تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

(أ) أدوات حقوق ملكية

(ب) أدوات ذات طبيعة أدوات دين (متضمنة أدوات ذات طبيعة أدوات الدين النقدية وغير النقدية)

(ج) وأدوات الاستثمار الأخرى

ما لم تتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي غير قابلة للإلغاء المنصوص عليها في الفقرة 10 من المعيار يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات لاحقاً على أنها مقاسة إما (1) بالتكلفة المطفأة؛ (2) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ أو (3) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل وذلك على أساس كل من:

(أ) نموذج أعمال البنك لإدارة الاستثمارات؛ و

(ب) خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

التكلفة المطفأة

يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال التكلفة المطفأة في حالة استيفاء كلا الشرطين التاليين:

(أ) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذا الاستثمار بغرض تحصيل تدفقات نقدية متوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة؛ و

(ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد

القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفاء كلا الشرطين التاليين:

(أ) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بتحصيل كل من التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار

(ب) ويمثل الاستثمار إما أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الاستثمارات المالية (تتمة)

(3) القياس (تتمة)

القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات تم أخذها من خلال الدخل الشامل الآخر الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

قد تثار المجموعة أن تعرض ضمن القيمة العادلة في بيان التغييرات في حقوق الملكية بعض لاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي يحتفظ بها للمتاجرة. يتم الاختيار على أساس كل أداة منفردة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء. الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية المذكورة لا يعاد تصنيفها لاحقاً على الإطلاق في بيان الدخل الموحد، ويتضمن ذلك الاستبعاد. مع ذلك فإن الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في احتياطات القيمة العادلة يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار.

خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) لا يعلن عنها بصورة منفصلة من التغييرات الأخرى في القيمة العادلة. توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدًا على تلك الاستثمارات، يستمر الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بصورة واضحة استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في بيان التغييرات في حقوق الملكية.

بينما بالنسبة للاستثمارات ذات طبيعة أدوات دين والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

(4) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجود أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي مخصصاً منه مدفوعات السداد الأصلية مضافاً إليه أو مخصصاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصاً أي تخفيض لخسارة الانخفاض في القيمة. كما يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً متمماً لمعدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد التزام بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية. وتقيس المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة باستخدام سعر إقبال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للاستثمار الذي ليس لديه سعر متداول بالسوق، يتم تحديد تقرير معقول للقيمة العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة الحالية بالسوق لأداة أخرى، والتي هي مماثلة لها إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. تحدد المجموعة قيم البنود المماثلة للنقد عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية على معدلات الربح الحالية لعقود ذات شروط أو مخاطر مماثلة.

(هـ) موجودات تمويل

تشتمل موجودات تمويل على تمويل ملتزم بالشريعة تقدمه المجموعة بمدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. تتضمن هذه الموجودات، التمويل المقدم من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والمساومة والإجارة والاستصناع والوكالة وطرق التمويل الإسلامي الأخرى. يتم إثبات موجودات التمويل بتكلفتها المطفأة ناقصاً مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت) باستثناء بعض المرابحة التي تصنف وتقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المرابحة والمساومة

ذمم المرابحة والمساومة المدينة هي مبيعات بشروط مؤجلة. تقوم المجموعة بتثبيت معاملات المرابحة والمساومة عن طريق شراء السلعة (التي تمثل موضوع المرابحة) وبيعها إلى المربح (المستفيد) بهامش ربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة زائداً هامش الربح) في أقساط من جانب المربح على مدى فترة زمنية متفق عليها. يتم إثبات ذمم المرابحة المدينة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). استناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي يقوم البنك بتطبيق قاعدة إلزام مصدر أمر الشراء بوعده في البيع بالمرابحة وعدم الدخول في أية معاملة مرابحة لا يتعهد فيها مصدر أمر الشراء بقبول البضائع في حالة وفائها بالموصفات.

يتم عرض الذمم المدينة من المساومة بصافي الأرباح المؤجلة ومخصص انخفاض القيمة (إن وجد). عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف وقياس الذمم المدينة من المرابحة وفقاً لما يلي:

- بالتكلفة المطفأة عندما ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية التي ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وربح عن أصل المبلغ القائم؛ أو
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما لا ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وربح عن أصل المبلغ القائم.

بعد القياس المبدئي، تقاس الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي بعد استبعاد أي قيم تم إعدامها ومخصص انخفاض القيمة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجود المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيراً من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بالموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمناً أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصاً أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد.

(2) إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجود المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيراً من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بالموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمناً أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصاً أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم فيها بتحويل موجودات معترف بها في بيان مركزها المالي ولكنها تحتفظ إما بجميع أو جزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد عندها لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية وتحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجود إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالحد الذي تتعرض فيه إلى التغييرات في قيمة الموجود المحول.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(هـ) موجودات تمويل (تتمة)

المضاربة

تمويل المضاربة هي شركات تساهم فيها المجموعة برأس المال. ويتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصاً مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

المشاركة

تمويلات المشاركة هي شركات تساهم فيها المجموعة برأس المال. يتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصاً مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الإجارة

تنشأ ذمم الإجارة المدينة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والإجارة الفورية للأصل بالتكلفة مضافاً إليها ربح متفق عليه (وهي تشكل القيمة العادلة في مجملها). يتم سداد المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة، يتم تسجيل ذمم الإجارة المدينة بإجمالي الحد الأدنى من مدفوعات الإجارة ناقصاً الإيراد المؤجل (وهي تشكل التكلفة المطفأة في مجملها) ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الاستئجار

الاستئجار هو عقد بيع تتصرف فيه المجموعة بصفتها "الصانع" (البائع) مع "المستئجر" (المشتري) وتقوم بمزاولة تصنيع أو اقتناء منتج استناداً إلى المواصفات المستلمة من المشتري بناء على سعر متفق عليه.

الوكالة

تمثل عقود الوكالة اتفاقية وكالة بين طرفين. يقوم أحد الطرفين، وهو الذي يوفر التمويل (الموكل) بتعيين الطرف الآخر (الوكيل) لاستثمار أموال الموكل في معاملة تلتزم بالشريعة الإسلامية. يستخدم الوكيل الأموال استناداً إلى طبيعة العقد وهو يقدم عائداً متوقعا للموكل. تثبت عقود الوكالة بالتكلفة المطفأة.

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

(1) الاعتراف والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئياً بالأرصدة لدى البنوك وموجودات التمويل وحسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك التمويل وبعض الموجودات والمطلوبات الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئياً في تاريخ السداد وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها، بالنسبة للبند الذي لا يكون بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تكاليف المعاملة التي تنسب بصورة مباشرة إلى استحوادته أو إصداره.

على نحو كبير. في هذه الحالة يتم الاعتراف بمطلوب مالي جديد بالقيمة العادلة استناداً إلى الأحكام المعدلة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي المنتهي والمطلوب المالي الجديد بأحكام معدلة في بيان الدخل الموحد.

(ز) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية والتي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- الموجودات المالية التي هي أدوات دين؛
- عقود الضمان المالي الصادرة؛ و
- التزامات التمويل الصادرة.

يتم استخدام انخفاض القيمة والخسارة الائتمانية المتوقعة بصورة تبادلية في كل هذه البيانات المالية الموحدة.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي لعمر الخسائر الائتمانية المتوقعة، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً:

- لاستثمارات المالية ذات طبيعة أدوات دين والتي تُقَرَّر أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد المخاطر الائتمانية لها بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي بها.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ينتج عن الأحداث الافتراضية على أداة مالية ممكنة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للخسائر الائتمانية. تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية غير منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للجهة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية التي تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (تتمة)

(2) إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

في بعض المعاملات تحتفظ المجموعة بالتزام خدمة الموجود المالي مقابل الرسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي عندما يحقق معايير إلغاء الاعتراف. يتم تحقيق موجود أو التزام في عقد خدمة استناداً إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من (موجود) كاف أو أقل من (التزام) كاف لأداء الخدمة. تلغي المجموعة الاعتراف بالتزام مالي عند التفرغ من أو إلغاء أو انتهاء التزاماتها التعاقدية.

(3) المقاصة

يتم إجراء مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما يكون هناك حق قانوني أو شرعي قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وترغب المجموعة إما في السداد على أساس الصافي أو في تحقيق الموجود وسداد الالتزام في نفس الوقت.

(4) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

في حالة تعديل أحكام الموجود المالي تقيم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة على نحو كبير. في حالة اختلاف التدفقات النقدية على نحو كبير عندها تعتبر الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية التعاقدية من الموجود المالي الأصلي على أنها قد انتهت. في هذه الحالة يلغى الاعتراف عن الموجود المالي الأصلي ويتم الاعتراف بموجود مالي جديد بالقيمة العادلة ويتم إعادة احتساب معدل ربح فعلي جديد للموجود. نتيجة لذلك يعتبر تاريخ إعادة التفاوض على أنه تاريخ الاعتراف المبدئي لغرض احتساب انخفاض القيمة، متضمناً غرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

لو لم تكن التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة على نحو كبير عندها لن ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف بالموجود المالي. في هذه الحالة تعيد المجموعة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للموجود المالي استناداً إلى التدفقات النقدية المعدلة للموجودات المالية وتعترف بالمبلغ الناشئ عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية على أنه ربح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. في حالة القيام بهذا التعديل بسبب الصعوبات المالية لدى الطرف المقابل الذي تم تمويله عندها يتم عرض الربح أو الخسارة بجانب خسائر الانخفاض في القيمة. في حالات أخرى يتم عرضه في صافي الدخل من أنشطة التمويل.

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف عن مطلوب مالي عندما يتم تعديل أحكامه وتصبح التدفقات النقدية للمطلوب المعدل مختلفة

التغييرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من جانب المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

(ط) الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية التي يتم الاحتفاظ بها بغرض الإيجار أو لأغراض الزيادة الرأسمالية يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي تغيير عليها في حقوق الملكية كاحتياطي قيمة عادلة. أية خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة يتم تسجيلها في بيان الدخل الشامل الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة حتى نفاذ الرصيد المتوفر في الاحتياطي وفي الحالة التي تزيد فيها الخسائر عن الرصيد المتوفر يتم إدراج الخسائر في بيان الدخل الموحد. الخسائر أو الأرباح الغير محققة الناتجة من إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة. في حالة وجود خسائر غير محققة مسجلة سابقا في بيان الدخل الموحد في سنة مالية سابقة، يتم إدراج الأرباح غير المحققة في بيان الدخل الموحد للسنة إلى الحد اللازم لعكس الخسائر السابقة المسجلة في بيان الدخل الموحد. أي زيادة في هذه الأرباح عن خسائر السنة السابقة يتم إضافته إلى احتياطي القيمة العادلة.

(ي) أدوات إدارة المخاطر

تدخل المجموعة في أدوات المشتقات المالية الإسلامية لإدارة التعرض لمخاطر سعر الصرف الأجنبي، بما في ذلك وعد لشراء / بيع العملات من جانب واحد. ويتم تحويل هذه المعاملات وفقا لأسعار الصرف السائدة.

(ك) الموجودات الثابتة

الاعتراف والقياس تقاس بنود الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة. تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة لاقتناء الموجود. تتضمن تكلفة الموجودات المكونة داخليا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف متعلقة بصفة مباشرة لجعل الموجودات في حالة عمل وفقا لأغراض الاستخدام المطلوبة منها وتكاليف تفكيك وإزالة البنود وإرجاع الموقع الكائنة عليه إلى وضعه السابق وتكاليف الاقتراض المرسمة.

تتم رسملة البرنامج المشتري الذي يشكل جزءا مكملا لوظيفة المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات. عندما يكون لأجزاء بند الموجودات الثابتة أعمار إنتاجية مختلفة، تتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) للموجودات الثابتة.

الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الموجودات الثابتة يتم تحديدها بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ز) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر) (تتمة)

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تمت إعادة التفاوض على شروط الموجود المالي أو تعديلها أو استبدال أحد الموجودات المالية القائمة بموجود جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، عندها يتم تقييمه ما إذا كان يجب استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

• إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى استبعاد الموجودات القائمة، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الموجود المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الموجودات القائمة؛

• إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالموجود القائم، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجود المالي القائم في وقت استبعاده. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

تقوم المجموعة، في تاريخ كل تقرير، بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة الائتمانية أم لا. يعتبر الموجود المالي "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي.

تتضمن الأدلة على أن موجود مالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛
- مخالفة العقد مثل حالات التعثر أو التأخر؛
- إعادة هيكلة موجود تمويلي من قبل المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتأخذ بغيرها؛
- أصبح من المحتمل أن المقترض سيدخل في حالة إفلاس أو أي حالة إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق لورقة مالية بسبب صعوبات مالية.

(ح) النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه أوراقا نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ك) الموجودات الثابتة (تتمة)

الاعتراف والقياس (تتمة)

للموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالصافي في الإيرادات الأخرى / المصروفات الأخرى في بيان الدخل الموحد.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات الموجودات الثابتة في القيمة الدفترية للبيد إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون للمجموعة وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للموجودات الثابتة في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

يتم الاعتراف بالاستهلاك في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند الموجودات الثابتة حيث أن هذه هي أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل وهي تستند إلى تكلفة الأصل ناقصا قيمته الباقية المقدرة. يتم استهلاك الموجودات المستأجرة بموجب إيجارات تمويلية على مدى فترة الإيجار أو أعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر. لا يتم استهلاك الأرض.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة على النحو التالي:

السنوات	مباني
20	معدات تقنية المعلومات
5-3	أثاث وتركيبات
7-5	سيارات
5	

تتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم الباقية للموجودات في تاريخ بيان المركز المالي، وتسويتها مستقبلاً إن كان ذلك ملائماً.

الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة عند اقتنائها المبدئي بشكل منفصل بالتكلفة. تكلفة الموجودات غير الملموسة التي تم اقتنائها في تجميع الأعمال يمثل القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقص الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، الموجودات غير الملموسة المطورة داخلياً باستثناء تكاليف التطوير المحملة لا يتم رسملتها ويتم عكس التكاليف في بيان الدخل الموحد في السنة التي تم فيها تحمل التكاليف.

يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة كمحددة أو غير محددة.

الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة يتم إطفائها

على مدى الأعمار الاقتصادية ويتم تقدير الانخفاض في القيمة عند وجود مؤشرات على أن الموجود غير الملموس قد انخفضت قيمته. فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات التي لها أعمار إنتاجية محددة يتم مراجعتها في كل سنة مالية. التغييرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو طريقة الاستخدام المتوقعة يتم المحاسبة عليها بتغيير فترة الإطفاء أو الطريقة، كما هو مناسب، ويتم اعتبارها متغيرات في التقديرات المحاسبية.

يتم تسجيل مصروف الإطفاء للموجودات الغير ملموسة التي لها أعمار إنتاجية محددة في بيان الدخل الموحد ضمن طبيعة المصروف بطريق متناسب مع طبيعة الموجود غير الملموس.

الموجودات الغير ملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة لا يتم إطفائها ولكن يتم اختبارها بشكل سنوي لدراسة الانخفاض في القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى، الوحدة المنتجة للنقد. تتم مراجعة تقدير العمر الإنتاجي الغير محدد بشكل سنوي لتحديد إذا كان ذلك صحيحاً، إذا ظهر عكس ذلك، يتم عمل التعديل من الموجود غير الملموس بعمر إنتاجي غير محدد إلى محدد بشكل مستقبلي.

(ل) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات المجموعة الغير مالية في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد وجود مؤشر على الانخفاض في القيمة، في حاله وجود أي مؤشر يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد. بالنسبة للشهرة والموجودات الغير ملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة أو التي ليست متوفرة حالياً للاستخدام، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد في كل سنة وفي نفس الوقت يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة إذا زادت القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد عن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد.

المبلغ القابل للاسترداد للموجود أو لوحدته المدرة للنقد هي قيمة قيد الاستخدام وقيمه العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أكثر. عند تقدير القيمة قيد الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للموجود أو للوحدة المنتجة للنقد.

لغرض اختبار انخفاض القيمة يتم تجميع الموجودات التي لا يمكن اختبارها بصورة فردية معا في أصغر مجموعة من الموجودات التي تنتج تدفقات نقدية داخلية من الاستخدام تكون مستقلة بصورة أكبر من التدفقات النقدية الداخلية من الموجودات أو الوحدات المدرة للنقد الأخرى. بدون الإخلال باختبار سقف القطاع التشغيلي، لأغراض اختبار انخفاض قيمة الشهرة، يتم تجميع الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها بحيث يعكس المستوى الذي يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة فيه المستوى الأدنى الذي يتم فيه رصد الشهرة لأغراض التقارير الداخلية. يتم تخصيص الشهرة المستحوذ عليها في تجميع أعمال على مجموعات من الوحدات المنتجة للنقد التي يتوقع أن تستفيد من منافع التجميع.

حسب أحكام وشروط حسابات أشباه حقوق الملكية.

(س) توزيع الربح بين أشباه حقوق الملكية والمساهمين

تلتزم المجموعة بتوجيهات مصرف قطر المركزي كما يلي:

- يتم التوصل إلى صافي الربح بعد الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة المالية ويتم توزيعها بين أشباه حقوق الملكية والمساهمين.
- تحتسب حصة ربح أشباه حقوق الملكية على أساس أرصدة إيداعاتهم اليومية على مدار السنة بعد خصم حصة المضاربة المتفق عليها والمعلنة للمجموعة.
- في حالة وجود مصروف أو خسارة تنشأ من إهمال المجموعة بسبب عدم التزامه بلوائح وتوجيهات مصرف قطر المركزي، عندها يجب عدم تحمل تلك المصروفات أو الخسائر من جانب أصحاب حسابات أشباه حقوق الملكية. يخضع هذا الموضوع إلى قرار مصرف قطر المركزي.
- في الحالة التي تكون فيها نتائج المجموعة في نهاية السنة صافي خسائر عندها سيقوم مصرف قطر المركزي، بصفته الجهة المسؤولة عن تحديد مسؤولية البنك عن هذه الخسائر، باتخاذ قرار عن كيفية معالجة هذه الخسائر بدون الإخلال بقواعد الشريعة الإسلامية.
- بسبب تجميع أموال الاستثمارات مع أموال المجموعة لأغراض الاستثمار، لن يتم إعطاء أولوية لأي طرف عند تخصيص الربح.

يتم تمويل كافة الموجودات بشكل مشترك من قبل حاملي حسابات الاستثمار التشاركية وحاملي الأسهم.

(ع) الأصول خارج الميزانية العمومية قيد الإدارة

تمثل الموجودات الخاضعة للإدارة خارج الميزانية العمومية الأموال التي تتلقاها المجموعة من أطراف ثالثة الاستثمار في منتجات محددة وفقاً لتوجيهات أصحاب الحسابات الاستثمارية. تتم إدارة هذه الأصول في أهلية ائتمانية ولا يحق للمؤسسة الحصول على هذه الأصول. يتحمل العملاء جميع المخاطر ويكتسبون كل العائدات على هذه الاستثمارات. لا يتم تضمين الأصول خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث لا يحق للمجموعة استخدام أو التصرف في هذه الاستثمارات إلا ضمن شروط العقد المبرم بين المجموعة وعملائها.

(س) صكوك تمويل

يمثل تمويل الصكوك مساهمة مشتركة في ملكية موجودات أو منافع أو خدمات تحمل ربحاً نصف سنوي مُتَّفَق عليه وتستحق بعد 5 سنوات من تاريخ الإصدار. يتم الاعتراف بهذا الربح على نحو دوري وحتى تاريخ الاستحقاق. يتم إثبات الصكوك بالتكلفة المطفأة. يتم تصنيف هذه الصكوك كبنود منفصل في البيانات المالية الموحدة ضمن بند "صكوك تمويل".

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ل) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

لا تنتج موجودات المجموعة كشركة تدفقات نقدية داخلية منفصلة ويتم استخدامها من قبل أكثر من وحدة واحدة منتجة للنقد. يتم تخصيص موجودات الشركة على الوحدات المنتجة للنقد على أساس معقول ومنسجم ويتم اختيار انخفاض قيمتها كجزء من اختبار الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الموجود لها.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها فيما يتعلق بالوحدات المدرة للنقد أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) ومن ثم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) بالتناسب.

لا يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة. فيما يتعلق بالموجودات الأخرى يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في الفترات السابقة في كل تاريخ تقرير لتحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات تدل على نقص أو انتفاء خسارة الانخفاض في القيمة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة لو كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للموجود للقيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي بعد أي استهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

(م) حسابات العملاء الجارية

يتم الاعتراف بالأرصدة في الحسابات الجارية عند استلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالمبلغ المستلم من قبل المجموعة في وقت التعاقد. في نهاية فترة التقرير تقاس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

(ن) أشباه حقوق الملكية

أشباه حقوق الملكية هي أموال تحتفظ بها المجموعة ويمكن استثمارها حسب تقديرها الخاص. يفوض صاحب حساب الاستثمار المجموعة لاستثمار أموال صاحب حساب الاستثمار بالصورة التي ترى المجموعة أنها مناسبة بدون وضع قيود بخصوص متى وكيف وما هو الغرض الذي يجب أن تُستثمر فيه الأموال.

يقوم المصرف باحتساب أتعاب الإدارة (أتعاب مضارب) على أشباه حقوق الملكية، من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار فإن الدخل المنسوب إلى أصحاب الحسابات يتم تخصيصه على حسابات أشباه حقوق الملكية بعد طرح المخصصات والاحتياطيات وخصم حصة المجموعة كمضارب في الربح. يتم تحديد تخصيص الدخل من جانب إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الربح المسموح بها

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ص) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو حكمي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام.

(ق) منافع الموظفين

(1) خطة المساهمات المحددة

تحتسب المجموعة مخصص لاشتراكات في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة بالنسبة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد ويتم إدراج المصروف الناتج عن ذلك ضمن تكلفة الموظفين ضمن المصروفات العمومية والإدارية في بيان الدخل الموحد. ليس لدى المجموعة أية التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمة. يتم الاعتراف بالمساهمات عند حلول موعد استحقاقها.

(2) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لسياسات المجموعة. تحتسب المكافأة بناءً على راتب الموظف وفترة الخدمة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

(3) منافع الموظفين قصيرة الأجل

تقاس مكافآت نهاية الخدمة قصيرة الأجل للموظفين على الأساس غير المخصص ويتم دفعها عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم الاعتراف بالمطلوب للمبلغ المتوقع دفعه بموجب خطط الحافز النقدي قصير الأجل أو خطط مشاركة الربح لو كان لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي بدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة سابقة تم تقديمها من جانب الموظف ومن الممكن قياس الالتزام بصورة موثوق بها.

(ش) رأس المال والاحتياطيات

توزيعات الأرباح للأسهم العادية
يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم اعتمادها من جانب مساهمي البنك.

(ت) الاعتراف بالإيرادات

المرابحة والمساومة

يتم الاعتراف بالربح من معاملات المرابحة والمساومة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد تعاقدياً ويمكن تحديده عند بدء المعاملة. يتم تحقيق هذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

المضاربة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المضاربة عندما ينشأ الحق في استلام الدفعات أو عند توزيع المضاربة بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد عند الإعلان عن ذلك من جانب المضارب. في حالة خسارة رأس المال قبل البدء في الأعمال دون وجود إهمال أو تقصير من قبل المضارب يتم عندئذ خصم الخسائر من رأس مال المضاربة وتعامل كخسارة للمجموعة. في حالة الإنهاء أو التسييل فإن الجزء غير المدفوع من قبل المضارب يسجل كذمم مدينة تستحق من المضارب.

المشاركة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المشاركة عندما يحين الحق في استلام الدفعات أو عند التوزيع.

الإجارة

يتم الاعتراف بالدخل من الإجارة على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الاستئصال

يتم الاعتراف بالإيراد وهامش الربح في بيان الدخل الموحد للمجموعة وفقاً لطريقة نسبة الإنجاز أو طريقة المقابلة المنتهية مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين إجمالي الإيرادات (سعر الشراء النقدي) والتكاليف التقديرية للمجموعة. بمجرد أن تصبح الخسائر على عقود الاستئصال متوقعة تقوم المجموعة بالاعتراف بتلك الخسائر.

الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل من وداائع الوكالة على أساس التناسب الزمني بغرض جني معدل عائد دوري مُتَّفَق عليه استناداً إلى الرصيد القائم. الإيرادات من خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية يتم الاعتراف بإيرادات خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية المصرفية (التي يتم عرضها في إيراد الرسوم والعمولات)، متضمنة رسوم الودائع ورسوم التسويق والأداء حسب الأحكام التعاقدية عندما يتم تقديم الخدمة وتحقق الإيراد. يكون ذلك في العادة عندما تقوم المجموعة بأداء جميع التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل على نحو كبير أن تتدفق المنافع الاقتصادية من المعاملة للمجموعة. يتم تحديد التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة استناداً إلى الأحكام المتفق عليها في العقود لكل معاملة. يستند تقييم ما إذا كانت المنافع الاقتصادية من المعاملة ستصب في مصلحة المجموعة على مدى الارتباطات المؤكدة الملزمة المستلمة من الأطراف الأخرى.

إيرادات الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيراد الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً متماً لمعدل الربح الفعلي على الأصل المالي المسجل بالتكلفة المطفأة ويتم إدراجه في قياس معدل الربح الفعلي للموجود المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم خدمة الحسابات وعمولات المبيعات وعمولات دراسة الجدوى ورسوم الإدارة والترتيب والمشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها.

تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة

(خ) العائدات على السهم

يقوم البنك بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالبنك بعد خصم الربح المستحق للصكوك المؤهلة كرأس مال إضافي على العدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد العائد الأساسي / المخفف للسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بالتأثير على جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(ذ) التقرير القطاعي

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة (بصفته كبير صانعي القرار التشغيلي) بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية متميزة.

(ر) الضمانات المُستَملَكة

يتم إثبات الضمانات المُستَملَكة مقابل سداد موجودات تمويل ضمن بيان المركز المالي الموحد تحت بند "موجودات أخرى" بالتكلفة، وهي القيمة التي تم تحويلها إلى البنك عند تسوية التمويل.

(أ أ) الإيرادات التي تحظرها الشريعة

تلتزم المجموعة بعدم تحقيق أية إيرادات من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية، وعليه تقوم بتجنب أية إيرادات من مصادر غير شرعية في حساب خيري يتم استخدامه من قبل المجموعة للصرف على أنشطة اجتماعية مختلفة متضمنة البحوث والدراسات الشرعية حسب ما تحدده هيئة الرقابة الشرعية.

(ب ب) مطلوبات الوكالات

تقبل المجموعة ودائع من العملاء بموجب عقد وكالة والتي بموجبها يتم الاتفاق على الأرباح المستحقة للعملاء. لا يوجد أي قيود على المجموعة لاستخدام الأموال التي وردت في إطار اتفاقية عقود الوكالة. تسجل قيمة الوكالات الدائنة بالتكلفة إضافة إلى الأرباح المستحقة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

إيراد توزيعات الأرباح

يتم تحقيق إيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام الإيراد.

(ث) مصروف الضريبة

يتم احتساب الضرائب استناداً إلى القوانين واللوائح الضريبية في الاختصاصات التي تعمل فيها المجموعة. مبلغ الضريبة المستحقة الدفع أو المستلمة هو أفضل تقدير لمبلغ الضريبة التي يتوقع دفعها أو استلامها والذي يعكس الشك المتعلق بضرائب الدخل. يشتمل مصروف الضريبة على ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والضريبة المؤجلة في بيان الدخل الموحد فيما عدا إلى الحد الذي تتعلق فيه بينود معترف بها مباشرة في حقوق الملكية. الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقعة سدادها أو استلامها من دخل أو خسارة السنة الخاضعة للضريبة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وتتم تسويتها مع الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بسنوات سابقة. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة إلى:

- الفروق المؤقتة بين الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تعتبر بمثابة جميع أعمال ولا تؤثر على بيان الدخل الموحد المحاسبي أو الخاضع للضريبة.
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في شركات تابعة إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه ألا يتم عكسها في المستقبل المنظور،
- الفروق المؤقتة الناشئة من الاعتراف المبدئي بالشهرة.

يتم قياس الضريبة المؤجلة بالمعدلات الضريبية التي يُتَوَقَّع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها، وذلك باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو السارية بشكل جوهري في تاريخ التقرير، وتعكس حالة عدم اليقين المتعلقة بضرائب الدخل، إن وجدت.

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة لو كان هناك حق قانوني قابل للتطبيق في مقاصة المطلوبات الضريبية الحالية مقابل الموجودات الضريبية الحالية وهي تتعلق بالضرائب التي يتم تحصيلها من نفس الاختصاص الضريبي على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو على منشآت ضريبية مختلفة ولكنه يقصد منها سداد مطلوبات وموجودات ضريبة حالية على أساس الصافي أو سيتم تحقيق موجوداتها ومطلوباتها الضريبية في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة بالنسبة للخسائر الضريبية غير المستخدمة والأرصدة الضريبية والفروق المؤقتة المسموح بخصمها إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه توفر أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها في مقابلها.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج ج) الضمانات المالية

تقوم المجموعة في سياق العمل الاعتيادي، بإصدار ضمانات مالية تشتتم على اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. تدرج هذه الضمانات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة وهي الرسوم المستلمة في تاريخ إصدار الضمان، ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى العمر الإنتاجي للضمان المالي. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب هذا الضمان بالقيمة المطفأة أو المصروفات التقديرية المطلوبة لسداد أي التزامات مالية تنشأ في تاريخ بيان المركز المالي أيهما أعلى. تحدد هذه التقديرات بناء على الصفقات المماثلة والخسائر المتكبدة تاريخياً ومدعومة بتقديرات الإدارة.

تحولات القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو ارتباط مؤكد قد يؤثر على بيان الدخل الموحد، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للمشتقة مباشرة في بيان الدخل الموحد بجانب التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له التي تعود إلى الخطر المتحوط له. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. يتم إطفاء أية تسوية حتى ذلك الوقت على البند المتحوط له باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي في بيان الدخل الموحد كجزء من معدل الفائدة الفعلي للبند على مدى عمره المتبقي.

تحولات التدفقات النقدية

عند تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط للتغير في التدفقات النقدية العائد إلى خطر محدد مصاحب للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو معاملة متوقعة على نحو كبير يمكن أن تؤثر على بيان الدخل الموحد فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في بيان المركز المالي الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في نفس الفترة كتحوط للتدفقات النقدية إلى بيان الدخل كتسوية لإعادة التصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الدخل الموحد وبمعدل البند في بيان الدخل الشامل. أي جزء غير فعال في التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به مباشرة في بيان الدخل الموحد. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. في التحوط المتوقع لمعاملة متوقعة فإن المبلغ التراكمي المعترف به في الدخل الشامل الآخر من الفترة التي يصبح فيها التحوط فعالاً يعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد كتسوية لإعادة التصنيف عندما تحدث المعاملة المتوقعة وتأثر على بيان الدخل. في حالة عدم توقع حدوث المعاملة المتوقعة يعاد تصنيف الرصيد المتبقي في الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى بيان الدخل الموحد كتسوية لإعادة تصنيف.

(د د) المطلوبات المحتملة

تتضمن المطلوبات المحتملة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتزامات المجموعة فيما يتعلق بتعهدات أحادية الجانب لشراء/ بيع عملات وغيرها. هذه المطلوبات غير مدرجة في بيان المركز المالي الموحد، ولكن تم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة ما لم تكون بعيدة.

(ه ه) أرقام المقارنة

فيما عدا في الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير أو يتطلب خلاف ذلك يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة.

(و و) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

يتعامل البنك مع العديد من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بما في ذلك العقود الآجلة على أساس الوعد للعملات الأجنبية، والمقايضات على أساس الوعد لمعدل الربح، والمقايضات على أساس العملات والخيارات التي يتم الدخول فيها على أساس الوعد للتحوط من تقلبات العملة و معدلات الربح و المخاطر المالية الأخرى.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتضمن المشتقات التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لم يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات للمتاجرة. تقاس المشتقات التي يحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد. تقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر إضافة إلى بعض الأدوات المالية غير المشتقة كأدوات تحوط في العلاقات المؤهلة للتحوط. عند التخصيص المبدئي للتحوط تقوم المجموعة رسمياً بتوثيق العلاقة بين الأداة أو الأدوات

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ز) الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر أعلاه وأهداف المجموعة وسياساتها وعملياتها لقياس وإدارة المخاطر ورأس المال للمجموعة.

تشتمل أعمال المجموعة على تحمل مخاطر بالصورة المستهدفة وإدارتها بصورة مهنية. الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة هي تحديد جميع المخاطر الرئيسية بالمجموعة وقياس تلك المخاطر وإدارة مراكز الخطر وتحديد السقوف. تقوم المجموعة بالمراجعة المنتظمة لسياسات وأنظمة المخاطر لديها لتعكس التغييرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات بالسوق.

هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة، تعرف المجموعة المخاطر على إنها احتمال الخسائر أو الأرباح الضائعة، والتي قد تكون ناجمة عن عوامل داخلية أو خارجية. يتولى أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية العامة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للمجموعة والإشراف عليه.

شكل المجلس عدة لجان متخصصة تقوم بتقديم تقاريرها للمجلس مباشرة كما تقوم نيابة عن المجلس بدعم كفاءة أعمال الإدارة والتي تتضمن لجنة المكافآت والحوافز والمزايا ولجنة الترشيحات والحوكمة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام. الهدف الأساسي للجنة المكافآت والحوافز والمزايا المسؤولة عن مساعدة مجلس الإدارة في مسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بمجالات التعويضات والمكافآت من خلال توفير التوجيه العام بشأن استراتيجية التعويضات والمكافآت في البنك، والتأكد من أن سياسات التعويضات والمكافآت والممارسات تتوافق مع التوجيهات التنظيمية وتقييم الحوافز والتوصية بها لمجلس الإدارة وغيرها من الخطط القائمة على الأسهم المصممة بعناية لجذب الأفراد المؤهلين والكفؤين والاحتفاظ بهم. تطوير سياسة المكافآت لجذب الموظفين والاحتفاظ بهم وتحفيزهم، وإدارة ذوي الكفاءات العالية الذين يتمتعون بالمهارات اللازمة لتحقيق أهداف البنك عامًا بعد عام. وتتحمل اللجنة مسؤولية التأكد من تحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والبنك وموظفيه. وتجتمع اللجنة على فترات منتظمة خلال العام لأداء ولايتها والامتثال لها.

تتولى لجنة الترشيحات والحوكمة مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على هيكل وتكوين مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى دعم تنفيذ ممارسات حوكمة الشركات في البنك.

تصنف المجموعة الموجودات غير المتداولة والمجموعات المحتفظ بها للبيع إذا كان من المقرر إسترداد قيمتها الدفترية بشكل أساسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. يتم قياس الموجودات غير المتداولة والمجموعات المحتفظ بها للبيع بأقل من قيمتها الدفترية أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. تكاليف البيع هي التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى عملية بيع أحد الموجودات (والمجموعة المحتفظ بها للبيع)، باستثناء تكاليف التمويل ونفقات ضريبة الدخل.

لا يُنظر إلى معايير التصنيف كمحتفظ بها للبيع على أنها مستوفاة إلا عندما يكون البيع محتملاً بشكل كبير، ويكون الأصل أو لمجموعة المحتفظ بها للبيع الفوري في حالته الحالية. يجب أن تشير الإجراءات المطلوبة لإتمام البيع إلى أنه من غير المرجح إجراء تغييرات كبيرة على البيع أو سحب قرار البيع. يجب أن تلتزم الإدارة بخطة بيع الأصل والبيع المتوقع أن يكتمل في غضون عام واحد من تاريخ التصنيف.

يتم عرض الموجودات و المتطلبات المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع بشكل منفصل كبنود حالية في بيان المركز المالي الموحد. ويتم تضمين التدفقات النقدية في بيان التدفقات النقدية الموحد ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل في الإيضاح رقم 39.

4. إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة

الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والالتزامات المالية للمجموعة تتضمن الموجودات المالية النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية وأرصدة لدى البنوك والاستثمارات المالية وموجودات تمويل ومشتقات الأدوات المالية وموجودات أخرى محددة تتضمن الالتزامات المالية حسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك تمويل ومطلوبات أخرى محددة. كما تتضمن الأدوات المالية حقوق أشباه حقوق الملكية والمطلوبات المحتملة والتعهدات المدرجة ضمن بنود خارج الميزانية العمومية.

إدارة المخاطر

تعرض المجموعة للمخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية
- المخاطر الأخرى

4. إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

هدف لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام هو مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته المتعلقة بالحوكمة والرقابة المتعلقة بالمجموعة. ويتم دعم ذلك من خلال إدارة المخاطر والتقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية ووظائف التدقيق الداخلي والخارجي وعملية مراقبة الإلتزام بالقوانين واللوائح ومدونة قواعد السلوك المهني للمجموعة. يتمثل دور اللجنة في رفع التقارير إلى مجلس الإدارة وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بميثاق لجنة التدقيق وإدارة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرار أمام مجلس الإدارة.

ويتم مساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام في هذه المهام من قبل إدارات التدقيق الداخلي والإمتثال.

بالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه، قامت الإدارة أيضًا بتأسيس عدد من اللجان الداخلية متعددة الوظائف مثل لجنة الإدارة، ولجنة الائتمان والاستثمار، ولجنة الأصول والخصوم (ALCO)، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC) ولجنة الأصول الخاصة (SAC). المسؤولة عن تطوير ومراقبة سياسات إدارة المخاطر للمجموعة في مجالاتها المحددة.

وتساعد مجموعة منفصلة لإدارة المخاطر، تتبع الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإلتزام، في تنفيذ المسؤولية الرقابية لمجلس الإدارة.

تعمل وظيفة مجموعة المخاطر ضمن إطار تقبل المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة. يحدد الإطار المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك ويضع وفقًا لذلك حدود وضوابط المخاطر المناسبة. تقوم المجموعة بمراقبة وإدارة المخاطر والإلتزام بالحدود. تتم مراجعة إطار وسياسات وأنظمة تقبل المخاطر للمجموعة بشكل منتظم، لتعكس التغييرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة.

يحدد بيان تقبل المخاطر وإطار العمل الخاص بالبنك مدى تحمل المخاطر الذي يتم ترجمته إلى إطار حدود المخاطر أو الأهداف أو التدابير الخاصة بفئات المخاطر الرئيسية من خلال المصرف والمجموعة المصرفية. وبالتالي فإن تحديد الرغبة في المخاطرة يضمن إدارة المخاطر بشكل استباقي وفقًا للإطار.

يقوم مجلس الإدارة وكذلك الإدارة بمراجعة واعتماد مدى تقبل المخاطر وإطار العمل على أساس سنوي للتأكد من أنها تتوافق مع بيئة أعمال المصرف ومتطلبات أصحاب المصلحة واستراتيجيتهم. يتم تحديد مستويات تحمل المخاطر عند مستويات تحفيز مختلفة، مع خطط تصعيد وإجراءات محددة بوضوح.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق أحد العملاء أو الطرف المقابل للموجودات المالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر مالية وتنشأ هذه المخاطر بشكل أساسي من موجودات التمويل وأرصدة لدى البنوك واستثمارات مالية وموجودات أخرى محددة.

يشتمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان للمجموعة على التالي:

- وضع هيكل صلاحيات وسقوف للموافقة على تجديد الأنشطة التمويلية.
- مراجعة وتقييم مخاطر التعرض الائتماني وفقًا لهيكل الصلاحيات والسقوف قبل اعتماد التسهيلات للعملاء. وتخضع عمليات التجديد ومراجعة الأنشطة التمويلية لنفس عملية المراجعة.
- تنويع أنشطة التمويل والاستثمار.
- الحد من التركيزات الائتمانية في القطاعات الصناعية والمواقع الجغرافية ولدى الأطراف الأخرى.
- المراجعة المستمرة لمدى الإلتزام بالسقوف المعتمدة للتعرض فيما يتعلق بالأطراف الأخرى والقطاعات والبلدان ومراجعة السقوف بما يتماشى مع استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.

ويوجد إطار شامل لسقوف مخاطر الائتمان التي تقوم بمراقبة الجودة الشاملة لمحفظة الائتمان للبنك بالإضافة إلى المحافظ الأساسية. بالإضافة إلى ذلك يتم تحديد مستويات مخاطر تركز محددة على مستوى المنتج، والجغرافيا، والأطراف الأخرى والتي تندرج في المنظمة المعنية.

تتولى لجنة الائتمان والاستثمار المسؤولية اليومية عن جميع الأمور المتعلقة بمخاطر الائتمان، بما في ذلك تفسير وتطبيق سياسة الائتمان والاستثمار ومراقبة محفظة التعرض وحدود الدول. تقوم لجنة الائتمان والاستثمار بمراجعة وإدارة سياسات مخاطر الموجودات والموافقات والتعرضات والاسترداد المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر الامتثال. وهي تعمل كمنتدى عام لمناقشة أي جانب من جوانب المخاطر التي تواجه أو التي من المحتمل أن تواجه المصرف مما يؤدي إلى إضرار بسمعة المصرف أو خسارة مالية له. كما تشرف أيضا على عمليات لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة الموجودات الخاصة.

إضافة إلى ذلك، تدير المجموعة مخاطر التعرض الائتماني بالحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً وبتحديد مدة التعرض. قد تعتمد المجموعة في بعض الحالات على إنهاء عمليات معينة أو التنازل عنها لأطراف أخرى لتخفيف مخاطر الائتمان.

وتجري مراجعة منتظمة لوحدات الأعمال، والسياسات الائتمانية للمجموعة من قبل إدارتي التدقيق الداخلي والإلتزام.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألف ريال قطري

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(1) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر قائمة المركز المالي الموحد. يظهر الحد الأقصى للمخاطر بإجمالي الأرصدة قبل تأثير التخفيف عن طريق استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات.

التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بموجودات مالية مسجلة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

2024	2025	
7,746,907	7,971,126	أرصدة لدى بنوك مركزية
2,488,250	5,796,109	أرصدة لدى بنوك
125,274,016	138,481,616	موجودات تمويل
51,599,360	58,680,158	استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين
187,108,533	210,929,009	

التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى

10,470,912	8,924,209	خطابات ضمان
8,434,271	9,384,918	تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
740,849	2,255,115	اعتمادات مستنديه
19,646,032	20,564,242	

يمثل الجدول أعلاه سيناريو أسوأ الحالات لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به للتعزيزات الائتمانية الأخرى المرفقة. بالنسبة للموجودات المسجل في بيان المركز المالي الموحد، استندت المخاطر الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الواردة في بيان المركز المالي الموحد.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بضمان مالي هو كامل المبلغ الذي قد يكون بإمكان المجموعة دفعه في حالة استدعاء الضمان. الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالتزام تمويل هو المبلغ الكامل للالتزام. في كلتا الحالتين فإن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر أكبر بكثير من المبلغ المعترف به كمطلوبات في بيان المركز المالي الموحد.

(2) تركيز مخاطر الائتمان لموجودات مالية ذات تعرض لمخاطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يحلل الجدول التالي مخاطر ائتمان المجموعة بقيمتها الدفترية (بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي تعزيز ائتماني آخر) بحسب المناطق الجغرافية. استنادا إلى مقر إقامة أطرافها المقابلة:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألفريال قطري

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(2) تتركز مخاطر الائتمان لموجودات مالية ذات تعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

31 ديسمبر 2025					موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:
الإجمالي	دول أخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر	
7,971,126	497,327	447,306	-	7,026,493	أرصدة لدى بنوك مركزية
5,796,109	3,480,301	151,638	722,719	1,441,451	أرصدة لدى بنوك
138,481,616	12,116,519	369,527	1,815,855	124,179,715	موجودات تمويل
58,680,158	2,802,771	-	2,545,958	53,331,429	استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين
210,929,009	18,896,918	968,471	5,084,532	185,979,088	

31 ديسمبر 2024					موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:
الإجمالي	دول أخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر	
7,746,907	303,281	438,848	-	7,004,778	أرصدة لدى بنوك مركزية
2,488,250	416,128	143,344	120,936	1,807,842	أرصدة لدى بنوك
125,274,016	5,307,500	243,740	1,375,972	118,346,804	موجودات تمويل
51,599,360	2,455,839	18,749	1,572,507	47,552,265	استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين
187,108,533	8,482,748	844,681	3,069,415	174,711,689	

31 ديسمبر 2025					بنود خارج الميزانية العمومية
الإجمالي	دول أخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر	
8,924,209	238,499	110,013	2,067,282	6,508,415	خطابات ضمان
9,384,918	51,488	-	-	9,333,430	تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
2,255,115	1,505,239	-	-	749,876	اعتمادات مستنديه
20,564,242	1,795,226	110,013	2,067,282	16,591,721	

31 ديسمبر 2024					بنود خارج الميزانية العمومية
الإجمالي	دول أخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر	
10,470,912	899,850	110,141	2,186,975	7,273,946	خطابات ضمان
8,434,271	3,654	-	-	8,430,617	تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
740,849	-	-	-	740,849	اعتمادات مستنديه
19,646,032	903,504	110,141	2,186,975	16,445,412	

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(2) تتركز مخاطر الائتمان لموجودات مالية ذات تعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

قطاعات الصناعة

فيما يلي تحليل قطاعات الصناعة طبقاً للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة من عناصر المركز المالي الموحد. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالقيمة الإجمالية قبل احتساب تأثير التخفيف من خلال استبعاد العمليات المتقابلة واتفاقيات الضمانات.

صافي التعرض للمخاطر 2024	صافي التعرض للمخاطر 2025	صافي التعرض للمخاطر
63,581,862	75,341,112	حكومة
9,778,764	8,876,858	المؤسسات غير المصرفية
4,070,876	4,982,301	صناعة
14,760,907	20,147,421	تجارية
26,370,364	27,569,126	خدمات
5,359,577	5,257,120	مقاولات
25,593,550	28,012,094	عقارات
35,772,938	39,024,471	أفراد
1,819,695	1,718,506	أخرى
19,646,032	20,564,242	مطلوبات محتملة
206,754,565	231,493,251	الإجمالي

يعرض الجدول تحليل للأطراف المقابلة عن طريق تعيين وكالة تصنيف:

2024	2025	درجات التصنيف المُقابلة
68,593,488	78,006,212	AAA إلى AA-
9,585,443	14,979,680	A+ إلى A-
98,274,414	102,359,949	BBB إلى BBB-
22,286,133	25,923,682	BB+ إلى B-
8,012,597	10,223,728	غير مصنفة
206,752,075	231,493,251	الإجمالي

(3) الجودة الائتمانية

تستخدم المجموعة مقياس يتراوح من 1 إلى 10 للعلاقة الائتمانية، إذ تحل الدرجات 1-7 على ائتمان عام، و8 و9 و10 تحل على ائتمان متعثر. يتم منح جميع الائتمانات تصنيفاً وفقاً لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لإدخال تحسينات على منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثرة.

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع مجموعة آلية التقييم الداخلي لعلاقة التصنيف ضمن الموجودات التمويلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في ولائحة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(3) الجودة الائتمانية (تتمة)

تحليل الجودة الائتمانية
يقدم الجدول التالي تفاصيل عن الجودة الائتمانية:

	2024			2025			
	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
الموجودات التمويلية							
العملة (الدرجات من 1 إلى 7)							
المبلغ الإجمالي	155,419,688	-	24,510,365	166,216,948	-	24,169,416	142,047,532
الربح المؤجل	(24,871,618)	-	(6,675,078)	(22,391,790)	-	(5,799,780)	(16,592,010)
القيمة الدفترية	130,548,070	-	17,835,287	143,825,158	-	18,369,636	125,455,522
المتعثرة (الدرجات من 8 إلى 10)							
المبلغ الإجمالي	2,556,441	2,556,441	-	2,488,626	2,488,626	-	-
الربح المؤجل	(81,741)	(81,741)	-	(72,267)	(72,267)	-	-
القيمة الدفترية	2,474,700	2,474,700	-	2,416,359	2,416,359	-	-
مخصص انخفاض القيمة	(7,688,208)	(2,289,858)	(1,473,870)	(7,691,766)	(2,228,268)	(1,654,412)	(3,809,086)
الربح المعلق	(60,546)	(60,546)	-	(68,135)	(68,135)	-	-
صافي القيمة الدفترية	125,274,016	124,296	16,361,417	138,481,616	119,956	16,715,224	121,646,436
استثمارات مالية - دين (التكلفة المضافة)							
عاملة (AAA إلى B و NR)	49,140,002	-	-	55,897,312	-	-	55,897,312
دون المستوى (CCC+ إلى D)	41,629	41,629	-	41,629	41,629	-	-
مخصص انخفاض القيمة	49,181,631	41,629	49,140,002	55,938,941	41,629	-	55,897,312
القيمة الدفترية	(41,436)	(40,493)	(943)	(40,948)	(40,493)	-	(455)
مخصص انخفاض القيمة	49,140,195	1,136	49,139,059	55,897,993	1,136	-	55,896,857

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية
في 31 ديسمبر 2025

ألفاريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة) (ب) مخاطر الائتمان (تتمة) (3) الجودة الائتمانية (تتمة)

2024				2025			
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
7,308,059	-	-	7,308,059	7,523,820	-	-	7,523,820
686,855	686,855	-	-	705,388	705,388	-	-
7,994,914	686,855	-	7,308,059	8,229,208	705,388	-	7,523,820
(248,007)	(248,007)	-	-	(258,082)	(258,082)	-	-
7,746,907	438,848	-	7,308,059	7,971,126	447,306	-	7,523,820
مستحق من بنوك مركزية							
عاملة (AAA إلى B- و NR)							
دون المستوى (CCC+ إلى D)							
مخصص الخفاض القيمة							
القيمة الدفترية							
مستحق من بنوك							
عاملة (AAA إلى B- و NR)							
دون المستوى (CCC+ إلى D)							
مخصص الخفاض القيمة							
القيمة الدفترية							
التزامات القروض والضمان المالي							
عاملة (درجات 1 إلى 7)							
متعددة (درجات من 8 إلى 10)							
مخصص الخفاض القيمة							
القيمة الدفترية							
19,479,339	-	1,424,145	18,055,194	20,417,616	-	1,289,024	19,128,592
166,693	166,693	-	-	146,626	146,626	-	-
19,646,032	166,693	1,424,145	18,055,194	20,564,242	146,626	1,289,024	19,128,592
(112,187)	(102,224)	(7,455)	(2,508)	(89,367)	(82,825)	(2,653)	(3,889)
19,533,845	64,469	1,416,690	18,052,686	20,474,875	63,801	1,286,371	19,124,703

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(3) الجودة الائتمانية (تتمة)

النقد وما في حكمه

تحتفظ المجموعة بنقد وما في حكمه بمبلغ 2,234 مليون ريال قطري في 31 ديسمبر 2025 (2024: 2,115 مليون ريال قطري). يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى بنوك مركزية ومؤسسات مالية في الأطراف المقابلة مصنفة في التصنيفات AA- إلى AA++ الأقل استناداً إلى تصنيفات من وكالات خارجية فيما عدا مبلغ 643 مليون ريال قطري (2024: 543 مليون ريال قطري) غير مصنفة.

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال العادية من الأطراف المقابلة. وبصفة عامة، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الإضافية المحتفظ بها من قبل المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات للمجموعة.

القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل منخفضة القيمة الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2025 هي 70.8 مليون ريال قطري (2024: 165.9 مليون ريال قطري).

إن قيمة التعاقد للموجودات المالية المشطوبة خلال السنة، خاضعاً لنشاط الإنفاذ كما في 31 ديسمبر 2025 هو 0.7 مليون ريال قطري (2024: 195.1 مليون ريال قطري).

موجودات التمويل المعاد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة ترتيبات لتمديد فترة السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل وتأجيل السداد. تستند سياسات وممارسات إعادة الهيكلة إلى مؤشرات أو معايير وبحسب تقدير الإدارة فإنه من المرجح جداً استمرار الدفع. تتم مراجعة هذه السياسات على نحو مستمر.

(4) الضمان المعاد حيازته

يتم بيع العقارات المعاد حيازتها في أقرب وقت عملي ممكن مع استخدام المتحصلات لتخفيض المديونية القائمة. يتم تصنيف العقارات المعاد حيازتها في بيان المركز المالي الموحد ضمن الموجودات الأخرى.

(5) سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجود تمويلي أو رصيد الاستثمار في أدوات ذات طبيعة دين وأية مخصصات خاصة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن الموجود التمويلي أو الضمان الخاص به غير قابل للتحويل وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للعميل / المصدر مثل عدم مقدرة العميل / المصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات التمويلية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموماً على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه.

(6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم له. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكناً، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضاً بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

1. انخفاض درجتين للتصنيف من 1 إلى 4 أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من 5 إلى 6.
2. التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهراً الماضية.
3. التسهيلات متأخرة السداد بعدد 60 يوماً كما في تاريخ التقرير.
4. أي سبب آخر وفقاً لتقدير الإدارة أن الأدلة على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تتمة)

تصنيف مخاطر الائتمان

يتم تحديد تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى خطر التعثر. تختلف هذه العوامل بناءً على طبيعة التعرض ونوع المقرض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، والتي قد تؤدي إلى نقل تعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة.

وضع هيكل المدة لاحتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج تحليلية لتحليل البيانات المجمعة ووضع تقديرات للتعرضات لمخاطر احتمالية التعثر وكيفية توقع تغييرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغييرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية في مختلف المناطق الجغرافية التي يتعرض فيها المجموعة لمخاطر.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للتمويل قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغيير في ظروف السوق واحتفاظ العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. التمويل القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بتمويل معاد التفاوض عليه كتمويل جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكل التمويل بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية تمويل بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة التمويل المعاد التفاوض عليه للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب ائتمانية في الـ 12 شهرا الماضية تحت المرحلة 2.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع الطرف الذي يتم تمويله التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحصيل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- يكون الطرف الذي يتم تمويله قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من 90 يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة؛ أو

- تم التصنيف الداخلي على أنه 8 أو 9 أو 10 بما يتماشى مع تصنيفات مصرف قطر المركزي لفئات دون القياسية أو المشكوك في تحصيلها أو الخسارة على التوالي.

عند تقييم ما إذا كان المقرض متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:

- التقييم الكمي أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي

إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على حد سواء المعلومات المستقبلية. أجرى البنك تحليل الارتباط التاريخي وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. تم اختبار هذه المتغيرات الاقتصادية لكل من اتجاه الارتباط ومستوى الارتباط بمحفظة البنك الخاصة ومعدلات التخلف عن السداد على مستوى السوق.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر والتعرض عند التعثر والخسارة عند التعثر باختلاف الأداة المالية. يتم تحديث تنبؤات هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من التوقعات الاقتصادية العالمية؛ بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالدول والتوقعات الاقتصادية التي ينشرها بشكل دوري البنك الدولي (Pink Sheet) ومصرف قطر المركزي، والتي تقدم أفضل عرض تقديري للاقتصاد وأسعار السلع خلال الفترة القادمة إلى خمس سنوات. يتم الحصول على توقعات متغير الاقتصاد الكلي حتى العمر المتبقي للتعرضات بعد خمس سنوات من خلال تحليل السلاسل الزمنية، أي المتوسط المتحرك / متوسط الارتداد حسب الاقتضاء. يتم الحصول على تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر باستخدام النموذج الهيكلي "merton-vasicek" لجميع المحفظة باستثناء محفظة التجزئة. يتم إجراء تحليل الانحدار لالتقاط آثار متغيرات الاقتصاد الكلي المستقبلية على محفظة التجزئة.

الائتمان وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وتقييم الإدارة تحت كل من السيناريوهات الأساسية، والسيناريوهات الأخرى، مضروبة في ترجيحات السيناريو ذات الصلة. يحدد هذا ما إذا كانت الأداة المالية بأكملها في المرحلة 1 أو المرحلة 2 أو المرحلة 3 وبالتالي ما إذا كان يجب تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو على مدى فترة الإستحقاق بالكامل. بعد هذا التقييم، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنها إما الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً (المرحلة 1)، أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى كامل الفترة (المرحلة 2).

كما هو الحال مع أي تنبؤات اقتصادية، فإن احتمالات التنبؤ الأساسي تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة. يعتبر البنك أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقدير للنتائج المحتملة ويتم اعتبار السيناريوهات على أنها تلتقط أوجه عدم اليقين في توقعات السيناريو الأساسي.

افتراضات اقتصادية متغيرة

كانت أهم افتراضات نهاية السنة المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2025 هي أسعار النفط (2026-2027: 84.6 دولار أمريكي للبرميل (النسبة المئوية لتركيز ائتمان القطاع الخاص (2026-2027: 67.8٪) ونسبة التغير في حجم الصادرات (2026-2027: 7.53٪).

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي هيكل المصطلحات للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر (PD)؛
- الخسارة عند التعثر (LGD)؛
- قيمة التعرض عند التعثر (EAD).

تستمد هذه المعايير عمومًا من النماذج الإحصائية التي تم وضعها داخليًا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التعثر (PD) هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء ويتم استكمالها ببيانات احتمالية التعثر الخارجية عند توفرها.

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تتمة)

إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

وقد نظر البنك في تأثير الشكوك المحتملة بسبب الصراع الجيوسياسي وما نتج عنها من اضطرابات في سلسلة التوريد وارتفاع معدلات الأرباح العالمية من خلال بناء السيناريو المجهد وأوزانه. استخدم البنك أحدث التوقعات الاقتصادية المنشورة في أكتوبر 2023، والتي تتضمن التأثير المستمر للانكماش الاقتصادي على مستوى العالم بسبب ارتفاع التضخم. لا تزال التوقعات بالنسبة لحولة قطر إيجابية ومن المتوقع أن يستمر النمو بطريقة قوية على مدى السنوات الـ 5 المقبلة. تواصل الإدارة الحفاظ على نظرة حذرة وجميع الاحتمالات التراكمية لجميع سيناريوهات الانكماش المعقولة مع الأخذ في الاعتبار توقعات الأساسية كنقطة انطلاق كوزن احتمالي للسيناريو المجهد لمعالجة مخاوف الانكماش الاقتصادي.

بالإضافة إلى السيناريو الاقتصادي الأساسي، يقدم فريق مخاطر الائتمان بالبنك أيضًا سيناريوهات أخرى محتملة جنبًا إلى جنب مع ترجيح السيناريوهات. يتم تعيين عدد السيناريوهات الأخرى المستخدمة بناءً على تحليل كل نوع منتج رئيسي لضمان تسجيل الأحداث المعقولة. يتم إعادة تقييم عدد السيناريوهات وخصائصها في تاريخ كل تقرير. في 31 ديسمبر 2025، بالنسبة لجميع المحافظ، خلص البنك إلى أن ثلاثة سيناريوهات تصور بشكل مناسب أوجه عدم اليقين في توقعات الاقتصاد الكلي، أي السيناريو الأساسي؛ النظر في توقعات الاقتصاد الكلي المنشورة، والسيناريو المحسن والسيناريو المجهد؛ النظر في المدى الطويل مصطلح القلب الملحوظ في توقعات الاقتصاد الكلي. يتم تحديد ترجيح السيناريو من خلال مزيج من التحليل الإحصائي وأحكام ائتمان الخبراء، مع مراعاة مجموعة النتائج المحتملة التي يمثلها كل سيناريو مختار. إن أوزان السيناريو المأخوذة في الاعتبار لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة اعتبارًا من 31 ديسمبر 2025 هي السيناريو الأساسي: 50-70٪، السيناريو المحسن: 22-27٪، والسيناريو المجهد: 23-28٪. يتم إجراء تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان بناءً على تقييم مخاطر

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

(6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تتمة)

افتراضات اقتصادية متغيرة (تتمة)

عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر من موجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، تشتمل قيمة التعرض عند التعثر على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية

مخصص الخسارة

يعرض الجدول التالي تسويات بين رصيد الافتتاح والإغلاق لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل المبالغ المقارنة حساب المخصص للخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس وفقاً لمعيار المحاسبة المالية ذي الصلة.

الخسارة عند التعثر (LGD) هو حجم الخسارة المحتملة في حالة التعثر عن السداد. تقدر المجموعة معلمات الخسارة عند التعثر بناءً على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة بنسبة 50% قيمة التعرض عند التعثر بما يتماشى مع مقررات لجنة بازل (BCBS) والتي اقترحت قيمة التعرض عند التعثر غير المضمون بنسبة 45%. تأخذ نماذج قيمة الخسارة عند التعثر في الاعتبار القيمة الإضافية المتوقعة لفئة الضمانات العقارية ويفترض البنك أن النسبة العالية جداً للخصومات المطبقة على قيمة الضمان وفقاً لمصرف قطر المركزي تعوض أي عوامل أخرى تؤثر على قيمة الخسارة عند التعثر كعامل خصم أو استرداد أو تكاليف إدارية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر (EAD) التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في ولائحة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألف ريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة) (ب) مخاطر الائتمان (تتمة) مخصص الخسارة (تتمة)

الموجودات التمويلية	2024			2025		
	مرحلة 3	مرحلة 2	مرحلة 1	مرحلة 3	مرحلة 2	مرحلة 1
الرصيد في 1 يناير	7,090,705	1,897,433	3,966,408	7,748,754	1,473,870	3,924,480
التحويلات للمرحلة 1	-	(53,642)	53,642	-	(2,068)	2,068
التحويلات للمرحلة 2	-	41,674	(6,900)	(23,592)	30,875	(7,283)
التحويلات للمرحلة 3	-	(104,338)	(2,541)	12,195	(10,413)	(1,782)
مخصص الخفض القيمة للسنة، بالصفى	854,450	575,930	(84,956)	110,895	161,331	(108,722)
المبالغ المشطوبة	(195,064)	(195,064)	-	(728)	-	-
تعديلات العملات الأجنبية والتصنيفات الأخرى	(1,337)	-	(1,173)	(99,020)	817	325
الرصيد في 31 ديسمبر	7,748,754	2,350,404	3,924,480	7,759,901	1,654,412	3,809,086

أدوات دين مسجلة بالتكلفة المطفأة	2024			2025		
	مرحلة 3	مرحلة 2	مرحلة 1	مرحلة 3	مرحلة 2	مرحلة 1
الرصيد في 1 يناير	105,517	104,270	1,247	41,436	40,493	943
إسترداد / مخصص الخفض القيمة للسنة، بالصفى	1,710	1,966	(256)	(488)	-	(488)
موجودات محفظتها للبيع	(65,791)	(65,743)	(48)	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر	41,436	40,493	943	40,948	40,493	455

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية
في 31 ديسمبر 2025

ألفيريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة) (ب) مخاطر الائتمان (تتمة) مخصص الخسارة (تتمة)

		2024			2025				
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة 3	مرحلة 2	مرحلة 1	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة 3	مرحلة 2	مرحلة 1	مستدق من بنوك مركزية	
237,572	237,572	-	-	248,007	248,007	-	-	الرصيد في 1 يناير	
10,435	10,435	-	-	10,075	10,075	-	-	مخصص الخفض القيمة للسنة، بالصافي	
248,007	248,007	-	-	258,082	258,082	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر	
		2024			2025				
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة 3	مرحلة 2	مرحلة 1	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة 3	مرحلة 2	مرحلة 1	مستدق من بنوك	
19,782	19,665	-	117	19,795	19,665	-	130	الرصيد في 1 يناير	
13	-	-	13	(88)	(67)	-	(21)	(استرداد) / مخصص الخفض القيمة للسنة، بالصافي	
-	-	-	-	(9)	(1)	-	(8)	تعديلات العملات الأجنبية والتصنيفات الأخرى	
19,795	19,665	-	130	19,698	19,597	-	101	الرصيد في 31 ديسمبر	
		2024			2025				
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة 3	مرحلة 2	مرحلة 1	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة 3	مرحلة 2	مرحلة 1	الائتمان خارج الميزانية العمومية الخاصة لمخاطر الائتمان	
81,520	53,762	23,752	4,006	112,187	102,224	7,455	2,508	الرصيد في 1 يناير	
-	-	(2)	2	-	-	-	-	التحويلات للمرحلة 1	
-	-	2	(2)	-	-	-	-	التحويلات للمرحلة 2	
-	1,578	(1,578)	-	-	-	-	-	التحويلات للمرحلة 3	
30,667	46,884	(14,719)	(1,498)	(22,820)	(19,399)	(4,802)	1,381	(استرداد) / مخصص الخفض القيمة للسنة، بالصافي	
112,187	102,224	7,455	2,508	89,367	82,825	2,653	3,889	الرصيد في 31 ديسمبر	

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة

والإجراءات العلاجية التي سيتم اتخاذها في إطار كل حالة جنباً إلى جنب مع الأشخاص المسؤولين. جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة أعضاء مجلس الإدارة و(ALCO). تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي على ضوء بازل 3 من خلال نسبتين رئيسيتين نسبة تغطية السيولة (LCR) لمراقبة المرونة قصيرة الأجل (30 يوم) لسيولة البنك ونسبة الرافعة المالية غير المعتمدة على المخاطر كمقياس إضافي موثوق معتمداً على متطلبات رأس المال.

نسبة تغطية السيولة محسوبة على أساس توجيهات مصرف قطر المركزي هي 454.2% (2024: 278.7%).

(2) التعرض لمخاطر السيولة

القياس الرئيس الذي يتم استخدامه من جانب المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مثال على ذلك، إجمالي الموجودات على إجمالي الالتزامات تبعاً لتواريخ استحقاقهم. يتضمن صافي الموجودات السائلة النقد وما يعادله واستثمار في أدوات ذات طبيعة دين والتي يوجد لها سوق نشط ناقصا الودائع من البنوك وأدوات ذات طبيعة دين والقروض الأخرى والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام احتساب مماثل، ولكنه غير مطابق، لقياس التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من مصرف قطر المركزي.

(3) تحليل الاستحقاق

يتم إجراء تحليل سيولة موجودات ومطلوبات وحقوق أشباه حقوق الملكية للمجموعة على أساس الفترة المتبقية في 31 ديسمبر إلى تاريخ استحقاقاتها التعاقدية. في حالة عدم وجود استحقاق تعاقدي متفق عليه للموجودات والمطلوبات وحقوق أشباه حقوق الملكية، يتم عندئذ تحليل الاستحقاق بناء على الاستحقاقات المتوقعة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من مقابلة التزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، مثال على ذلك، نتيجة لسحب ودائع العملاء أو النقد اللازم للارتباطات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات أدوات الدين أو طلب التأمينات النقدية بالنسبة لأدوات إدارة المخاطر وخطافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نقص الموارد المالية المتاحة لتمويل العملاء وأنشطة المتاجرة والاستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو احتمال عدم المقدرة على الوفاء بارتباطات التمويل.

إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها موجودة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالمؤسسة وأحداث على مستوى السوق بأكمله ويتضمن ذلك أحداث ائتمان واندماج واستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية.

(1) إدارة مخاطر السيولة

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة والتي تتكون إلى حد كبير من صكوك مصرف قطر المركزي واستثمارات متاجرة قصيرة الأجل، والودائع بين البنوك قصيرة الأجل، كما تحتفظ المجموعة باحتياطي قانوني لدى مصرف قطر المركزي. تراقب إدارة مخاطر السوق مخاطر السيولة للبنك على أساس يومي من خلال لوحة إدارة السيولة التي تلتقط العديد من مؤشرات السيولة في ظل ظروف السوق العادية والمتوترة على حد سواء. تشمل لوحة إدارة السيولة على النقاط التي سوف تساعد مسبقاً في تحديد نقص السيولة،

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألفريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

(3) تحليل الاستحقاق (تتمة)

الاجمالي	أكثر من 3 سنوات	سنة- 3 سنوات	6 أشهر - سنة	6-3 أشهر	حتى 3 أشهر	2025
8,971,445	6,686,776	7,091	-	43,158	2,234,420	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
5,796,109	-	2,123	32,274	-	5,761,712	أرصدة لدى البنوك
138,481,616	83,192,913	23,999,474	18,478,850	5,569,184	7,241,195	موجودات تمويل
60,249,013	24,459,072	8,446,525	18,270,865	7,625,145	1,447,406	استثمارات مالية
2,133,528	2,133,528	-	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
3,329,839	3,329,839	-	-	-	-	استثمارات عقارية
576,157	524,744	45,747	3,918	1,449	299	موجودات ثابتة
1,513,071	712,290	579,211	18,825	117	202,628	موجودات أخرى
221,050,778	121,039,162	33,080,171	36,804,732	13,239,053	16,887,660	إجمالي الموجودات

المطلوبات وأشباه حقوق الملكية

المطلوبات						
24,007,991	725,306	12,803,461	2,192,941	1,788,302	6,497,981	أرصدة حسابات البنوك
17,219,483	-	-	-	-	17,219,483	حسابات العملاء الجارية
11,074,236	6,066,278	4,750,000	171,881	-	86,077	صكوك تمويل
9,493,479	464,082	584,534	6,215,155	8,560	2,221,148	مطلوبات أخرى
61,795,189	7,255,666	18,137,995	8,579,977	1,796,862	26,024,689	إجمالي المطلوبات
125,507,141	11,104,922	7,273,396	29,075,014	15,021,502	63,032,307	أشباه حقوق الملكية
187,302,330	18,360,588	25,411,391	37,654,991	16,818,364	89,056,996	إجمالي المطلوبات وأشباه حقوق الملكية
33,748,448	102,678,574	7,668,780	(850,259)	(3,579,311)	(72,169,336)	فجوة الاستحقاق

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألفريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

(3) تحليل الاستحقاق (تتمة)

الاجمالي	أكثر من 3 سنوات	سنة- 3 سنوات	6 أشهر - سنة	6-3 أشهر	حتى 3 أشهر	2024
8,683,066	6,389,002	-	-	23,906	2,270,158	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
2,488,250	-	-	-	12,237	2,476,013	أرصدة لدى البنوك
125,274,016	78,236,950	19,510,093	10,956,025	7,612,789	8,958,159	موجودات تمويل
53,008,246	23,360,668	24,514,180	3,283,140	644,253	1,206,005	استثمارات مالية
1,100,365	1,100,365	-	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
2,467,793	2,467,793	-	-	-	-	استثمارات عقارية
355,853	214,648	128,027	10,046	3,018	114	موجودات ثابتة
2,214,142	1,745,229	117,473	26,905	1,956	322,579	موجودات أخرى
5,188,045	-	-	5,188,045	-	-	موجودات محتفظ بها للبيع
200,779,776	113,514,655	44,269,773	19,464,161	8,298,159	15,233,028	إجمالي الموجودات

المطلوبات وأشباه حقوق الملكية

المطلوبات	أرصدة حسابات البنوك	حسابات العملاء الجارية	صكوك تمويل	مطلوبات أخرى	مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مخصصة للبيع	إجمالي المطلوبات	أشباه حقوق الملكية	إجمالي المطلوبات وأشباه حقوق الملكية	فجوة الاستحقاق
24,017,183	2,363,142	8,711,291	487,870	1,462,986	10,991,894	أرصدة حسابات البنوك	أشباه حقوق الملكية	169,008,932	31,770,844
16,429,048	-	-	-	-	16,429,048	حسابات العملاء الجارية	أشباه حقوق الملكية	169,008,932	31,770,844
13,741,520	6,370,000	164,578	3,276,000	-	3,930,942	صكوك تمويل	أشباه حقوق الملكية	169,008,932	31,770,844
2,825,744	959,131	84,435	85,447	1,477	1,695,254	مطلوبات أخرى	أشباه حقوق الملكية	169,008,932	31,770,844
3,429,799	-	-	3,429,799	-	-	مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مخصصة للبيع	أشباه حقوق الملكية	169,008,932	31,770,844
60,443,294	9,692,273	8,960,304	7,279,116	1,464,463	33,047,138	إجمالي المطلوبات	أشباه حقوق الملكية	169,008,932	31,770,844
108,565,638	3,922,811	6,656,520	29,134,304	19,207,556	49,644,447	أشباه حقوق الملكية	أشباه حقوق الملكية	169,008,932	31,770,844
169,008,932	13,615,084	15,616,824	36,413,420	20,672,019	82,691,585	إجمالي المطلوبات وأشباه حقوق الملكية	أشباه حقوق الملكية	169,008,932	31,770,844
31,770,844	99,899,571	28,652,949	(16,949,259)	(12,373,860)	(67,458,557)	فجوة الاستحقاق	أشباه حقوق الملكية	169,008,932	31,770,844

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألفريال قطري

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

(3) تحليل الاستحقاق (تتمة)

تحليل استحقاق التدفقات النقدية غير المخصصة

2025	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصصة	حتى 3 أشهر	6-3 أشهر	6 أشهر -سنة	سنة- 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة حسابات البنوك	24,007,991	25,536,308	6,686,273	1,945,865	2,478,325	13,677,839	748,006
حسابات العملاء الجارية	17,219,483	17,219,483	17,219,483	-	-	-	-
صكوك تمويل	11,074,236	12,939,684	92,610	176,413	448,226	5,799,455	6,422,980
مطلوبات أخرى	9,493,479	9,493,477	2,221,148	8,560	6,215,155	584,533	464,081
إجمالي المطلوبات	61,795,189	65,188,952	26,219,514	2,130,838	9,141,706	20,061,827	7,635,067
أشباه حقوق الملكية	125,507,141	133,241,909	64,452,690	15,594,864	31,127,141	8,553,568	13,513,646
	187,302,330	198,430,861	90,672,204	17,725,702	40,268,847	28,615,395	21,148,713

2024	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصصة	حتى 3 أشهر	6-3 أشهر	6 أشهر -سنة	سنة- 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
أرصدة حسابات البنوك	24,017,183	25,328,787	11,178,157	1,626,856	728,804	9,313,678	2,481,292
حسابات العملاء الجارية	16,429,048	16,429,048	16,429,048	-	-	-	-
صكوك تمويل	13,741,520	18,232,884	3,945,137	1,580,377	728,804	9,313,678	2,664,888
مطلوبات أخرى	2,825,744	2,825,744	1,695,253	1,477	85,447	84,435	959,132
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مخصصة للبيع	3,429,799	3,429,799	844,823	37,209	40,650	1,586,053	921,064
إجمالي المطلوبات	60,443,294	66,246,262	34,092,418	3,245,919	1,583,705	20,297,844	7,026,376
أشباه حقوق الملكية	108,565,638	114,908,744	51,116,714	20,235,728	31,167,630	7,481,263	4,907,409
	169,008,932	181,155,006	85,209,132	23,481,647	32,751,335	27,779,107	11,933,785

بالرغم من أن نموذج القيمة المعرضة للخطر (VaR) هو أداة هامة لقياس مخاطر السوق إلا أن الافتراضات التي يستند إليها النموذج ينتج عنها بعض القيود وتتضمن ما يلي:

- تفترض فترة الاحتفاظ البالغة 10 أيام أنه من الممكن أن يتم التحوط أو الاستبعاد للمراكز خلال هذه الفترة. قد لا ينطبق ذلك على الموجودات غير القابلة للسيولة أو في الحالات التي يشهد فيها السوق نقص شديد في السيولة.
- إن مستوى الثقة بنسبة 99% لا يعكس الخسائر التي يمكن أن تقع بعد هذا المستوى. حتى ضمن النموذج المستخدم فإن هناك احتمال بنسبة 1% أن تتجاوز الخسائر القيمة المعرضة للخطر.
- يتم احتساب القيمة المعرضة للخطر بشكل يومي ولا يعكس التعرض الذي قد يحدث للمراكز خلال المتاجرة اليومية.
- استخدام البيانات التاريخية كأساس لتحديد النطاق المحتمل للعوائد المستقبلية قد لا يغطي دائما كافة السيناريوهات المحتملة، خاصة تلك ذات الطبيعة الاستثنائية.

يخضع الهيكل العام لحدود القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يتم تخصيص سقوف للقيمة المعرضة للمخاطر لمحافظة المتاجرة. تتم مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) وإبلاغ الإدارة العليا بها يوميا.

فيما يلي ملخص لمركز القيمة المعرضة للخطر لمحافظة المتاجرة للمجموعة في 31 ديسمبر وخلال السنة:

حد أدنى	حد أقصى	متوسط	في 31 ديسمبر	
15,670	24,968	20,076	23,859	2025 مخاطر سعر السهم 10 أيام (VaR) 99%
13,637	24,604	17,892	19,324	2024 مخاطر سعر السهم 10 أيام (VaR) 99%

قيود نموذج القيمة المعرضة للخطر تتم بهيكل مراكز وقياس الحساسية، متضمنة حدودا لمعالجة مخاطر التركيز المحتملة ضمن كل محفظة متاجرة. إضافة إلى ذلك فإن المجموعة تستخدم نطاقا واسعا من اختبارات الجهد لتجسيد الأثر المالي لمختلف السيناريوهات الاستثنائية للسوق، في الفترات التي تحدث فيها قلة سيولة ممتدة في السوق، على محافظ المتاجرة الفردية والمركز الكلي للمجموعة.

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنجم مخاطر السوق من مراكز مفتوحة في معدلات الربح ومؤشرات العملات والأسهم وكل ما يتعرض لتغيرات عامة أو محددة في السوق والتقلب في مستوى التغيرات في معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح وتوزيعات الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

تتركز مخاطر السوق الناجمة عن أنشطة المتاجرة وغير المتاجرة في مجموعة الخزينة ويتم مراقبتها بشكل يومي قبل إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر. يتم رفع تقارير بشكل منتظم إلى لجنة الأصول والخصوم (ALCO) ورؤساء وحدات العمل.

(1) إدارة مخاطر السوق

تسند الصلاحية الكلية عن مخاطر السوق إلى لجنة الموجودات والالتزامات (ALCO). إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر هي المسؤولة عن وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق (تخضع لمراجعة وموافقة مجلس الإدارة / لجنة الموجودات والالتزامات) والمراجعة اليومية لتطبيقاتها. الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر السوق هو تحديد وتصنيف وإدارة مخاطر السوق بطريقة مناسبة لضمان وحماية مصالح جميع المساهمين. تنظر المجموعة إلى إدارة مخاطر السوق كفاءة أساسية والغرض منها ليس لتحديد مخاطر السوق، ولكن بدلا من ذلك تعظيم المفاضلة بين المخاطر / العائد ضمن حدود واضحة المعالم. وجود مخاطر السوق يتطلب قياس حجم التعرض. هذا الإجراء هو مقدمة أساسية لإدارة المخاطر التي تتمثل في تخفيض التعرض والتحوط أو الحفاظ على رأس مال كاف لحماية المجموعة من خطر ضعف القدرة التشغيلية.

(2) التعرض لمخاطر السوق - محافظ المتاجرة

الأداة الأساسية المستخدمة لقياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن محافظ المتاجرة للمجموعة هي القيمة المعرضة للمخاطر (VaR). القيمة المعرضة للمخاطر في محافظ المتاجرة هي الخسارة المقدرة التي ستقع على المحفظة على مدى فترة محددة من الزمن (فترة الاحتفاظ) من تغيرات سلبية للسوق باحتمالية محددة (مستوى الثقة). نموذج القيمة المعرضة للمخاطر المستخدم من قبل المجموعة يستند إلى مستوى ثقة بنسبة 99% ويفترض فترة الاحتفاظ هي 10 أيام. يستند نموذج القيمة المعرضة للمخاطر بشكل رئيسي إلى المحاكاة التاريخية. بالأخذ في الاعتبار بيانات السوق للسنتين السابقتين والعلاقات الملاحظة بين أسواق وأسعار مختلفة، يقدم النموذج نطاق واسع من السيناريوهات المستقبلية المنطقية للحدوث لتغيرات أسعار السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية
في 31 ديسمبر 2025

ألفريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة) (د) مخاطر السوق (تتمة)

المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها محافظ غير المتاجرة هي مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. بسبب التغيرات في معدلات الربح في السوق، تتم إدارة مخاطر معدلات الربح بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الربح والحصول على حدود موافق عليها مسبقاً لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والالتزامات هي الجهة المراقبة للالتزام بهذه الحدود وتتساندتها الخزينة المركزية للمجموعة ضمن أنشطة رقابتها اليومية فيما يلي ملخص لمركز فجوة الربح للمجموعة على المحافظ لغير المتاجرة:

إعادة تسعير خلال

سعر الربح الفعلي %	غير حساسية للربح	أكثر من خمس سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	أقل من 3 أشهر	القيمة الدفترية	2025
-	6,613,976	-	79,891	43,158	2,234,420	8,971,445	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
%3.61	3,317,966	-	2,124	32,274	2,443,745	5,796,109	أرصدة لدى بنوك
%6.15	6,156,236	1,604,631	10,788,641	43,377,875	76,554,233	138,481,616	موجودات تمويل
%4.86	699,297	1,136,396	14,754,186	32,783,862	10,875,272	60,249,013	استثمارات مالية
-	16,787,475	2,741,027	25,624,842	76,237,169	92,107,670	213,498,183	
%4.83	-	-	46,087	399,616	23,562,288	24,007,991	أرصدة بنوك
%4.97	-	-	10,816,278	171,881	86,077	11,074,236	صكوك تمويل
-	-	-	10,862,365	571,497	23,648,365	35,082,227	
%3.69	-	97,532	11,000,785	51,377,636	63,031,188	125,507,141	أشباه حقوق الملكية
-	-	97,532	21,863,150	51,949,133	86,679,553	160,589,368	
-	16,787,475	2,643,495	3,761,692	24,288,036	5,428,117	52,908,815	فجوة حساسية معدل الربح
-	16,787,475	19,430,970	23,192,662	47,480,698	52,908,815	-	فجوة حساسية معدل الربح المتزاعم

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في ولائحة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألفاريال قطري

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(3) التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

إعادة تسعير خلال

سعر الربح الفعلي %	غير حساسة للربح	أكثر من خمس سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	أقل من 3 أشهر	القيمة الدفترية	2024
-	6,365,785	-	25,481	23,906	2,267,894	8,683,066	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
%4.34	305,075	-	-	12,237	2,170,938	2,488,250	أرصدة لدى بنوك
%6.88	31,149	1,469,781	9,722,901	43,117,420	70,932,765	125,274,016	موجودات تمويل
%4.99	479,215	650,992	21,204,107	19,640,852	11,033,080	53,008,246	استثمارات مالية
-	7,181,224	2,120,773	30,952,489	62,794,415	86,404,677	189,453,578	
%5.03	-	-	45,049	494,856	23,477,278	24,017,183	أرصدة بنوك
%3.70	-	-	6,534,578	3,276,000	3,930,942	13,741,520	صكوك تمويل
%0.00	-	-	6,579,627	3,770,856	27,408,220	37,758,703	
%4.36	-	11,242	10,025,865	48,884,084	49,644,447	108,565,638	أشياء حقوق الملكية
-	-	11,242	16,605,492	52,654,940	77,052,667	146,324,341	
-	7,181,224	2,109,531	14,346,997	10,139,475	9,352,010	43,129,237	فجوة حساسية معدل الربح
-	7,181,224	9,290,755	23,637,752	33,777,227	43,129,237	-	فجوة حساسية معدل الربح المتراكم

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألف ريال قطري

بذلك أثرا هاما على معدلات رأس المال التنظيمي للمجموعة وشركاتها التابعة المصرفية. نتائج هذه السياسة هي أن التحوط بشكل عام يصبح ضروريا فقط عندما يكون معدل المخاطر الهيكلية في عملة بعينها إلى موجودات مرجحة بالمخاطر مسجلة بتلك العملة تختلف بشكل جوهري عن معدل رأس المال للمنشأة قيد النظر. تقوم المجموعة إضافة إلى مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر فيما يتعلق بالعملة الأجنبية بمراقبة أية مخاطر تركز فيما يتعلق بأية عملة فردية بخصوص تحويل تعاملات العملة الأجنبية والموجودات والمطلوبات النقدية إلى العملة الوظيفية المعنية للمجموعة وفيما يتعلق بتحويل العمليات الأجنبية إلى عملة العرض للمجموعة.

صافي التعرض المفتوح لمخاطر العملة الأجنبية 31 ديسمبر (ألف ريال قطري)

2024	2025	صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية:
474	362	جنيه إسترليني
(16,092,920)	(17,541,313)	دولار
5,750	7,883	يورو
51,713	47,533	عملات أخرى

تم تثبيت سعر صرف الريال القطري للدولار الأميركي وتعرض المجموعة لمخاطر العملة محدود بذلك القدر، تقوم المجموعة باستخدام عقود تبادل آجلة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية من أجل الحد من مخاطر تقلب العملات الأخرى.

يبين الجدول التالي تأثير التغير المنطقي الممكن حدوثه في معدلات صرف العملات مقابل الريال القطري على صافي الربح للسنة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المتغيرة:

زيادة / (انخفاض)

2024	2025	التغير بنسبة 5% في معدل صرف العملة
24	18	جنيه إسترليني
(804,646)	(877,066)	دولار أمريكي
288	394	يورو
2,586	2,377	عملات أخرى

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر سعر السهم غير المتاجر به من أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى.

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(3) التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

تحليل الحساسية - تتمة

إن إدارة مخاطر معدلات الربح مقابل حدود فجوة معدل الربح تكملها مراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لمختلف السيناريوهات المعيارية وغير المعيارية لمعدلات الربح. السيناريوهات المعيارية التي تؤخذ في الاعتبار بشكل شهري تتضمن 100 نقطة أساس لهبوط أو صعود متناظر في كافة منحنيات العائدات حول العالم و50 نقطة أساس صعوداً أو هبوطاً في أكبر من جزء الاثني عشر شهرا في كافة منحنيات العائدات. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة لزيادة أو نقصان في معدلات ربح السوق بافتراض عدم وجود حركة لا متماثلة في منحنيات العائدات ومركز مالي ثابت:

حساسية صافي الربح	زيادة متناظرة 100 نقطة أساس	نقصان متناظر 100 نقطة أساس
2025 في 31 ديسمبر	275.66 مليون	(275.66 مليون)
2024 في 31 ديسمبر	205.7 مليون	(205.7 مليون)

تدار المراكز الشاملة لمخاطر معدل الربح لغير المتاجرة من قبل إدارة الخزينة للمجموعة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والدفوعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات إدارة المخاطر لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة. تستخدم أدوات إدارة المخاطر لإدارة مخاطر معدلات الربح.

(4) التعرض لمخاطر السوق الأخرى - محافظ لغير المتاجرة

التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بنتائج المراكز الهيكلية لسفوف العملات الأجنبية على صافي استثمارات المجموعة في الشركات التابعة الأجنبية والفروع الأجنبية. إن سياسة المجموعة هي فقط التحوط من مثل هذه المخاطر عندما يكون لعدم القيام

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(4) التعرض لمخاطر السوق الأخرى – محافظ لغير المتاجرة (تتمة)

مخاطر سعر السهم (تتمة)

الأثر على الربح والخسارة		الأثر على حقوق المساهمين		التغير في أسعار الأسهم %	مؤشرات الأسواق
2024	2025	2024	2025		
26,333	35,674	13,480	25,443	%10 - /+	بورصة قطر
-	-	809	1,571	%10 - /+	سوق البحرين للأوراق المالية
-	-	85,165	86,798	%10 - /+	سوق لندن للأوراق المالية
-	-	110,094	110,552	%10 - /+	سوق فيينا للأوراق المالية

تقع المسؤولية الرئيسية عن تطوير وتنفيذ الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية على الإدارة العليا من خلال كل وحدة أعمال والوحدات الوظيفية. يتم دعم هذه المسؤولية من خلال تطوير معايير على مستوى المجموعة ككل لإدارة مخاطر التشغيل في المجالات التالية:

- تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها بصورة منتظمة
- إدارة الحوادث والوقائع، ووضوح حلول للمشاكل ورفع تقارير المخاطر بصورة مستمرة على مستوى البنك.
- الإنذار المبكر بزيادة التعرض للمخاطر من خلال رصد مؤشرات المخاطر الرئيسية.
- الفصل بين الواجبات والرقابة الثنائية.
- مطابقة ومراقبة العمليات.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية وغيرها من المتطلبات القانونية.
- السياسات والإجراءات المناسبة.
- تطوير خطط التعافي من الكوارث وخطط استمرارية العمل.
- حماية أمن المعلومات.
- التدريب والتطوير المهني؛
- المعايير الأخلاقية ومعايير التجارية.
- المخاطر المنقولة، بما في ذلك التأمين والاستعانة بمصادر خارجية متى ما كان ذلك فعالاً.

تم إعداد التحليل أعلاه على افتراض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية إلى آخره. ويستند إلى الارتباط التاريخي لأسهم حقوق الملكية بالمؤشر ذي الصلة. قد تكون التغيرات الفعلية مختلفة عن المعروضة أعلاه.

(هـ) المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والكوادر والنظم أو من أحداث خارجية، والتي تشمل ولكن لا تقتصر على، المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال الشرعي، إلا أنها لا تغطي مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية. إن هدف المجموعة هو وضع هيكل لإطار عمل قوي وديناميكي ومستدام لإدارة المخاطر التشغيلية لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة وضبط والتقرير عن المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألف ريال قطري

وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، احتسبت المجموعة نسب رأس المال وفقاً للتوجيهات الجديدة لبازل 3 ابتداءً من الفترة المنتهية في 31 مارس 2024. إن الحد الأدنى التنظيمي للمجموعة وفقاً لمصرف قطر المركزي، بما في ذلك هامش الحفاظ على رأس المال وهامش البنوك ذات التأثير الهام محلياً ونظامياً والعبء الرأسمالي وفقاً لإجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للدعامة الثانية، هو 14.84%..

مركز رأس المال النظامي للمجموعة بموجب بازل 3 ولوائح مصرف قطر المركزي في 31 ديسمبر كما يلي:

2024	2025	
بازل 3	بازل 3	
25,921,175	28,448,198	حقوق الملكية المشتركة من الفئة 1
29,975,566	32,448,198	رأس المال من الفئة 1
1,759,534	1,715,759	رأس المال من الفئة 2
31,735,100	34,163,957	إجمالي رأس المال النظامي

2024	2025	الموجودات المرجحة بالمخاطر
بازل 3	بازل 3	
132,718,248	133,512,964	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان
9,776,967	10,584,769	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق
9,272,885	9,836,885	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية
151,768,100	153,934,618	إجمالي موجودات مرجحة بالمخاطر
31,735,100	34,163,957	رأس المال النظامي
17.1%	18.5%	نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة 1
20.9%	22.2%	نسبة كفاية إجمالي رأس المال

الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بموجب بازل 3 حسب لوائح مصرف قطر المركزي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على النحو التالي:

الحد الأدنى طبقاً لمصرف قطر المركزي	الفعلي	
6.00%	18.5%	نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة 1 بدون هامش الأمان التحوطي لرأس المال
8.50%	18.5%	نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة 1 متضمنة هامش الأمان التحوطي لرأس المال
10.50%	21.1%	نسبة رأس المال من الفئة 1 متضمنة هامش الأمان التحوطي لرأس المال
12.50%	22.2%	إجمالي نسبة رأس المال متضمنة هامش الأمان التحوطي لرأس المال
13.00%	22.2%	إجمالي رأس المال متضمنة هامش الأمان التحوطي لرأس المال وهامش البنوك ذات التأثير الهام على النظام المالي المحلي
15.03%	22.2%	إجمالي رأس المال متضمنة هامش الأمان التحوطي لرأس المال وهامش البنوك ذات التأثير الهام على النظام المالي المحلي وأعباء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال حسب الدعامة 2

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(د) مخاطر الائتمان

تشمل مخاطر الائتمان مخاطر الائتمان التنظيمي والقانوني. مخاطر الائتمان هي مخاطر تعرض المجموعة لمخاطر مالية أو مخاطر تتعلق بالسمعة من خلال فرض عقوبات أو غرامات نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها وأفضل ممارسات السوق (بما في ذلك المعايير الأخلاقية). تسعى إدارة الائتمان في المجموعة بشكل استباقي إلى تعزيز إدارة مخاطر الائتمان وإطار عمل الرقابة الداعم. تعمل المجموعة في سوق يوجد فيه مستوى كبير من نشاط التغيير التنظيمي، وبالتالي فإن مخاطر الائتمان هي مجال تركيز رئيسي للإدارة العليا. يراقب الدور الذي يقوم به الائتمان هذه المخاطر من خلال الرجوع إلى المقاييس ذات الصلة بالمجموعة، ومراجعة تقارير وتقييمات الوقائع، وتقييمات المخاطر والرقابة المتعلقة بخُطى الدفاع الأول والثاني، ونتائج التقييمات التنظيمية، ومراجعة نتائج التدقيق الداخلي والخارجي تقارير التدقيق. وتتم معالجة الضوابط في الوقت المناسب.

(و) إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل الحرص على ثقة المستثمر والمقرض والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضاً الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعتبر المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمان الذين يمكن الحصول عليهما بمركز رأس مال متين.

لقد التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي خلال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً.

5. استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية لعدم اليقين حول التقديرات

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الصادر عنها التقرير. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف.

(1) مخصص خسائر الائتمان

تقييم ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للأصل المالي زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي وإدخال معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع إيضاح 4 (ب) (6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة لمزيد من المعلومات.

(2) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر سوق يمكن تحديده باستخدام أساليب. بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر، والتي تفتقر إلى شفافية السعر، فإن القيمة العادلة لها تكون أقل موضوعية وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام استناداً إلى مخاطر السيولة والتركز وعدم اليقين حول عوامل السوق وافتراضات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بحد ذاتها.

تحدد القيمة العادلة لكل استثمار على حده وفقاً لسياسات التقييم العامة وهي كالتالي:

1. بالنسبة للاستثمارات المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أفضل أسعار عرض مدرجة في السوق عند إقفال اليوم في تاريخ بيان المركز المالي.
2. بالنسبة للاستثمارات غير المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أحدث عمليات البيع أو الشراء الهامة مع أطراف أخرى والتي تمت أو هي في طور الانتهاء، عند عدم وجود عمليات حديثة قد تمت أو هي في طور الانتهاء، عندئذ تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لاستثمارات مماثلة، أما بالنسبة لغيرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أو غيرها من طرق التقييم ذات الصلة.

3. بالنسبة للاستثمارات التي لها تدفقات نقدية ثابتة أو من الممكن تقديرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الأرباح الحالية لاستثمارات مماثلة في الشروط والخصائص.
4. بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس القيمة العادلة لها باستخدام أي من الطرق الواردة أعلاه فإنها تسجل بالتكلفة.

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

(1) تقييم الأدوات المالية

السياسة المحاسبية للمجموعة المتعلقة بقياس القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة. تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقاً للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس:

- المستوى 1: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى 2: أساليب تقييم استناداً إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام: أسعار سوق مدرجة في السوق النشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- المستوى 3: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها استناداً إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألفريال قطري

قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ بيان المركز المالي والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق الذين يتصرفون على أساس تجاري.

كما أخذت مجموعة المصرف في الاعتبار التأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، والتي تعتبر أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو التي يمكن ملاحظتها. ومع ذلك، لا تزال الأسواق متقلبة والمبالغ المسجلة تظل حساسة لتقلبات السوق.

(2) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية السنة وفق مستوى القيمة العادلة الذي يصف فيه قياس القيمة العادلة:

قياس القيمة العادلة باستخدام

مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها (المستوى 3)	مدخلات هامة يمكن ملاحظتها (المستوى 2)	أسعار مدرجة في أسواق مالية نشطة (المستوى 1)	الإجمالي	2025
-	52,096	-	52,096	أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):
				استثمارات مالية:
-	-	356,737	356,737	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	253,830	-	253,830	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	1,025,939	-	1,025,939	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	-	1,138,117	1,138,117	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	74,001	-	74,001	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	1,105,519	-	1,105,519	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	396,877	-	396,877	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	357,542	-	357,542	أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألفريال قطري

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(2) تصنيف الموجود المالي (تتمة)

قياس القيمة العادلة باستخدام

قياس القيمة العادلة باستخدام				2024
مدخلات هامية لا يمكن ملاحظتها (المستوى 3)	مدخلات هامية يمكن ملاحظتها (المستوى 2)	أسعار مدرجة في أسواق مالية نشطة (المستوى 1)	الإجمالي	
-	26,291	-	26,291	أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات): استثمارات مالية:
-	-	263,334	263,334	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	638,145	-	638,145	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	-	1,034,075	1,034,075	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
74,563	36,914	-	111,477	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	1,100,944	-	1,100,944	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	720,076	-	720,076	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
2,243,255	826,295	373,862	3,443,412	موجودات محتفظ بها للبيع
-	374,526	-	374,526	أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات)

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والتي تم قيدها بالتكلفة المطفأة تساوي القيمة الدفترية، ولذلك لم تدرج ضمن جدول مستويات القيمة العادلة، فيما عدا الاستثمارات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ قيمتها العادلة 3,240 مليون ريال قطري (2024: 1,589 مليون ريال قطري) والتي تم التوصل إليها باستخدام المستوى 1 من ترتيب القيمة العادلة. تفاصيل تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم 7.

خلال عامي 2025 و 2024 لم تكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والثاني لقياسات القيمة العادلة ولم يتم إجراء تحويلات إلى المستوى 3 من ترتيب القيمة العادلة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألفريال قطري

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(2) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه التسويات بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية للاستثمارات ضمن المستوى 3 والتي تم قيدها بالقيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2025	المبيعات /التحويلات	المشتريات	إجمالي (الخسارة)/الربح المسجلة في بيان الدخل الموحد / حقوق الملكية الموحدة	في 1 يناير 2025	
74,001	(562)	-	-	74,563	استثمارات في حقوق الملكية
74,001	(562)	-	-	74,563	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

في 31 ديسمبر 2024	المبيعات /التحويلات	المشتريات	إجمالي (الخسارة)/الربح المسجلة في بيان الدخل الموحد / حقوق الملكية الموحدة	في 1 يناير 2024	
74,563	(336,059)	-	-	410,622	استثمارات في حقوق الملكية
-	(1,270,314)	-	-	1,270,314	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
-	(452,317)	-	-	452,317	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
74,563	(2,058,690)	-	-	2,133,253	موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

(3) الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر لموجوداتها غير الملموسة لاحتمال الإطفاء. يتم تحديد هذه التقدير بعد وضع اعتبار للمنافع الاقتصادية المتوقعة تلقيها من استخدام الموجودات غير الملموسة.

الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة لا تطفأ ولكنه يجري اختبارها سنويا لانخفاض القيمة. تتم مراجعة تقييم العمر غير المحدد سنويا لتحديد ما إذا كان من الممكن الاستمرار في دعم العمر غير المحدد. في حالة ذلك، فإنه يجري تغيير العمر الإنتاجي من غير المحدد إلى المحدد على أساس مستقبلي.

(4) الأعمار الإنتاجية للعقارات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر للعقارات والمعدات لاحتمال الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد وضع اعتبار للاستخدام المتوقع للأصل والبلى والتقاعد الفعلي والتقاعد الفني والتجاري.

(5) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقيم المجموعة ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض القيمة بالنسبة لجميع الموجودات غير المالية في تاريخ كل تقرير. يتم اختبار جميع الموجودات غير المالية لانخفاض القيمة عندما تتوفر مؤشرات على أنه من المحتمل أن تصبح القيم الدفترية غير قابلة للاسترداد. عند القيام بإجراء احتساب للقيمة قيد الاستخدام يجب على الإدارة أن تقدر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل وأن تختار معدل الخصم المناسب بغرض احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

6 | القطاعات التشغيلية

لدى المجموعة أربعة قطاعات تشغيلية كما هو موضح أدناه وهي تمثل القطاعات الاستراتيجية للمجموعة. تقدم القطاعات الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة وتدار بشكل منفصل بناء على إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية. يقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل قطاع استراتيجي بشكل شهري. يشرح الملخص التوضيحي التالي العمليات في كل قطاع يصدر عنه التقرير في المجموعة.

الأعمال

المصرفية للشركات

تشتمل على الخدمات المقدمة لمستثمري المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات المالية والكيانات الاستثمارية.

الأعمال

المصرفية للأفراد

تشتمل على الخدمات المقدمة للعملاء الأفراد من خلال الفروع المحلية للمصرف والتي تشمل حسابات جارية وتوفير وبطاقات ائتمانية وخطوط الائتمان الشخصية ورهون.

وحدات

المجموعة الأخرى

الخرينة والاستثمار والتمويل ووظائف مركزية أخرى.

شركات

تابعة محلية ودولية

تشتمل على شركات المجموعة التابعة المحلية والدولية والتي تم توحيدها في البيانات المالية للمجموعة.

يفاس الأداء بناء على ربح القطاع قبل الضريبة الذي تم إدراجه في تقارير الإدارة الداخلية التي تمت مراجعتها من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة. يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء حيث ترى الإدارة أن معلومات كهذه هي المعنية بشكل كبير بتقييم نتائج قطاعات معينة ذات صلة بمنشآت أخرى تعمل في مثل هذه المجالات.

تم إدراج المعلومات التي تتعلق بالنتائج والموجودات والمطلوبات لكل قطاع يصدر عنه التقرير مذكور أدناه:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألفريال قطري

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

6. القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات عن القطاعات التشغيلية

2025	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	وحدات المجموعة الأخرى	شركات تابعة محلية ودولية	غير محدد	الاجمالي
إيرادات خارجية:						
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار	7,509,612	2,371,930	37,123	387,204	-	10,305,869
صافي إيرادات رسوم وعمولات	280,700	462,481	148,084	12,676	-	903,941
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	-	-	48,014	11,647	-	59,661
الحصة من نتائج شركات زميلة	-	-	79,872	4,018	-	83,890
إيرادات أخرى	-	-	12,084	1,832	-	13,916
إجمالي الإيرادات	7,790,312	2,834,411	325,177	417,377	-	11,367,277
صافي الربح المنسوب إلى أشباه حقوق الملكية	(2,604,877)	(1,337,411)	(562,436)	(223,294)	-	(4,728,018)
(التكلفة) / الإيراد فيما بين القطاعات	(3,021,479)	944,040	2,077,439	-	-	-
صافي ربح القطاع بعد الضريبة	1,760,490	1,916,614	1,596,382	97,095	(540,400)	4,830,181
موجودات القطاع المعلن عنها	134,378,455	31,385,505	50,508,502	4,778,316	-	221,050,778
مطلوبات و أشباه حقوق الملكية للقطاع	74,324,395	60,581,616	47,506,456	4,889,863	-	187,302,330

2024	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	وحدات المجموعة الأخرى	شركات تابعة محلية ودولية	الاجمالي
إيرادات خارجية:					
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار	7,962,318	2,223,200	12,580	520,705	10,718,803
صافي إيرادات رسوم وعمولات	313,551	396,784	145,253	11,762	867,350
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	-	-	49,490	44,575	94,065
الحصة من نتائج شركات زميلة	-	-	59,552	6,935	66,487
إيرادات أخرى	-	-	-	2,577	2,577
إجمالي الإيرادات	8,275,869	2,619,984	266,875	586,554	11,749,282
صافي الربح المنسوب إلى أشباه حقوق الملكية	(2,796,236)	(1,427,455)	(543,224)	(221,423)	(4,988,338)
(التكلفة) / الإيراد فيما بين القطاعات	(2,904,258)	929,352	1,974,906	-	-
صافي ربح القطاع بعد الضريبة	1,517,555	1,470,037	1,577,352	34,968	4,599,912
موجودات القطاع المعلن عنها	123,210,196	28,767,736	41,417,143	7,384,701	200,779,776
مطلوبات و أشباه حقوق الملكية للقطاع	61,423,711	57,395,208	42,753,106	7,436,907	169,008,932

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألفريال قطري

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

7. القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

2025	القيم العادلة من خلال الدخل الاخر	القيمة العادلة من الدخل	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	8,971,445	8,971,445	8,971,445
أرصده لدى البنوك	-	-	5,796,109	5,796,109	5,796,109
موجودات تمويل	-	-	138,481,616	138,481,616	138,481,616
استثمارات مالية:					
- أدوات من فئة حقوق الملكية	1,212,118	356,737	-	1,568,855	1,568,855
- أدوات من فئة الدين	1,502,396	1,279,769	55,897,993	58,680,158	58,703,026
موجودات أخرى	-	-	238,384	238,384	238,384
	2,714,514	1,636,506	209,639,377	213,736,567	213,759,435
حسابات البنوك	-	-	24,007,991	24,007,991	24,007,991
حسابات العملاء الجارية	-	-	17,219,483	17,219,483	17,219,483
تمويل صكوك	-	-	11,074,236	11,074,236	11,074,236
مطلوبات أخرى	-	-	9,493,479	9,493,479	9,493,479
أشبه حقوق الملكية	-	-	125,507,141	125,507,141	125,507,141
	-	-	187,302,330	187,302,330	187,302,330

2024	القيم العادلة من خلال الدخل الاخر	القيمة العادلة من الدخل	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	8,683,066	8,683,066	8,683,066
أرصده لدى البنوك	-	-	2,488,250	2,488,250	2,488,250
موجودات تمويل	-	-	125,274,016	125,274,016	125,274,016
استثمارات مالية:					
- أدوات من فئة حقوق الملكية	1,145,552	263,334	-	1,408,886	1,408,886
- أدوات من فئة الدين	1,821,020	638,145	49,140,195	51,599,360	51,615,756
موجودات أخرى	-	-	222,067	222,067	222,067
موجودات محتظ بها للبيع	-	-	5,188,045	5,188,045	5,188,045
	2,966,572	901,479	190,995,639	194,863,690	194,880,086
حسابات البنوك	-	-	24,017,183	24,017,183	24,017,183
حسابات العملاء الجارية	-	-	16,429,048	16,429,048	16,429,048
تمويل صكوك	-	-	13,741,520	13,741,520	13,741,520
مطلوبات أخرى	-	-	2,825,744	2,825,744	2,825,744
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مخصصة للبيع	-	-	3,429,799	3,429,799	3,429,799
أشبه حقوق الملكية	-	-	108,565,638	108,565,638	108,565,638
	-	-	169,008,932	169,008,932	169,008,932

المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة تعتبر قيمتها الدفترية هي تقريبا معقول لقيمتها العادلة.

8. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

2024	2025	
936,159	1,000,319	النقد في الصندوق
6,363,521	6,613,976	احتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي (1)
638,766	412,517	أرصدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي
992,627	1,202,715	أرصدة لدى مصارف مركزية أخرى
(248,007)	(258,082)	يخصم: مخصص انخفاض القيمة (2)
8,683,066	8,971,445	

(1) يمثل الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي احتياطياً الزامياً غير متاح للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

(2) لقد عرّض الوضع الاقتصادي في لبنان نظامه المصرفي المحلي إلى درجة كبيرة من حالة عدم اليقين، وعدم الوضوح الحالي عن حجم الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي وشركة بيت التمويل العربي التابعة للبنك. في ظل هذه الظروف، اتبعت مجموعة المصرف نهجاً متحفظاً وخلفت انخفاضاً في القيمة على مستوى الشركة الأم لتغطية تعرضها بالكامل لشركتها التابعة المستقلة شركة بيت التمويل العربي الناتجة عن الاستثمار والإيداعات لدى المجموعة. تم تكوين مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة في البيانات المالية الموحدة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المستحقة من مصرف لبنان المركزي، والتي تأثرت بشكل أساسي بعدم الوضوح.

9. أرصدة لدى البنوك

2024	2025	
1,246,886	783,188	أرصدة مدينة من سلع المرابحة
956,084	1,714,653	ودائع وكالة
305,075	3,317,966	حسابات جارية
(19,795)	(19,698)	يخصم: مخصص انخفاض القيمة
2,488,250	5,796,109	

10. موجودات التمويل

		(أ) حسب النوع
2024	2025	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية:
86,924,191	91,973,316	مرابحة
28,852,070	30,798,216	مساومة
41,747,050	39,122,771	إجارة منتهية بالتملك
452,818	6,811,271	أخرى
157,976,129	168,705,574	إجمالي موجودات التمويل
(24,953,359)	(22,464,057)	يخصم: ربح مؤجل
133,022,770	146,241,517	إجمالي موجودات التمويل بالنافي من الربح المؤجل
(5,398,350)	(5,463,498)	يخصم: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل - منتظمة (المرطبتين 1 و 2)
(2,289,858)	(2,228,268)	مخصص خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية - انخفاض قيمتها الائتمانية (المرحلة 3)
(60,546)	(68,135)	أرباح معلقة
125,274,016	138,481,616	صافي موجودات التمويل

بلغت موجودات التمويل المنخفضة القيمة بعد خصم الأرباح المؤجلة مبلغ 2,416 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 والتي تمثل 1.65% من إجمالي موجودات التمويل بعد خصم الأرباح المؤجلة (31 ديسمبر 2024: 2,475 مليون ريال قطري والتي تمثل 1.86% من إجمالي موجودات التمويل بعد خصم الأرباح المؤجلة)

موجودات التمويل المعدلة

بالنظر إلى الظروف الاقتصادية التي أعقبت تفشي جائحة كوفيد-19، شجع مصرف قطر المركزي البنوك في قطر على تأخير السداد للقطاعات المتضررة، من خلال تعميم رقم 2022/15 وتمشيا مع متطلبات معيار المحاسبة المالية سيقوم البنك بإطفاء المبلغ المتبقي من الربح المؤجل على مدى الفترة المتبقية من التسهيلات التمويلية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألف ريال قطري

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

10. موجودات التمويل (تتمة)

(ب) الحركة في مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل كما يلي:

2024	2025	
7,090,705	7,748,754	الرصيد في 1 يناير
1,343,093	259,993	مخصص مكون خلال السنة
(488,643)	(149,098)	مخصص مسترد خلال السنة
854,450	110,895	صافي خسائر انخفاض في القيمة خلال السنة
(195,064)	(728)	أرصدة مشطوبة خلال السنة
(1,337)	(99,020)	تحويل وتعديلات عملات أجنبية
7,748,754	7,759,901	الرصيد في 31 ديسمبر *

* بالنسبة لمراحل مخصص انخفاض القيمة، راجع الإيضاح 4(ب).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية
في 31 ديسمبر 2025

ألفيريال قطري

10. موجودات التمويل (تتمة)

(ج) الحركة في مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية - حسب القطاع

المرحلة 3 الخصمت قيمتها التماثيا	الإجمالي			الرهن العقاري			أفراد			الشركات				
	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3		
2,350,404	1,473,870	3,924,480	825,923	183,699	825,923	315,159	33,326	880,281	25,580	1,370	21,316	1,759,349	1,255,475	2,196,960
(11,397)	18,394	(6,997)	848	(848)		(12,845)	20,891	(8,046)	-	-	-	1,448	(1,649)	201
207,384	161,331	(108,722)	(68,114)	(9,578)		24,568	(20,087)	32,752	121	(182)	(5,792)	213,140	191,178	(67,568)
(149,098)	-	-	-	(1,220)		(50,428)	-	-	(3,906)	-	-	(93,544)	-	-
58,286	161,331	(108,722)	(68,114)	(9,578)		(25,860)	(20,087)	32,752	(3,785)	(182)	(5,792)	119,596	191,178	(67,568)
(728)	-	-	-	-		(728)	-	-	-	-	-	-	-	-
(100,162)	817	325	311	817		(100,149)	5	9	2	-	4	(20)	-	1
2,296,403	1,654,412	3,809,086	758,968	174,090		275,731	34,130	904,996	21,797	1,188	15,528	1,880,373	1,445,004	2,129,594

* الرصيد في 1 يناير 2025

تحويلات بين المراحل

مكون خلال السنة

الاسترداد خلال السنة

صافي خسائر انخفاض القيمة خلال السنة

مشطوب خلال السنة

تعديلات عمليات أجنبية وتحويلات أخرى

* الرصيد في 31 ديسمبر 2025

تتضمن فوائد معلقة.

الشركات

الشركات الصغيرة والمتوسطة

أفراد

الرهن العقاري

الإجمالي

المرحلة 3 الخصمت قيمتها التماثيا	الإجمالي			الرهن العقاري			أفراد			الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات		
	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3
1,897,433	1,226,864	3,966,408	767,623	164,088	767,623	417,768	38,255	824,494	30,087	504	17,678	1,240,624	1,024,017	2,356,613	
72,105	(116,306)	44,201	658	(658)		(7,441)	15,053	(7,612)	5	(5)	-	79,541	(130,696)	51,155	
1,064,573	363,476	(84,956)	57,703	20,433		110,802	(19,982)	63,399	3,176	871	3,638	904,237	362,154	(209,696)	
(488,643)	-	-	-	(4,996)		(66,410)	-	-	(3,473)	-	-	(413,764)	-	-	
575,930	363,476	(84,956)	57,703	20,433		44,392	(19,982)	63,399	(297)	871	3,638	490,473	362,154	(209,696)	
(195,064)	-	-	-	-		(139,560)	-	-	(4,215)	-	-	(51,289)	-	-	
(164)	(1,173)	(1,173)	(61)	(164)		-	-	-	-	-	-	-	-	(1,112)	
2,350,404	1,473,870	3,924,480	825,923	183,699		315,159	33,326	880,281	25,580	1,370	21,316	1,759,349	1,255,475	2,196,960	

* الرصيد في 1 يناير 2024

تحويلات بين المراحل

مكون خلال السنة

الاسترداد خلال السنة

صافي خسائر انخفاض القيمة خلال السنة

مشطوب خلال السنة

تعديلات عمليات أجنبية وتحويلات أخرى

* الرصيد في 31 ديسمبر 2024

تتضمن فوائد معلقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألفريال قطري

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

10. موجودات التمويل (تتمة) (د) حسب القطاع

الإجمالي	أخرى	إجارة منتتهية بالتمليك	مساومة	مرابحة	2025
12,104,466	-	704,169	-	11,400,297	حكومي وشبه حكومي
10,116,673	8,330	1,144,645	164	8,963,534	مؤسسات مالية غير مصرفية
4,651,280	3,548	2,726	14,928	4,630,078	صناعة
21,469,470	6,137,197	1,476,974	121,277	13,734,022	تجارة
26,209,948	2,334	10,321,814	9,365	15,876,435	خدمات
7,735,193	7,303	752,771	364,846	6,610,273	مقاولات
40,368,906	579	24,717,586	155,583	15,495,158	عقارات
44,226,950	651,980	-	30,132,053	13,442,917	شخصي
1,822,688	-	2,086	-	1,820,602	أخرى
168,705,574	6,811,271	39,122,771	30,798,216	91,973,316	إجمالي موجودات التمويل
(22,464,057)					يخصم: ربح مؤجل
146,241,517					إجمالي موجودات التمويل بعد خصم الربح المؤجل
(5,463,498)					يخصم: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل - عاملة (المرحلتيين 1 و2)
(2,228,268)					مخصص للانخفاض في قيمة موجودات تمويل - انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة 3)
(68,135)					أرباح معلقة
138,481,616					صافي موجودات التمويل

ملاحظة:

تفاصيل موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك المصدرة كما في 31 ديسمبر 2025 مبينة في الإيضاح رقم 19 للبيانات المالية الموحدة

الإجمالي	أخرى	إجارة منتتهية بالتمليك	مساومة	مرابحة	2024
9,164,016	-	883,437	-	8,280,579	حكومي وشبه حكومي
11,341,623	-	1,351,915	254	9,989,454	مؤسسات مالية غير مصرفية
3,727,664	1,633	10,251	20,718	3,695,062	صناعة
16,327,012	10,894	1,550,260	110,340	14,655,518	تجارة
24,482,874	674	7,895,110	20,580	16,566,510	خدمات
7,696,665	19,714	875,461	363,381	6,438,109	مقاولات
42,397,166	-	29,174,332	148,635	13,074,199	عقارات
40,923,551	419,903	-	28,188,162	12,315,486	شخصي
1,915,558	-	6,284	-	1,909,274	أخرى
157,976,129	452,818	41,747,050	28,852,070	86,924,191	إجمالي موجودات التمويل
(24,953,359)					يخصم: ربح مؤجل
133,022,770					إجمالي موجودات التمويل بعد خصم الربح المؤجل
(5,398,350)					يخصم: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل - عاملة (المرحلتيين 1 و2)
(2,289,858)					مخصص لانخفاض في قيمة موجودات تمويل - انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة 3)
(60,546)					أرباح معلقة
125,274,016					صافي موجودات التمويل

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألفريال قطري

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

11. استثمارات مالية

2024			2025			
الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة	الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة	
						استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:
263,334	-	263,334	356,737	-	356,737	• فئة حقوق الملكية
638,145	638,145	-	1,279,769	1,025,939	253,830	• فئة أدوات دين - ذات معدل ثابت
901,479	638,145	263,334	1,636,506	1,025,939	610,567	
						استثمارات ذات طبيعة دين مصنفة بالتكلفة المطفأة (1)
46,884,016	46,884,016	-	52,645,891	52,645,891	253,830	- صكوك حكومة دولة قطر ومرابحة مصرف قطر المركزي
2,297,615	34,394	2,263,221	3,293,050	34,387	3,258,663	- ذات معدل ثابت
(41,436)	(34,352)	(7,084)	(40,948)	(34,352)	(6,596)	- يخصه: مخصص انخفاض القيمة*
49,140,195	46,884,058	2,256,137	55,897,993	52,645,926	3,252,067	
						مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
1,145,552	111,477	1,034,075	1,212,118	74,001	1,138,117	• فئة حقوق الملكية
1,821,020	720,076	1,100,944	1,502,396	396,877	1,105,519	• فئة أدوات دين - معدل أرباح ثابت
2,966,572	831,553	2,135,019	2,714,514	470,878	2,243,636	
53,008,246	48,353,756	4,654,490	60,249,013	54,142,743	6,106,270	

* للتعرف على المخصصات المرحلية لانخفاض القيمة، راجع إيضاح 4 (ب).

إيضاحات:

- (1) القيمة العادلة للاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر 2025 بلغت 55,924 مليون ريال قطري (2024): 49,135 مليون ريال قطري.
- (2) إن ترتيب القيمة العادلة والتحويلات بين مستويات القيمة العادلة مدرجة في الإيضاح رقم 5 (ب).

الحركة في مخصص انخفاض قيمة الأدوات ذات طبيعة أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة وأدوات حقوق الملكية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر كالتالي:

2024	2025	
279,268	164,384	الرصيد في 1 يناير
1,710	(488)	(استرداد) / مكون خلال السنة
(95,032)	-	محوّل لموجودات مُحتفظ بها للبيع
(21,562)	4	شطب/استرداد/تحويلات خلال السنة
164,384	163,900	الرصيد في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألفريال قطري

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

12. استثمارات في شركات زميلة

حركة الشركات الزميلة خلال السنة كما يلي:

2024	2025	
1,127,659	1,100,365	الرصيد في 1 يناير
3,123	(616)	فروق العملات الأجنبية وتغيرات أخرى
-	999,889	استثمارات مصنفة كشركات زميلة خلال السنة
(57,060)	-	محوّل لموجودات مُحتَظ بها للبيع
66,487	83,890	الحصة من نتائج الأعمال
(39,844)	(50,000)	توزيعات نقدية
1,100,365	2,133,528	الرصيد في 31 ديسمبر

نسبة الملكية (%)

2024	2025	أنشطة الشركة	بلد التأسيس	اسم الشركة
-	49.00%	تمويل	قطر	كيو إنفست
30.00%	30.00%	تمويل	قطر	شركة الجزيرة للتمويل
26.25%	18.75%	تأمين	قطر	الضمان الإسلامية للتأمين (ش.م.ع.ق.)
25.00%	25.00%	عقارات	قطر	شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م.

تم تصنيف شركة كيو إنفست كشركة تابعة خلال العام الذي بعد بيع جزء من حصة المصرف فيها، مما أدى إلى فقدان السيطرة فيما يلي المركز المالي وإيرادات ونتائج الشركات الزميلة استناداً إلى البيانات المالية كما في و للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و 2024

شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م.	الضمان للتأمين الإسلامي ش.م.ع.ق.	الجزيرة للتمويل	شركة كيو إنفست ذ.م.م.	31 ديسمبر 2025
4,857,639	716,823	1,147,179	5,996,149	إجمالي الموجودات
3,314,668	111,641	117,043	4,377,324	إجمالي المطلوبات
633,204	105,668	116,291	62,812	إجمالي الإيرادات
96,680	78,866	76,698	(13,635)	صافي الربح
24,125	18,650	23,268	(6,671)	حصة من الربح

شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م.	الضمان للتأمين الإسلامي ش.م.ع.ق.	الجزيرة للتمويل	31 ديسمبر 2024
4,857,639	1,530,190	1,053,585	إجمالي الموجودات
3,314,668	743,377	51,434	إجمالي المطلوبات
633,204	105,668	108,275	إجمالي الإيرادات
96,680	61,915	66,766	صافي الربح
24,125	20,703	20,894	حصة من الربح

13. استثمارات عقارية

2024	2025	
3,305,864	2,467,793	الرصيد في 1 يناير
4,420	22,073	إضافات
(15,516)	-	إستبعادات
140,129	778,029	تحويلات
(943,768)	-	محوّل لموجودات مُحتَظ بها للبيع
(83,188)	40,502	التغيرات في القيمة العادلة
59,852	21,442	تحويل وتعديلات عملات أجنبية
2,467,793	3,329,839	الرصيد في 31 ديسمبر

إيضاح:

الاستثمارات العقارية محتفظ بها لتحقيق إيرادات إيجارات أو لزيادة القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألفريال قطري

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

14. موجودات ثابتة

إجمالي	أعمال قيد التنفيذ	سيارات	أثاث و تراكيبات	معدات تقنية المعلومات	أراضي ومباني	
التكلفة:						
1,491,460	50,820	4,415	361,880	809,408	264,937	الرصيد في 1 يناير 2025
125,791	50,742	-	51,121	8,530	15,398	إضافات
(192)	-	(98)	(57)	(37)	-	إستبعادات
6,130	213	-	911	45	4,961	عملات أجنبية وتعديلات أخرى
159,276	(73,884)	-	2,615	69,574	160,971	تحويلات
1,782,465	27,891	4,317	416,470	887,520	446,267	الرصيد في 31 ديسمبر 2025
1,617,212	49,094	5,450	380,252	753,042	429,374	الرصيد في 1 يناير 2024
72,339	68,415	-	2,794	1,130	-	إضافات
(4,902)	(3)	(233)	(236)	(165)	(4,265)	عملات أجنبية وتعديلات أخرى
(33,017)	-	(802)	(23,549)	(8,666)	-	محوّل لموجودات مُحتَفَظ بها للبيع
(140,129)	(66,686)	-	2,619	64,067	(140,129)	تحويلات
(20,043)	-	-	-	-	(20,043)	إنخفاض القيمة
1,491,460	50,820	4,415	361,880	809,408	264,937	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
الاستهلاك المتراكم:						
1,135,607	-	4,038	337,600	679,211	114,758	الرصيد في 1 يناير 2025
68,897	-	116	10,394	50,496	7,891	استهلاك السنة
(120)	-	(67)	(49)	(4)	-	إستبعادات
1,924	-	-	917	41	966	عملات أجنبية وتعديلات أخرى
1,206,308	-	4,087	348,862	729,744	123,615	الرصيد في 31 ديسمبر 2025
1,101,687	-	4,636	349,038	638,700	109,313	الرصيد في 1 يناير 2024
67,170	-	218	12,189	49,172	5,591	الاستهلاك السنة
(615)	-	(69)	(341)	(59)	(146)	إستبعادات
(32,635)	-	(747)	(23,286)	(8,602)	-	محوّل لموجودات مُحتَفَظ بها للبيع
1,135,607	-	4,038	337,600	679,211	114,758	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
القيم الدفترية:						
515,525	49,094	814	31,214	114,342	320,061	الرصيد في 1 يناير 2024
355,853	50,820	377	24,280	130,197	150,179	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
576,157	27,891	230	67,608	157,776	322,652	الرصيد في 31 ديسمبر 2025

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألف ريال قطري

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

15. موجودات أخرى

2024	2025	إيضاح	
254,344	234,374		مشاريع قيد التطوير
26,291	52,096	15.1	أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية
46,348	35,475		مبالغ مدفوعة مقدماً
244,871	420,437		مقاصة وذمم مدينة أخرى
1,642,288	770,689		أخرى (1)
2,214,142	1,513,071		

إيضاحات:
(1) تتضمن قيمة عقارات تم إستلاكها مقابل تسوية موجودات تمويلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألفريال قطري

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

15. موجودات أخرى (تتمة)

15.1. أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

يبين الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. القيم الإسمية، والتي تشكل مؤشر لحجم العمليات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة قيمة التدفقات النقدية المستقبلية. وبالتالي، فإن القيمة التقديرية لا تعتبر مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان المحددة بالقيمة العادلة الموجبة أو السالبة للمشتقات. تتفق عقود المشتقات مع الشريعة الإسلامية واعتمدها لجنة الرقابة الشرعية للمجموعة.

2024			2025			
القيمة الإسمية	مطلوبات	موجودات	القيمة الإسمية	مطلوبات	موجودات	
(أ) محتفظ بها للمتاجرة:						
2,201,284	34,544	5,334	2,594,932	4,478	1,711	عقود وعد أجله لصرف العملات الأجنبية
72,800	-	2,373	-	-	2,373	عقود وعد مفاوضة معدلات الأرباح
(ب) محتفظ بها كتحوط للتدفقات النقدية:						
2,984,652	339,982	365	2,698,017	346,908	3,697	عقود وعد أجله لصرف العملات الأجنبية
2,912,000	-	9,395	-	-	-	عقود وعد مفاوضة معدلات الأرباح
179,605	-	8,824	1,206,995	6,156	46,688	عقود وعد مفاوضة عملات
8,350,341	374,526	26,291	6,499,944	357,542	52,096	

16. أرصدة من بنوك

تتضمن مستحقات الوكالة تسهيلات عديدة بفترات استحقاق تصل إلى 36 شهراً ويحتسب عنها نسبة ربح 2.71% إلى 5.03% (2024): فترات استحقاق تصل إلى 36 شهراً ويحتسب عنها نسبة ربح 3.30% إلى 5.75%). بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية الممنوحة مقابل الحصول على تمويل بمرايحة السلع والمعادن من خلال إتفاقيات إعادة الشراء 1,682 مليون ريال قطري (2024): 2,364 مليون ريال قطري

2024	2025	
13,556,654	10,476,205	مطلوبات وكالة
8,491,300	12,061,320	مرايحة سلع دائنة
1,891,420	1,381,399	اتفاقيات إعادة الشراء
45,049	46,087	حسابات جارية
32,760	42,980	مضاربة دائنة
24,017,183	24,007,991	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألف ريال قطري

17. حسابات العملاء الجارية

تتضمن شروط ترتيب الصكوك المذكورة أعلاه نقل بعض الموجودات المحددة بما في ذلك الموجودات الأصلية المؤجرة وموجودات الاجارة والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمجموعة إلى مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة، وهي شركة تابعة للمجموعة.

تسيطر المجموعة على الموجودات وسيستمر إدارتها من قبل المصرف ويتعهد المصرف بإعادة شراء تلك الموجودات في تاريخ الاستحقاق بنفس سعر الإصدار.

إن تفاصيل موجودات التمويل التي تدعم الصكوك كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

2024	2025	في 31 ديسمبر
3,016,002	1,372,390	مرايعة
12,330,441	9,387,994	إجارة
15,346,443	10,760,384	إجمالي موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك

يوضح الجدول أدناه استحقاقات الصكوك القائمة كما في نهاية السنة المشمولة بالتقرير:

2024	2025	سنة الاستحقاق
7,098,000	-	2025
164,577	171,881	2026
3,640,000	4,750,000	2028
2,730,000	2,730,000	2029
-	3,330,600	2030
13,632,577	10,982,481	

إن سندات الدين المذكورة أعلاه تشمل معدلات ربح ثابتة ومتغيرة. معدل الربح المدفوع على المتوسط أعلاه 4.21% (2024): 3.53%.

2024	2025	حسابات العملاء الجارية حسب القطاع:
1,741,799	2,497,687	- حكومة
207,244	230,991	- مؤسسات مالية غير مصرفية
4,025,162	3,895,095	- شركات
10,454,843	10,595,710	- أفراد
16,429,048	17,219,483	

18. صكوك تمويل

2024	2025	
14,668,250	13,741,520	الرصيد كما في 1 يناير
2,730,000	4,440,600	الصادرة خلال السنة
(3,640,000)	(7,098,000)	ناقصا: الاسترداد خلال السنة
(3,503)	(22,250)	ارباح مستحقة
(8,618)	5,063	علاوة / خصم) غير مطفاة
(4,609)	7,303	تحويل وتعديلات عملات أجنبية
13,741,520	11,074,236	الرصيد كما في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألفريال قطري

19. مطلوبات أخرى

2024	2025	إيضاح	
382,863	388,552		مصرفات مستحقة
428,183	439,681		شيكات مقبولة الدفع
15,703	11,759		دفعات مقدمة من عملاء
229,323	245,384		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (1)
410,446	452,258		دفعات بطاقات الفيزا وشبكة الصراف الآلي
230,163	231,413		تأمينات نقدية
115,133	120,878	38	المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية
2,128	676		صندوق التقاعد
31,043	6,156,237		قبولات
229,403	220,614		خطابات ضمان واعتمادات مستندية تحت التسوية
374,526	357,542	15.1	أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية
-	540,400		ضرائب مستحقة
112,187	89,367		مخصص انخفاض قيمة التزامات القروض والضمانات المالية
264,643	238,718		أخرى
2,825,744	9,493,479		

ملاحظة:

(1) الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين هي كالتالي:

2024	2025	
226,013	229,323	الرصيد في 1 يناير
22,612	20,571	المكون خلال السنة (إيضاح 28)
(11,231)	(4,567)	مدفوعات خلال السنة
(19,823)	-	مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها للبيع
11,752	57	حركات أخرى
229,323	245,384	الرصيد في 31 ديسمبر

20. أشباه حقوق الملكية

2024	2025	
106,430,580	123,711,358	رصيد أشباه حقوق الملكية قبل الحصة من الأرباح
4,988,338	4,728,018	يضاف: صافي الربح العائد الى حاملي حقوق أشباه حقوق الملكية
(2,907,243)	(3,038,971)	يخصم: أرباح مدفوعة خلال السنة
108,511,675	125,400,405	إجمالي رصيد أشباه حقوق الملكية بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة

2024	2025	
11,249,915	11,052,349	حصة أرباح اشباه حقوق الملكية للسنة قبل حصة البنك كمضارب
(6,261,577)	(6,324,331)	يخصم: حصة مضارب
4,988,338	4,728,018	إجمالي الربح الموزع لأشباه حقوق الملكية للسنة

2024	2025	
		حسب النوع:
87,351,811	101,636,741	حسابات لأجل
19,416,431	20,788,060	حسابات توفير
1,743,433	2,975,604	حسابات تحت الطلب
108,511,675	125,400,405	الإجمالي

2024	2025	
		حسب القطاع:
48,876,877	52,914,930	أفراد
14,540,527	22,627,122	شركات
6,022,153	6,028,932	مؤسسات مالية غير بنكية
37,811,108	42,517,011	حكومة
1,261,010	1,312,410	بنوك
108,511,675	125,400,405	الإجمالي

2024	2025	
108,511,675	125,400,405	إجمالي رصيد أشباه حقوق الملكية بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة
53,963	106,736	الحصة في احتياطي القيمة العادلة
108,565,638	125,507,141	إجمالي رصيد أشباه حقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألفريال قطري

21. حقوق الملكية

(هـ) ارباح مدورة

تتضمن الأرباح المدورة حصة المجموعة في ربح الشركات الزميلة. ويتم توزيع هذه الأرباح على حاملي الأسهم العادية فقط في حدود النقد المستلم.

(أ) رأس المال

2024	2025	
2,362,932	2,362,932	31 ديسمبر

(و) احتياطي القيمة العادية

2024	2025	
(18,637)	(88,969)	رصيد افتتاحي
-	106,405	استبعاد شركة تابعة
(69,382)	34,930	التغير في القيمة العادية لتحويلات تدفقات نقدية
3,076	671	النصيب من الدخل الشامل للشركات الزميلة
		استثمارات مسجلة بالقيمة العادية من خلال الدخل الشامل الأخر:
(9,254)	78,448	الزيادة / (النقص) في احتياطي القيمة العادية
4,257	(29,207)	حصة أشباه حقوق الملكية
		إعادة تقييم استثمارات عقارية:
637	58,715	التغير في القيمة العادية للاستثمارات العقارية
334	(23,567)	حصة أشباه حقوق الملكية
(88,969)	137,424	

كما في 31 ديسمبر 2025 يتكون رأس المال المصرح به والمصدر من 2,363 مليون سهم عادي (2024: 2,363 مليون سهم عادي) لها قيمة اسمية بقيمة اربال قطري لكل سهم.

يحق لحاملي الأسهم العادية استلام توزيعات أرباح عند الإعلان عنها من وقت لآخر ويحق لكل حامل سهم صوت واحد في اجتماعات مساهمي البنك.

(ب) احتياطي قانوني

وفقا لقانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وتعديله، يحول 10% من صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك للسنة إلى الاحتياطي حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساويا 100% من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون الشركات التجارية القطرية رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. لم يتم تحويل أية مبالغ للاحتياطي القانوني في السنة الحالية حيث أن الاحتياطي القانوني يزيد عن 100% من رأس المال المدفوع.

(ز) احتياطي تحويل عملات أجنبية

يشمل احتياطي التحويل كافة فروق الصرف الأجنبي الناشئة عن تحويل البيانات المالية للعمليات الأجنبية وكذلك تحويل المطلوبات والأرباح والخسائر من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة التي تحوط صافي استثمارات المجموعة في العمليات الأجنبية.

(ح) احتياطات أخرى

تمثل الاحتياطات الأخرى حصة المجموعة من الأرباح غير الموزعة من الاستثمارات في شركات زميلة بعد خصم الأرباح المستلمة. خلال السنة لم يتم تحويل شيء إلى الاحتياطات من الأرباح المدورة (2024: لم يتم تحويل شيء إلى احتياطات أخرى من الأرباح المدورة).

(ج) احتياطي المخاطر

وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي يجب إنشاء احتياطي مخاطر لتغطية الحالات الطارئة لموجودات تمويل كل من القطاعين العام والخاص باشتراط حد أدنى بنسبة 2.5% عن إجمالي تعرض القطاع الخاص الذي يقع على المجموعة داخل وخارج قطر بعد استبعاد مخصصات محددة والربح المعلق. التمويل المقدم إلى / أو المضمون من قبل وزارة المالية في قطر أو التمويل مقابل ضمانات نقدية يستبعد من إجمالي التمويل المباشر. بلغ إجمالي المبلغ المحول إلى احتياطي المخاطر خلال السنة 80.9 مليون ريال قطري (2024: 149.7 مليون ريال قطري).

(د) احتياطي عام

وفقا للنظام الأساسي للبنك، يجوز للجمعية العمومية تحويل جزء من صافي الأرباح إلى الاحتياطي العام، وذلك بناء على قرار الجمعية العمومية بناء على توصية مجلس الإدارة وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألف ريال قطري

21. حقوق الملكية (تتمة)

(ط) أرباح نقدية مقترح توزيعها

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 14 يناير 2026 توزيعات أرباح نقدية إضافية بنسبة 50% من رأس المال المدفوع بقيمة 1,181.5 مليون ريال قطري - بواقع 0.50 ريال قطري للسهم الواحد، مما يرفع إجمالي توزيعات الأرباح النقدية خلال العام إلى 90% من رأس المال المدفوع بقيمة 2,126.6 مليون ريال قطري - بواقع 0.90 ريال قطري للسهم الواحد (2024: 80% من رأس المال المدفوع البالغ 1,890.3 مليون ريال قطري - 0.80 ريال قطري للسهم) وهي خاضعة لموافقة مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

وكان قد وافق مجلس الإدارة على توزيع أرباح نقدية مرحلية عن فترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 بواقع 0.40 ريال قطري للسهم (30 يونيو 2024: 0.25 ريال قطري للسهم)، بقيمة إجمالية 945.2 مليون ريال قطري (30 يونيو 2024: 590.70 مليون ريال قطري)

22. حقوق غير مسيطر عليها

تتمثل الحقوق غير المسيطر عليها للمجموعة في مصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة) (0.29%) وشركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري (51%) وبيت التمويل العربي (0.007%) وشركة درة الدوحة للاستثمارات العقارية والتطوير والاستثمار (17.39%).

23. صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي

خلال عام 2025، قامت المجموعة بإصدار صكوك دائمة مؤهلة للإدراج للشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ 2 مليار ريال قطري. هذه الصكوك بدون ضمانات كما أن توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية وتُدفع سنويا بمعدل ربح تقديري متوقع بناءً على معدل إعادة التسعير السائد لمدة ست سنوات بالإضافة إلى هامش ربح على أن يتم إعادة تحديدها كل ست سنوات. خلال عام 2021، انقضت الفترة الأولى لإعادة تحديد معدل الربح وتمت إعادة تجديد معدل ربح سنوي جديد للسنوات الست القادمة. يكون للمجموعة الحق في عدم دفع الأرباح كما أنه ليس لدى حملة الصكوك الحق في المطالبة بالربح على الصكوك. هذه الصكوك ليس لديها تاريخ استحقاق وتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية. في سبتمبر 2016 قامت المجموعة برفع رأس المال الأساسي الإضافي بإصدار صكوك دائمة بمبلغ 2 مليار ريال قطري بنسبة ربح متفق عليها متوقعة بناءً على معدل إعادة التسعير السائد لمدة ست سنوات بالإضافة إلى هامش ربح. على أن يتم إعادة تعيينها كل ست سنوات. بحلول نهاية ديسمبر 2022، إنقضت فترة إعادة تحديد معدل الربح الأولى وتمت إعادة تحديد معدل ربح سنوي جديد اعتباراً من 1 يناير 2022 للسنوات الست القادمة

24. صافي إيرادات أنشطة التمويل

الدخل من:	2025	2024
مرايحة	5,513,094	6,126,963
مساومة	2,173,482	1,880,018
إجارة منتهية بالتمليك	1,405,620	1,576,790
أخرى	217	183
	9,092,413	9,583,954

25. صافي إيرادات أنشطة الاستثمار

	2025	2024
إيراد من أدوات ذات طبيعة دين مسجلة بالتكلفة المطفأة	2,795,376	2,438,800
صافي تكلفة ودائع للوكالات مع/ من بنوك إسلامية	(1,107,096)	(1,273,943)
صافي الربح / (الخسارة) من بيع أدوات ذات طبيعة دين مسجلة بالتكلفة المطفأة	1,143	(14)
صافي (الخسارة) / الربح من بيع أدوات حقوق ملكية وأدوات ذات طبيعة دين مسجلة بالقيمة العادلة	(10,213)	126,912
الخسارة / (ربح) القيمة العادلة من أدوات حقوق ملكية وأدوات ذات طبيعة دين مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(11,456)	96,667
ربح وإيرادات الإيجار من استثمارات عقارية	41,281	83,461
إيراد توزيعات أرباح	13,857	114,832
	1,722,892	1,586,715

26. صافي إيرادات رسوم وعمولات

	2025	2024
دراسة جدوى أتعاب إدارة مرافق	181,974	209,123
عمولات اعتمادات مستندية وخطابات ضمان	48,234	64,501
رسوم خدمات مصرفية	924,361	788,484
أتعاب استشارية	-	1,878
أخرى	213,130	182,180
مصروف رسوم وعمولات	(463,758)	(378,816)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	903,941	867,350

27. صافي ربح عمليات النقد الأجنبي

	2025	2024
تعامل بعملة أجنبية	115,507	112,407
خسارة عقود مفاضلة العملات الأجنبية	(65,963)	(62,337)
إعادة تقييم موجودات ومطلوبات	10,117	43,995
	59,661	94,065

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في واللجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألفريال قطري

في كل ولاية قضائية تعمل فيها المجموعة. ومن المتوقع إصدار توجيهات إضافية بشأن المواعيد النهائية والإجراءات الإدارية في اللوائح التنفيذية التي لم تُنشر بعد ولم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخ اعتماد البيانات المالية.

إستناداً إلى تقييم الأثر الذي أجرته المجموعة قد تتمكن من الاستفادة من بعض الإعفاءات الضريبية، وقد لا يُطلب منها دفع ضرائب إضافية عن السنة بموجب هذه القواعد الضريبية. ومع ذلك لم تُسن اللوائح التنفيذية التي تُفصل متطلبات وشروط هذه الإعفاءات حتى تاريخ اعتماد البيانات المالية. مع ذلك، قامت المجموعة بتكون مخصص ضريبي بموجب قواعد GloBE للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بمبلغ 540.4 مليون ريال قطري.

قامت المجموعة بتطبيق الاستثناء الإلزامي للاعتراف بالمعلومات المتعلقة بموجودات والتزامات الضرائب المؤجلة الناشئة عن ضرائب الدخل من الرخصة الثانية والإفصاح عنها.

3.1. مطلوبات والتزامات محتملة

2024	2025	
		(أ) المطلوبات المحتملة
8,434,271	9,384,918	تسهيلات غير مستغلة
10,470,912	8,924,209	ضمانات
740,849	2,255,115	اعتمادات مستنديه
19,646,032	20,564,242	

تسهيلات غير مستغلة

تمثل الالتزامات بتقديم الائتمان التزامات تعاقدية لمنح تمويلات وائتمان متجدد. ينتهي معظم تلك الالتزامات في السنة المقبلة. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون أن يتم السحب بموجبها فإن إجمالي المبلغ التعاقدية لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

خطابات ضمان واعتمادات مستنديه

خطابات ضمان واعتمادات مستنديه تلزم المجموعة لدفع مبالغ بالإنابة عن العملاء في حال حدوث حدث معين. خطابات الضمان والخطابات قبول البنكية تحمل مستوى مخاطر مساوي لمخاطر التمويل.

2.8. تكاليف الموظفين

2024	2025	
631,980	606,217	رواتب ومنافع أخرى
13,717	13,415	تكاليف صندوق تقاعد الموظفين
22,612	20,571	تكلفة نهاية الخدمة (إيضاح 19)
668,309	640,203	

2.9. مصروفات أخرى

2024	2025	
41,050	32,027	أنعاب قانونية ومهنية
39,339	34,768	إيجار
80,643	84,001	مصاريف خدمات
25,500	23,868	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
79,706	81,586	مصاريف تقنية المعلومات
27,618	30,508	مصاريف دعائية وتسويق
37,668	37,599	اتصالات ومرافق
5,746	5,441	رسوم اشتراكات
13,182	11,921	إصلاحات وصيانة
4,939	4,492	تكاليف تأمين
58,216	24,823	مصاريف أخرى
413,607	371,034	

3.0. مصروف الضريبة

2024	2025	
29,874	20,332	ضريبة الدخل للسنة الحالية
-	540,400	ضريبة الرخصة الثانية - قطر
29,874	560,732	إجمالي المصروف الضريبي

تأثير تشريع الرخصة الثانية

في 27 مارس 2025 قامت دولة قطر بنشر تعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (24) لسنة 2018 في الجريدة الرسمية. تُدخل هذه التعديلات قاعدة إدراج الدخل (Income Inclusion Rule) (IIR) وضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية - Domestic Minimum Top-up Tax (DMTT) المطبقة على الشركات متعددة الجنسيات وذلك وفقاً لإطار عمل مكافحة التآكل الضريبي العالمي (GloBE) ضمن الرخصة الثانية من مشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (Base Erosion and Profit Shifting) (BEPS). وستدخل قواعد GloBE حيز التنفيذ للفترة المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2025.

وتتضمن هذه القواعد آليات متنوعة تهدف إلى ضمان احتفاظ الشركات متعددة الجنسيات المؤهلة بحد أدنى لمعدل الضريبة الفعلي بنسبة 15% محسوباً على فائض الأرباح الخاضعة للضريبة

32. تركيز الموجودات والمطلوبات وأشباه حقوق الملكية

القطاع الجغرافي

فيما يلي تركيز الموجودات وأشباه حقوق الملكية حسب التوزيع الجغرافي:

الإجمالي	أخرى	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر	2025
الموجودات						
8,971,445	508,227	-	443,506	-	8,019,712	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
5,796,109	3,426,869	36,655	168,415	722,719	1,441,451	مستحقات من بنوك
138,481,616	1,783,514	7,935,903	2,766,628	1,815,855	124,179,716	موجودات تمويل
60,249,013	179,733	219,403	2,425,229	3,150,403	54,274,245	استثمارات مالية
2,133,528	-	-	-	-	2,133,528	استثمارات في شركات زميلة
3,329,839	-	-	512,799	34,000	2,783,040	استثمارات عقارية
576,157	718	-	76,774	-	498,665	موجودات ثابتة
1,513,071	105,151	-	5,638	127,609	1,274,673	موجودات أخرى
221,050,778	6,004,212	8,191,961	6,398,989	5,850,586	194,605,030	إجمالي الموجودات
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية						
المطلوبات						
24,007,991	3,615,221	-	7,381,984	9,301,720	3,709,066	مستحقات لبنوك
17,219,483	460,764	122,144	179,841	77,437	16,379,297	الحسابات الجارية للعملاء
11,074,236	-	-	11,074,236	-	-	صكوك تمويل
9,493,479	141,800	6,118,965	85,182	-	3,147,532	مطلوبات أخرى
61,795,189	4,217,785	6,241,109	18,721,243	9,379,157	23,235,895	إجمالي المطلوبات
125,507,141	150,344	7,782,200	4,963,436	3,186,257	109,424,904	أشباه حقوق الملكية
187,302,330	4,368,129	14,023,309	23,684,679	12,565,414	132,660,799	إجمالي المطلوبات وأشباه حقوق الملكية

32. تركز الموجودات والمطلوبات وأشباه حقوق الملكية

القطاع الجغرافي (تتمة)

الإجمالي	أخرى	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر	2024
الموجودات						
8,683,066	499,531	-	253,890	-	7,929,645	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
2,488,250	167,265	48,891	343,316	120,936	1,807,842	مستحقات من بنوك
125,274,016	825,862	2,234,275	2,491,103	1,375,972	118,346,804	موجودات تمويل
53,008,246	193,828	313,646	1,988,710	2,196,313	48,315,749	استثمارات مالية
1,100,365	-	-	-	-	1,100,365	استثمارات في شركات زميلة
2,467,793	-	-	451,097	48,509	1,968,187	استثمارات عقارية
355,853	742	-	58,509	-	296,602	موجودات ثابتة
2,214,142	76,820	-	3,736	80,234	2,053,352	موجودات أخرى
5,188,045	90,816	2,110,846	1,194,324	162,416	1,629,643	موجودات شركة تابعة محتفظ بها للبيع
200,779,776	1,854,864	4,707,658	6,784,685	3,984,380	183,448,189	إجمالي الموجودات
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية						
المطلوبات						
24,017,183	3,273,490	-	5,158,661	6,566,363	9,018,669	مستحقات لبنوك
16,429,048	467,946	83,328	144,184	28,894	15,704,696	الحسابات الجارية للعملاء
13,741,520	-	-	13,741,520	-	-	صكوك تمويل
2,825,744	125,104	-	51,073	989	2,648,578	مطلوبات أخرى
3,429,799	14,817	4,074	792,026	1,795,595	823,287	مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها للبيع
60,443,294	3,881,357	87,402	19,887,464	8,391,841	28,195,230	إجمالي المطلوبات
108,565,638	186,855	2,116,085	4,401,220	4,558,806	97,302,672	أشباه حقوق الملكية
169,008,932	4,068,212	2,203,487	24,288,684	12,950,647	125,497,902	إجمالي المطلوبات وأشباه حقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألف ريال قطري

33. العائدات للسهم الواحد

يتم احتساب الربح المخفف للسهم بقسمة ربح السنة العائد لمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

2024	2025	
4,605,321	4,835,114	الربح للسنة العائد لمساهمي البنك
(218,643)	(218,643)	يخصم: الربح العائد إلى الصكوك المؤهلة كرأس مال إضافي
4,386,678	4,616,471	الربح للسهم الواحد
2,362,932	2,362,932	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالآلاف)
1.86	1.95	الربح الأساسي / المخفف للسهم الواحد (ريال قطري)

34. النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحدة، يتضمن النقد وما في حكمه الأرصدة التالية والتي لها تواريخ استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر:

2024	2025	
2,270,158	2,234,420	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء حساب احتياطي مصرف قطر المركزي المقيد)
2,353,849	5,602,711	مستحقات من بنوك
255,042	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمطلوبات من البنوك، منسوبة إلى الأصول المحتفظ بها للبيع
4,879,049	7,837,131	

35. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وكليات تمارس عليها المجموعة والمساهمون تأثير كبير وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المجموعة.

معاملات الأطراف ذات العلاقة والأرصدة المضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة كما يلي:

2024		2025		
أعضاء مجلس الإدارة	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة	شركات زميلة	
20,576,868	2,834,897	20,750,036	2,582,804	موجودات: إجمالي موجودات تمويلية وأخرى
241,329	504	229,203	789	مطلوبات: حسابات العملاء الجارية
990,549	250,330	747,094	393,683	أشبه حقوق الملكية: حسابات الإستثمار التشاركية
83,860	-	58,943	254	بنود خارج بيان المركز المالي: مطلوبات محتملة و ضمانات والتزامات أخرى
1,642,056	213,422	1,450,930	167,650	بنود بيان الدخل الموحد: الربح من أنشطة التمويل
57,947	6,487	43,709	14,494	أرباح ودائع مدفوعة
20,686	9,819	41,136	15	أخرى

تتضمن مكافآت المسؤولين بالإدارة العليا خلال السنة كالتالي:

2024	2025	
91,274	76,092	منافع قصيرة الأجل للموظفين
4,644	6,965	منافع طويلة الأجل أخرى
95,918	83,057	

36. الزكاة

يتم تحمل الزكاة بشكل مباشر من قبل المساهمين. لا يقوم البنك بتحويل أو دفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه وفقاً للنظام الأساسي.

37. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المجموعة من ثلاثة من العلماء المتخصصين في مبادئ الشريعة ويحرصون على التزام المجموعة بالمبادئ الإسلامية العامة وعملها وفقاً إلى الفتاوى الصادرة والقوانين الإرشادية. تتضمن مراجعة المجموعة فحص الدليل المتعلق بالوثائق والإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة من أجل التأكد من أن أنشطتها تتم مزاوتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

38. صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

تقوم المجموعة بالوفاء بالتزاماتها من خلال التبرعات للأنشطة الخيرية والمؤسسات عند وجود أرباح. قامت المجموعة بتكوين مخصصات خلال العام 2025 بمبلغ 120.9 مليون ريال قطري (2024: 115.1 مليون ريال قطري) بما يمثل 2.5% من صافي الأرباح وفقاً للقانون رقم 13 لسنة 2008 والإيضاحات المتممة والصادرة خلال سنة 2010.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ألفريال قطري

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

39. موجودات ومطلوبات محتفظ بها للبيع

في 31 ديسمبر 2024، قرر مجلس إدارة المجموعة بيع جزء من الحصة في شركة كيو إنفست ذ.م.م، وهي شركة تابعة مملوكة جزئياً ومركّزة من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال لمزاولة أنشطة مصرفية مختلفة.

اكتملت عملية بيع جزء من حصة المصرف في شركة كيو إنفست ذ.م.م، مما أدى إلى فقدان السيطرة عليها. وقد ضُففت شركة كيو إنفست ذ.م.م، كشركة زميلة خلال السنة بعد إتمام عملية البيع.

البنود الرئيسية للموجودات والمطلوبات لشركة كيو إنفست ذ.م.م، باعتبارها محتفظ بها للبيع كما في 31 ديسمبر 2024 هي كما يلي:

2024	
	الموجودات
292,532	أرصدة لدى البنوك
448,943	موجودات تمويل
3,062,841	استثمارات مالية
55,593	استثمارات في شركات زميلة
918,939	استثمارات عقارية
562	موجودات ثابتة
1,758	موجودات غير ملموسة
190,821	موجودات أخرى
216,056	الشهرة
5,188,045	موجودات محتفظ بها للبيع
	المطلوبات
3,061,952	أرصدة من بنوك
367,847	مطلوبات أخرى
3,429,799	المطلوبات المرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها للبيع
1,758,246	صافي الموجودات المرتبطة مباشرة بالمجموعة المستبعدة
	إجمالي الدخل الشامل:
(106,403)	احتياطي القيمة العادلة
35,956	احتياطي تحويل عملات أجنبية
(70,447)	احتياطي مجموعة تابعة محتفظ بها للبيع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ألفريال قطري

39. موجودات ومطلوبات محتفظ بها للبيع (تتمة)

صافي التدفقات النقدية لشركة كيو إنغست ذ.م.م. هي كما يلي

2024	
346,948	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(306,699)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
5,122	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
45,371	صافي التدفقات النقدية

قام البنك بتكوين مخصصات انخفاض القيمة بقيمة 78.2 مليون ريال قطري في عام 2025 بالإضافة إلى 97.8 مليون ريال قطري في نهاية عام 2024 للخسائر الناتجة عن بيع شركة تابعة محتفظ بها للبيع.

40. موارد وإستخدامات أموال الأعمال الخيرية

2024	2025	
100	99	موارد أموال الأعمال الخيرية إيرادات تحظرها الشريعة خلال السنة
(2)	(10)	استخدامات أموال الأعمال الخيرية أبحاث وتبرعات واستخدامات أخرى خلال السنة
98	89	النقص في الموارد عن الاستخدامات

41. أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف أرقام المقارنة المعروضة في سنة 2024 متى كان ذلك ضروريا للمحافظة على التناسق مع أرقام سنة 2025. غير أنه لم يكن لإعادة التصنيف هذه أي أثر على صافي الربح الموحد أو إجمالي حقوق الملكية الموحدة للسنة المقارنة.

(أ) بيان المركز المالي للبنك الأم

2024	2025	كما في 31 ديسمبر
		الموجودات
7,929,609	8,019,670	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
2,597,695	5,815,406	مستحقات من بنوك
123,126,840	135,727,073	موجودات تمويل
52,377,207	59,554,450	استثمارات مالية
2,537,777	943,679	استثمارات في شركات تابعة
1,083,183	2,113,316	استثمارات في شركات زميلة
1,416,955	2,295,953	استثمارات عقارية
294,044	490,647	موجودات ثابتة
2,031,766	1,334,211	موجودات أخرى
193,395,076	216,294,405	إجمالي الموجودات
		المطلوبات
23,653,072	23,471,544	مستحق لبنوك
15,820,586	16,543,398	حسابات العملاء الجارية
13,741,520	11,074,236	صكوك تمويل
4,040,773	10,754,402	مطلوبات أخرى
57,255,951	61,843,580	إجمالي المطلوبات
		أشباه حقوق الملكية
104,595,888	120,823,614	حسابات الاستثمار التشاركية
53,963	106,736	الاحتياطيات العائدة إلى أشباه حقوق الملكية
104,649,851	120,930,350	
		حقوق الملكية
2,362,932	2,362,932	رأس المال
6,353,459	6,353,459	احتياطي قانوني
3,102,283	3,183,218	احتياطي مخاطر
79,485	79,485	احتياطي عام
17,151	138,409	احتياطي القيمة العادلة
(84,761)	(56,860)	احتياطي تحويل عملات أجنبية
212,058	212,058	احتياطيات أخرى
15,446,667	17,247,773	أرباح محدرة
27,489,274	29,520,474	إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك
4,000,000	4,000,000	صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي
31,489,274	33,520,474	إجمالي حقوق الملكية
193,395,076	216,294,404	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية
10,520	10,520	موجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة
19,817,246	20,739,366	مطلوبات محتملة والتزامات

(ب) بيان الدخل للبنك الأم

2024	2025	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
9,308,703	8,825,952	صافي إيرادات أنشطة التمويل
1,412,206	1,654,355	صافي إيرادات أنشطة الاستثمار
(451,866)	(509,436)	حصة حملة الصكوك من الربح
10,269,043	9,970,871	إجمالي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار
1,233,075	1,353,818	إيراد رسوم وعمولات
(377,488)	(462,552)	مصرف رسوم وعمولات
855,587	891,266	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
49,490	48,014	صافي ربح عمليات النقد الأجنبي
59,552	79,872	الحصة من نتائج شركات زميلة
-	12,084	
11,233,672	11,002,107	إجمالي الإيرادات
(562,484)	(570,242)	تكاليف الموظفين
(63,174)	(65,827)	استهلاك وإطفاء
(342,859)	(359,387)	مصرفات أخرى
(968,517)	(995,456)	إجمالي المصاريف
(950,009)	(159,588)	صافي مخصص خسائر انخفاض قيمة موجودات تمويل وموجودات أخرى ومخصصات أخرى
9,315,146	9,847,063	صافي الربح للفترة قبل صافي الربح المنسوب الى أشباه حقوق الملكية
(4,766,915)	(4,504,723)	ناقضاً: صافي الربح المنسوب الى أشباه حقوق الملكية
4,548,231	5,342,340	صافي الربح للسنة قبل الضريبة
-	(540,400)	مصرف الضريبة
4,548,231	4,801,940	صافي الربح للسنة بعد الضريبة

